علاقات مصر بتركيا

في عهد

الخديو اسماعيل

(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الدكتور

احمد عبد الرحيم مصطفى

استاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٩٦٧

دار المعارف

مطبعة معهد دون بوسكو
ت : ٢٧٥٩٣ اسكندرية

مقدمة

التاريخ السياسى فى مجاله المتعلق بالعلاقات الدولية إنما هو سجل للمعاهدات والمفاوضات وغير ذلك من مظاهر الاحتكاكات والارتباطات التى تجرى بين الدول بعضها وبعض :. والبحث الذى نقدمه لقراء العربية يتناول العلاقات بين مصر وتركيا فى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) ، وهى علاقات لم تكن تقوم على التكافؤ بحكم أن مصر كانت من حيث القانون الدولى العام تحت السيادة التركية ، ومن ثم لم يكن لها الحق فى إقامة تمثيل سياسى معترف به فى العواصم الكبرى ، أو فى الاعتراف بسفارات ومفوضيات للدول فى عاصمتها . لهذا كان السفير العثمانى فى العواصم الكبرى هو واسطة الاتصال بين مصر وغيرها من الدول . وكانت قنصليات الدول فى مصر تمارس بعض النشاط السياسى تحت إشراف سفاراتها فى الآستانة . ورغم هذا فإن والى مصر كان يرسل ويستقبل بعثات خاصة ببحث المسائل السياسية . وعدم رسم الحدود الواضحة لاختصاصات كل هذه الهيئات قد أدى إلى تأزم العلاقات التركية — المصرية وبخاصة فيما بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٢ .

ومن الطبيعى أن يقوم هذا البحث فى أساسه على الوثائق التى هى حجر الزاوية بالنسبة إلى الموضوعات المتصلة بالتاريخ السياسى . فقد رجعت بصدده إلى وثائق عابدين والوثائق الإنجليزية والفرنسية المطبوعة وغير المطبوعة ، وغير ذلك من المصادر الأخرى : ولما كان البحث قد قدم إلى جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير فى عام ١٩٥١ ، فإننى أتوجه بالشكر إلى أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس الذى أشرف على الرسالة . كما أتوجه

بالشكر إلى القائمين على وثائق عابدين ومحفوظات وزارتى الخارجية الإنجليزية والفرنسية ، وعلى مكتبات دار الكتب المصرية والقصر الجمهورى وجامعة القاهرة ...

وأخيراً فإنى أرجو أن أكون بنشر هذا البحث قد أسهمت بلبنة فى حركة إعادة كتابة التاريخ القومى .

والله ولى التوفيـق ...

حدائق شبرا فى ديسمبر ١٩٦٦ — **احمد عبد الرحيم مصطفى**

الفصل الأول

مصر وتركيا بعد عام ١٨٤٠

تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ :

كان من أثر الأزمة الدولية التى أثارها النزاع بين محمد على والسلطان أن فرضت أوروبا نفسها على طرفى النزاع ووصلت إلى حل وسط طبقاً لمعاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠)(١) والخط الشريف الذى وقعه السلطان فى ١٣ فبراير ١٨٤١ وفرمان أول يونية ١٨٤١ (٢) . وقد حددت كل هذه الاتفاقيات وضع مصر الدولى حتى إعلان الحماية البريطانية فى عام ١٩١٤ ثم تنازل تركيا نهائياً عن ادعاءاتها فى مصر طبقاً لمعاهدة لوزان الموقعة فى عام ١٩٢٣ . فقد ربطت التسوية مصر بالإمبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها عن الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً فى أسرة محمد على طبقاً لقاعدة الأرشد فالأرشد ، وبذلك أوجدت حلا وسطاً التقت عنده مرامى الجميع دون وضع عوائق قاطعة فى سبيل الوصول إلى نهاياتها المنطقية . فحاكم مصر من أسرة محمد على من أتباع السلطان ورعاياه وعليه أن يتوجه فى بداية حكمه إلى الآستانة لاستلام خلعة توليته بنفسه ، وأن يسك النقود ويجبى الضرائب باسم السلطان . وجيشه جزء لا يتجزأ من جيوش الإمبراطورية ولا تتعدى قوته ١٨٫٠٠٠ رجل فى أوقات السلم ، وولايته تطبق القوانين والمعاهدات العثمانية وتقدم خراجاً سنوياً للسلطان ، وإن تكن قد بقيت فى أيدى الولاة السلطة المطلقة على المصريين فى المسائل

---

(١) أنظر الملحق رقم ١ .

(٢) أنظر الملحق رقم ٢ .

الإدارية والضريبية والدفاعية والتشريعية . وتركيا لا تعترض على حق الوراثة طالما أن مصر لم تفلت من قبضتها وأن بامكان الباب العالى أن يجعلها من جديد مجرد ولاية عثمانية . والدول الأوروبية الكبرى قد أملت التسوية وضمنت استدامتها ، وبذلك فرضت نفسها حكما بين الطرفين ، متقاضية ثمن تدخلها نفوذاً عريضاً يستمد حيويته طوراً من التسوية وطوراً آخر من الامتيازات الأجنبية وضعف تركيا ، وتسعى جاهدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، وتستغله فى بناء وتدعيم مصالحها الاقتصادية والثقافية فى البلاد . وولاة مصر ، آخر الأمر ، يغريهم حق الوراثة بمحاولة التملص النهائى من قبضة تركيا . ومصر تدفع ثمن تبعيتها للسلطان من مالها ورجالها ، وتنتقل من حيز القوة الذى كانت عليه تحت حكم محمد على إلى حيز الضعف والخضوع لأوروبا فى وقت كان فيه الانقلاب الصناعى يوطد أقدامه .

وكانت التسوية بداية فترة جديدة فى تاريخ المسألة المصرية التى أصبح لها وضع خاص إما فى نطاق المسألة الشرقية أو خارجاً عنها . فالدول الأوروبية الكبرى قد ضمنت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها — وقد تقرر هذا المبدأ طبقاً لاتفاقية البوغازين الموقعة فى ١٣ يولية ١٨٤١ بين فرنسا وانجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا ، وانضمت إيطاليا إلى هذه الدول حين وقعت صلح باريس فى عام ١٨٥٦ . وهكذا أضعف التحالف الأوروبى ضد محمد على مصر وفرض عليها وصاية الاتحاد الأوروبى بحيث تعرضت للتدخل الأوروبى بكل أبعاده ، وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد . ولما كانت الدول الكبرى قد انشغلت عن البحر المتوسط ومصر بمختلف المشكلات الأوروبية وغير الأوروبية ، فقد أصبحت المسألة المصرية شبه احتكار لكل من فرنسا وانجلترا اللتين اعترفت الدول بمصالحها فى وادى النيل وأقرتها دون أن تسقط شئون مصر من حسابها تماما لمساسها

بالسياسة الأوروبية من قريب ، بحيث أصبحت المسألة المصرية فى الواقع محلا للمنافسة الإنجليزية — الفرنسية .

وكان الاعتراف لأبناء محمد على بحق الوراثة فى مصر ينشىء بها أسرة حاكمة تتعاقب على عرشها فى الوقت الذى كانت عودة الحياة إلى البحر المتوسط تفتح فيه أمامها آفاقاً واسعة — فكان لابد من قيام مصالح محلية إزاء المصالح العثمانية والأوروبية القائمة . وتاريخ مصر حتى قبيل سقوط إسماعيل هو تاريخ جهود هذه الأسرة فى تثبيت أقدامها ، ومحاولة تركيا استرجاع ما نزلت لها عنه من سلطان ، وتسرب الموجة الغربية من كل ثغرة تصل إليها فى بناء هذا الحكم الجديد .

أواخر حكم محمد على (١) :

وقد انصب اهتمام محمد على، بعد هزيمته فى عام ١٨٤٠ وفرض التسوية عليه وعلى مصر ، على مقاومة اتجاه انجلترا وفرنسا إلى التدخل فى شئون مصر باعتبارهما حاميتين لأوضاعهـا باسم التسوية . وعلى حين أنه حاول اصطناع المجاملة فى صلاته بكل من الدولتين ، فإنه حاول أن يفيد من منافستهما؛ ولما كان باستمرار يخشى غزو انجلترا لمصر ، فإنه تعاون مع الحكومة الفرنسية فى تحصين السواحل المصرية . كما دعته مخاوفه من احتمال محاولة تركيا إلغاء امتيازات مصر إلى زيادة جيشه بحيث تعدى العدد الذى حددته الفرمانات . ولكى يؤكد استقلاله الذاتى نجده يضع يده على المواصلات النيلية والبرية التابعة للإنجليز — فاشتراها ووضعها بأسرها تحت إشراف الإدارة المصرية . وحين عرض عليه مشروع قناة السويس تردد فى الموافقة عليه خوفاً

(١) انظر : بحثنا (باللغة الانجليزية) عن أزمة التنظيمات .

من معارضة إنجلترا ، وأصر على ضمانات تجعل المشروع مصرياً صرفاً بحيث يكون رأس المال كله مصرياً والفنيون فى خدمة الحكومة المصرية . كما أنه تكلم عن حيدة مصر باعتبارها شرطاً أساسياً لموافقته على المشروع ، وقال إنه يهم أوروبا بأسرها .

وقد أقنعته تجاربه الطويلة بأن لا جدوى من الاعتماد على فرنسا أو أى دولة أوروبية أخرى ، ومن ثم اعتقاده بأن النفوذ التركى أقل إذلالا وأسهل مقاومة من نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وتعديل اتجاهه من إستنبول وتحسين علاقاته بالسلطات العثمانية — بحيث أصبح هذا الاتجاه هو حجر الزاوية فى سياسته بعد عام ١٨٤١ ، خاصة وقد اكتسب أنصاراً فى الحكومة التركية .

عباس الأول وأزمة التنظيمات (١) :

وأمعن عباس الأول فى سياسة الحذر من الغرب ، فرمى إلى هدم النفوذ الأوروبى فى مصر وتوثيق العلاقة بين مصر وتركيا — إذ كان يعتقد أنه إذا ما تحتم عليه الخضوع لأحد ، فليكن « الخليفة » لا الأوروبيين (٢). كما كان يرى أن النضال بين السلطان والوالى لن يفيد سوى الأوروبيين ، ولن يؤدى إلا إلى الانهيار التام للإمبراطورية العثمانية بما فيها مصر (٣) . لهذا عادت العلاقات بين تركيا ومصر إلى ما كانت عليه قبل موقعة نافارينو (٤) .

وفى ديسمبر ١٨٤٨ بارح عباس مصر إلى الآستانة ليتسلم الفرمان وخلعة

---

(١) للدكتور محمد رفعت رمضان رسالة دكتوراه غير منشورة عن علاقة مصر بتركيا فى عهدى عباس الأول وسعيد (١٨٤٩—١٨٦٣) .

(٢) Elgood, The Transit of Egypt, p. 55

(٣) Sabry, Ismail, p. 23

(٤) وثائق عابدين الأمريكية ج ١ ، بتاريخ أول يوليه ١٨٤٩ .

التولية شخصياً من الباب العالى . وبدا أن الباب العالى يهدف إلى تحديد السلطات الاستقلالية التى كان يتمتع بها محمد على فى أكثر من ناحية وأن يضع مصر أكثر من ذى قبل تحت إشرافه (١) . وبعد أن عاد عباس إلى مصر خوطب فى إرسال ٢,٠٠٠ رجل لكى ينضموا إلى البحرية العثمانية ؛ وحين أرسلهم أدى ذلك إلى شبه توقف العمل فى القناطر الخيرية وإثارة الشك حول اكتمال المشروع .

وفى عام ١٨٥٠ طالب الباب العالى عباس بأن يطبق فى مصر برنامج التنظيمات ، أى الإصلاحات التى أعلن عنها السلطان فى خط شريف جلخانة الذى احتوى على عدة مبادئ منها تأمين رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم وإلغاء نظام الالتزام وكل الأضرار المرتبطة به ، وجعل التجنيد منتظماً وعادلا ، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم محاكمة عادلة وعلنية ، وتساوى جميع الأشخاص ، أيا كانت دياناتهم ، فى تطبيق هذه القوانين . وكان من المتوخى أن تطبق هذه المبادىء العامة فى شتى أرجاء الإمبراطورية . وقد أدى هذا النزاع والاتهامات التى وجهها الباب العالى إلى عباس إلى تعريض البلاد لحالة من القلق . ودب الفزع فى قلب عباس فاتجه إلى انجلترا لتحميه ، لأنه كان قد أغضب فرنسا بطرد الفرنسيين من الإدارة المصرية ولأنه كان يخشى إنجلترا التى هزمت جده وكان لا يزال لها أسطول قوى فى البحر المتوسط .

وقد تركزت مطالب الباب العالى فى سحب حق « الحياة والموت » — أى الإعدام — من الوالى . ورفض عباس تنفيذ هذا الأمر إلا إذا عدلت التنظيمات

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ٧٨/٨٠٤ — المراسلة رقم ١٩ ، من مرى إلى بالمرستون بتاريخ ١٩ فبراير ١٨٤٩ .

بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها ، وأخذ من جانبه فى تحصين الإسكندرية وتدعيم حاميتها تأهباً لمقابلة القوة بمثلها فيما لو فكر الباب العالى فى إرسال حملة إلى مصر ، معتمداً فى مقاومته على أن هذا المبدأ لم يطبق سواء فى البوسنة أو فى كردستان ، وأن محاولة تطبيقه فى دمشق وحلب قد أدت إلى سفك كثير من الدماء ، وطالب بحق القصاص من أجل المحافظة على الأمن والنظام فى مصر. وسندت إنجلترا عباس فى نظير موافقته على تنفيذ الخط الحديدى بين الإسكندرية والسويس. أما فرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا فقد غضبت من عباس لوقوعه تحت طائلة النفوذ الإنجليزى ، ولموافقته على الخط الحديدى دون انتظار انصيحتها ، ولهذا لم تأسف لوقوعه فى هذا المأزق وإن لم تكن مستعدة للموافقة على افتيات الباب العالى على حقوق مصر . وقد حاول السفير الفرنسى لدى الباب العالى أن يظهر عباس بمظهر الثائر على السلطان ، على حين أن سفيرى النمسا وروسيا سندا مساعى سير سترانفورد كاننج — سفير إنجلترا فى العاصمة التركية — لصالح عباس . وفى نفس الوقت أرسل الباب العالى فؤاد أفندى إلى مصر مزوداً بتعليمات إلى الوالى . وقد وافق فؤاد على أن يمنح عباس حق الحياة والموت لمدة ست سنوات فى حالة كون المقتول لا وريث له ؛ وحين طالب عباس بهذا الحق لمدة ثمانى سنوات تم الاتفاق على حل وسط هو سبع سنوات ، ووافق عباس على أن يرسل إلى الآستانة كل الإجراءات المتعلقة بالإعدام .

وحين تمت تسوية مسألة « القصاص » ، تحسنت العلاقات بين عباس والباب العالى : وحين ساءت العلاقات بين تركيا وروسيا قبيل حرب القرم ، كان عباس على استعداد لأن يضع تحت تصرف السلطان قوة بحرية وبرية — وفى ٢٠ يولية ١٨٥٣ بدأت القوات فى التحرك من مصر لنجدة تركيا. وحين أدت حرب القرم إلى وضع حد بصفة موقتة للمنافسة الإنجليزية —

الفرنسية فى الشرق الأدنى بوجه عام ومصر بوجه خاص ، ووجه عباس بجبهة متحدة من الدولتين الغربيتين ، عاد إلى توثيق علاقته بالباب العالى — الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوس الدبلوماسيين الأجانب فى مصر . و عزز عباس مساعدته لتركيا بتسعة آلاف جندى ، وخطب ابنة السلطان عبد المجيد لابنه إلهامى . كما طلب من الباب العالى أن يمنحه لقب « العزيز » واتسعت آماله فى تعديل نظام وراثة العرش فى مصر لمصلحة ابنه إلهامى (١) .

سعيد وتركيا :

وحين توفى عباس فجأة فى بنها فى ١٣ يولية ١٨٥٤ ، حاول أنصاره أن يؤخروا تولية سعيد طبقاً لما نصت عليه التسوية ، انتظاراً لأن تنجح مؤامراتهم فى العاصمة التركية لصالح الأمير إلهامى . ولكن تدخل قنصلى إنجلترا وفرنسا كان حاسماً ، فلم تعترض تولية سعيد صعوبة جدية . وأعلن سعيد فى بداية عهده أنه لن يميل إلى فرنسا أو إلى انجلترا ، بل سيكرس كل جهوده لتحقيق رخاء مصر (٢). ولكنه ما لبث أن أفصح عن شخصيته الحقيقية ووقع تحت طائلة النفوذ الفرنسى — فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه و معلموه — لهذا منح فردنان دلسبس فى نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . ورغم التساهل المعيب فى مواد الامتياز ، إلا أن سعيد كان يرى أن القناة ستؤدى إلى رخاء مصر وبالتالى إلى تحرر واليها من السيطرة العثمانية ، وأنها ستدفع الدول إلى احترام الأوضاع القائمة فى البلاد على اعتبار أن التنافس الدولى سيؤكد حيدة القناة وبالتالى حيدة مصر ، فتضمن الدول

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ٧٨/١٠٣٥ — المراسلة رقم ٣٩ من بروس إلى كلارندون بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٥٤ .

(٢) نفس الملف — المراسلتان رقم ٣٥ و ٣٩ من بروس إلى كلارندون ، بتاريخ ١٧ يولية و١٣ أغسطس ١٨٥٤ .

الحقوق الوراثية التى تتمتع بها الأسرة الحاكمة (١) . كما اعتقد أن تحقيق مشروع الفرنسيين من شأنه أن يكسبه عطف الامبراطورية الثانية فتقف إلى جانبه وتشد أزره (٢) .

ولكن إنجلترا عارضت مشروع القناة منذ البداية ، فقد كانت ترى أنها ستؤدى إلى فصل مصر فصلا تماماً عن تركيا بحيث يكون بإمكانها إعلان استقلالها متى شاءت . ولما كانت استحكامات قوية جداً قد أنشئت حول الإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور للدفاع عنها ضد أى هجوم من البحر ، فإن الحكومة الإنجليزية استنتجت، أن من السهولة وضع قوات فرنسية فيها إذا عجزت القوات المصرية عن الدفاع عن القلاع . وكانت كل هذه التحصينات قد صممت فى وزارة الحربية الفرنسية فى باريس ، ونفذها مهندسون فرنسيون فى مصر ؛ بحيث كانت تكفى لإيواء حامية عمادها ٢٠,٠٠٠ رجل . وكان الهدف من هذه التحصينات هو الدفاع عن مصر ضد أى هجوم إنجليزى من جهة البحر المتوسط ، خاصة وأنه كان باستطاعة الفرنسيين أن يرسلوا جيشاً من الجزائر وطولون إلى مصر قبل أن يتمكن الأسطول الإنجليزى من عرقلة هذه المحاولة . وكان من المعروف أن القناطر الخيرية التى أقنع الفرنسيون محمد على بتنفيذها تحت ستار رى الدلتا كانت فى الواقع منشأة عسكرية هدفها التصدى لأية قوة قد تأتى من ناحية البحر الأحمر للزحف على الإسكندرية وذلك بالتحكم فى عملية إغراق الدلتا . ومن هنا كان من أهداف مشروع القناة إكمال نظام الدفاع — فإذا ما أمكن حفرها وإقامة استحكامات على جانبيها ووضعت فيها سفن حربية ، أصبح بالإمكان إيقاف أى جيش قادم من سوريا — ولهذا رأت إنجلترا فى اكتمال

(١) وثائق عابدين الأمريكية — ج ٢ — المراسلة رقم ٢١ بتاريخ ٩ مايو ١٨٥٥ .

(٢) Sabry, Ismail, p.71

مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية . وإذا ما نشبت الحرب بين إنجلترا وفرنسا أمكن فرنسا فى الحال أن تحتل مداخل القناة التى بذلك تصبح مفتوحة أمام الفرنسيين ومقفولة أمام الإنجليز ، وحينئذ يمكن لحملة فرنسية أن تحتل عدن التى كانت حاميتها فى أوقات السلم من الضعف بحيث لم تكن تستطيع أن تصد قوة أوروبية ، برغم إمكانها مقاومة العرب المجاورين — مما كان يهدد بتحكم فرنسا فى التجارة الإنجليزية شرق رأس الرجاء الصالح واستيلائها على جزر الموريس ووضع إنجلترا تحت رحمتها (١) : لهذا هددت إنجلترا السلطان بأنه فى حالة موافقته على المشروع — وهدفه المباشر والواضح هو فصل مصر عن تركيا — فإنه لن يتوقع من الدول الأوروبية العظمى أن تحافظ على مبدأ سلامة أراضى الإمبراطورية العثمانية باعتباره مبدأ عاما ، لأن السلطان فى مثل هذه الحالة يكون طرفاً فى إبطال مفعوله (٢) .

وكان سعيد طموحاً يسعى إلى تحقيق استقلال مصر عن تركيا ، فأبدى تسامحاً مع الأجانب والأقليات الدينية — فلما كان تفوق المسلمين يمثل ركيزة السلطان فى مباشرة نفوذه فى مصر ، فإن سعيداً اعتقد أنه بإضعافه لهذا النفوذ وتقوية نفوذ المسيحيين والأوروبيين يمكنه أن يضعف سلطة السلطان ويضم أنصاراً وحماة له (٣) . وقد انتهز فرصة القلاقل التى ألمت بأوروبا فى أواخر الخمسينات لتحقيق هذا المشروع : لهذا زاد عدد قواته المسلحة وأخذ النشاط يدب فى الترسانات الحربية وإنتاج الذخيرة واستدعى قدماء

---

(١) F.O. 78 / 1556; Memorandum : Insuperable Objecions of Her Majesty's Government to the Projected Suez Canal.

(٢) Ibid, 78/1421; Draft No. 1, F.O. to Mr. Alison, dated January 1 st, 1858

(٣) F.O. 195/722; No. 7, Bruce te Russell, dated January 4 th, 1863,

المحاربين وجرت محاولات لإصلاح السفن القديمة التي تعرضت للإهمال في ميناء الإسكندرية . وفي حديث له مع قنصل النمسا العام لمح سعيد إلى أن فكرة الاستقلال قد شغلت تفكيره فترة طويلة ، وتكلم عن احتمال تلقيه المساعدة من فرنسا وعن المزايا التي يوفرها له تنظيم جيشه على النظام الفرنسي ، بحيث لم يكن الأمر يتطلب سوى ضباط فرنسيين لجعله على أتم استعداد لمواجهة كل الاحتمالات ، خاصة وأنه كان يتوقع نشوب الحرب بين إنجلترا وفرنسا وأن هذه الأخيرة ستطلب منه أن يعرقل مواصلات إنجلترا مع الهند (١) ؛ وكان سعيد محاطا بالمنافقين الذين زينوا له أنه قد كتب عليه أن يلعب دوراً هاما في الأحداث المقبلة ؛ وكان من الضعف بحيث اعتقد أنه صاحب مواهب عسكرية عظيمة ، ولم يعدم من المحيطين به من زينوا له هذه الفكرة . كما كان سعيد يطمح إلى تعديل نظام وراثة العرش لمصلحة ابنه طوسون (المولود في عام ١٨٥٣)(٢) .

وقد أثارت هذه الاستعدادات تدخل كل من انجلترا والباب العالى : فأصرت انجلترا على المحافظة على شروط تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ فيما يتعلق بعلاقة مصر بتركيا ونظام وراثة العرش في أسرة محمد على وتعداد الجيش المصرى ، ونفت احتمال نشوب الحرب بينها وبين فرنسا حتى لايتمادى سعيد في أحلامه ، وعرضت عليه صداقتها فيما لو لم يتخط الحدود التي فرضتها التسوية على أسرته وعلى مصر (٣) . أما الصدر الأعظم فقد وجه نظره

(١) F.O. 78/1467; No. 50, Walne to Malmesbury, dated May 16 th, 1859.

(٢) F.O. 78/1421, No. 26 Confid., Green te Bulwer, dated December 21 st, 1858.

(٣) F.O.78/1715; Bulwer te Russell, dated Cairo, Dec. 15.th. 1862.

إلى أن الجيش المصرى قد وصل تعداده إلى ٧٠ ألف مقاتل ، واتهمه بأنه يهدف إلى غزو الحبشة ، وأنه يحابى الفرنسيين ويسعى إلى إعلان استقلاله(١).
وسرعان ما تراجع سعيد عن مشروع الاستقلال ، خاصة بعد أن لم تساعده الظروف الدولية على التمادى فيه ، فسرح جيشه ، خاصة وقد أخذت تسوء أحوال مصر المالية ، وفكر بعض رجال الباب العالى فى خلعه . بل إنه فى أواخر عهده فكر فى التنازل عن العرش — فقد أقر الخطأ الذى ارتكبه فيما يتعلق بقناة السويس ، وأن انجلترا والباب العالى يتحملان معه الخطأ لأنهما لم يبذلا له النصح بهذا الصدد ، واشتد ضيقه بتدخل قناصل الدول فى شئون مصر وإرهاقهم لخزانتها (٢) . وفى القرضين اللذين عقدهما فى أواخر عهده ، وكانا فاتحة سلسة ديون مصر ، طلب إذن الباب العالى ونصيحته .

وهكذا نجد أن سعيداً فى الواقع كان يشبه عباس فى براءته مما يمكن أن يعد طموحا سياسياً حقيقياً فيما عدا الاحتفاظ بالحكم —فهو لم يفكر فى توسيع ولايته أو الانفراد بأمورها أو الاصطدام بالسلطان اصطداما جديا— بل على العكس نجده يرسل إليه النجدات إبان حرب القرم .

طموح اسماعيل :

وكان إسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ، ذا طموح وإرادة واتجاهات خاصة . وكان قد أقام حينا فى النمسا وفرنسا ، واتصل بحكامهما واختلف إلى معاهدهما ، ثم قضى بعض شبابه فى الآستانة متنقلا بين مناصبها الكبرى ، ثم استقر فى مصر بين مزارعه ودواوين القاهرة . لهذا كان يعرف الغرب

---

(١) F.O. 78/1467; Copy No. 16., Walne to Bulwer, dated July 5th 1859.

(٢) F.O. 78/1466; F.O. to Walne, dated June 25th, 1859.

والشرق معرفة مباشرة ، ويعرف مشاكل مصر عن كثب ، ويصل عن طريق هذه المعرفة إلى ما كانت طبيعته تجعله أهلا له من رغبة فى حكم حقيقى يصدر فى اتجاهه عن وحيه لا عن وحى خارجى ، ويتخذ تلك الأوضاع الغربية الحديثة التى راقته .

وكان إسماعيل يعاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) الذى قضى مدة ولايته للعهد (١٨٣٩ — ١٨٦١) فى عزلة نائية بالريف حيث قضى حياة رتيبة خاليـــة من التثقيف — لهذا نشأ محروماً من المعارف اللازمة لحاكم عصرى ، بل اتصف بالغرور والعصبية والعناد والغيرة ، بحيث لم يكن يثق بأحد ، كما كان جبانا متردداً لا يستقر على قرار . كما أن والدته كانت لها عليه دالة لا تحد ، مما ساعدها بعد توليه الحكم على استغلال النفوذ : فأخذت تبيع المناصب الشاغرة وتجرى تعديلات فى الوظائف لكى توفر لنفسها مورداً ثابتاً .

ولم يقل عبد العزيز عن والدته نزوعاً إلى استغلال منصبه بعد توليه العرش وذلك لتغطية نفقات إسرافه : فهو يبذر الأموال ذات اليمين وذات اليسار ، وبخاصة على حريمه(١) وقصوره — بل على المتنبئين وسباق الديكة والمراقص. ولم تكن فى تركيا قبل عهد عبد العزيز ميزانية بالمعنى المفهوم ، بل اختلطت فيها أموال الدولة بنفقات القصر — ولما كثرت الثورات وبدأت الدولة تحس بما جرته عليها حرب القرم من ارتباك مالى ، كان لابد من الاستدانة ونشر ميزانية محددة ووضع مخصصات معينة للنفقات السلطانية مما ضايق السلطان الذى لم يتورع فى أواخر عهده عن قبول الرشوة وتولية من يستطيع أن يوسع عليه فى منصب الصدارة العظمى .

(١) كان الحريم السلطانى يضم ٩٠٠ امرأة و ٣٠٠٠ رجل ما بين خصى وسائس وحارس وتشريفاتى .

ولكن السلطان لم يتمتع بكامل حرية التصرف فى شئون الدولة — إذ سيطر على سياسة تركيا فى عهده حتى عام ١٨٧٢ رجلان بارزان هما محمد فؤاد باشا ومحمد أمين عالى باشا . كان هذان الرجلان محبين للإصلاح وعلى جانب كبير من الحذق . وقد اقترن اسمهما فى ميدان الإصلاح : إذ عملا على تسوية جميع المسائل الداخلية بحكمة وسداد رأى ، وارتبط اسم فؤاد بوجه خاص بالإصلاح المالى والقضائى . ولم يكن عالى وفؤاد يسمحان للسفراء الأجانب بالتدخل فى شئون الدولة — وكان من الطبيعى أن يعترضا على نزوع السلطان إلى الحكم المطلق وعلى تدخل القصر فى شئون الدولة — وباتحادهما أمكنهما أن يستحوذا على نفوذ كبير لدى السلطان (١) .

أما فؤاد فكان سياساً وأديباً — تخرج فى مدرسة الطب الإمبراطورية ، واشترك — جراحاً — فى حملة عام ١٨٣٠ التى وجهت ضد العرب المتمردين فى طرابلس الغرب ، ثم اطرح الجراحة والتحق بمكتب الترجمة بالباب العالى وما لبث أن شغل عدة مناصب أثبت فيها جميعاً كفاءة تستحق الانتباه : فقد أرسل فى عام ١٨٤٤ إلى مدريد لتهنئة الملكة إيزابلا ببلوغها سن الرشد ، وهناك نال إعجاب البلاط ، إذ كان من الغريب أن يتكلم أحد الأتراك اللغة الفرنسية بطلاقة ، بل ويحاول تقليد لكنة السياسى تاليران. وفى عام ١٨٦٠ أرسل إلى لبنان حيث نجح فى تهدئة ثورة الموارنة التى كادت تثير المسألة

---

(١) فى عام ١٨٦٥ قال فؤاد للسفير الفرنسى : « نحن الوزيران الموجهان ؛ لنا مطلق السيطرة فى اتخاذ كل القرارات — . ولكننا مع ذلك لا نشبه وزراء إمبراطور الفرنسيين من حيث الاستناد إلى سيد لا يخاف تحمل المسئولية ، ولا الوزراء الانجليز من حيث الاستناد إلى أغلبية سياسية . نحن قويان ، ولكننا منعزلان ، ننـوء تحت أعباء سلطتنا وما يترتب عليها من مسئولية لا تحد ». مذكوراً فى :

Douin, Histoire du Règne du Khédive Ismail, Tome I, p. 157 .

الشرقية برمها بسبب تدخل نابليون الثالث . وظل يترقى حتى شغل أعلى المناصب خاصة وقد استحوذ على نفوذ كبير لدى السلطان عبد العزيز .

وكان عالى يمتاز بالأمانة والصراحة والذكاء والجد ، وكان على دراية واسعة وأفكار عميقة أتت عن طول خبرة وتجربة . كان قائماً بالأعمال فى لندن فى عام ١٨٣٨ ، ثم أصبح سفيراً بها فى عام ١٨٤١ ، ثم رئيساً لمجلس التنظيمات ، وفى عام ١٨٥٢ شغل منصب الصدارة العظمى ، وفى عام ١٨٥٦ مثل تركيا فى صلح باريس — وبعد ذلك تقلب بين الصدارة العظمى ووزارة الخارجية حيث حاول أن ينفذ سياسته الخاصة بالدولة وأملاكها . فقد كان عالى يرى أن إحياء الدولة العثمانية لن يتحقق إلا عن طريق المعونة الأوروبية على ألا يصحبها تدخل فى شئونها الداخلية ، إذ كان لا يأخذ باتجاه رشيد باشا الخاص بالاقتباس عن أوروبا . فالإصلاح — فى رأيه — لا يمكن أن يكون مستمداً برمته من الخارج ، بل كان ينادى بوجوب إدخال النظم التى تتفق مع عادات الشعب وتقاليده . وكان عالى يحرص على تأكيد سلطة الباب العالى فى ولايات الإمبراطورية ، حتى تستطيع الدولة العثمانية أن تواجه الضغط الأوروبى المتزايد : فأرسل الحملات إلى شبه الجزيرة العربية وإلى كريت والبلقان وغير ذلك ، وأصدر فى عام ١٨٧١ فرماناً كان يرمى إلى القضاء على الحكم الذاتى فى تونس ، وكرر ذلك فى نفس العام فى طرابلس الغرب ، وحاول تكراره بالنسبة إلى رومانيا . أما مصر فإنه كان يعتبرها ولاية عثمانية لا تختلف عن سائر الولايات الأخرى إلا بوراثة الحكم فيها ، ومن ثم تصديه للمحاولات التى بذلها إسماعيل لتخطى حدود تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ .

وكان إسماعيل يريد أن يتخلص من قيود اتفاقية لندن وينشىء ملكية

كتلك التى أعجب ببريقها فى الغرب ، ويصدر فى ذلك عن طموح شخصى لحياة تلك الملكيات . وقد وضع خطته على أساس إنقاذ مصر من المصير الذى يعرضها له ارتباطها بالإمبراطورية العثمانية التى كانت تسير فى طريق الانهيار ، والسعى إلى تحقيق وضع جديد إن لم يحقق الاستقلال التام فلا أقل من توسيع امتيازات مصر بحيث تزول القيود المفروضة على الإدارة المصرية، وتحقيق ما يقتضيه التقدم الاقتصادى من حرية عقد المعاهدات التجارية مع الدول وتكوين القوة الحربية اللازمة للدفاع عن البلاد ، وتوسيع أملاك مصر فى أفريقيا ، والقضاء على مساوئ القضاء القنصلى والحد من نفوذ القناصل .

ويحاول بعض المؤرخين (١) أن يخلعوا على إسماعيل محاولة تأسيس إمبراطورية عربية مستقلة تضم كريت وسوريا وجزءاً من شبه الجزيرة العربية إلى جانب السودان — بل ومنافسة السلطان على قدم المساواة فى زعامة المسلمين. ولكن إسماعيل لم يكن فى وضع يسمح له بتحقيق مثل هذه الأهداف : إذ أنه أفاد من سوابق التاريخ : فقد خذلت الدول محمد على برغم انتصاراته الساحقة ، ووقفت إنجلترا وفرنسا فى وجه روسيا خلال حرب القرم (١٨٥٣ — ١٨٥٦) حين حاولت القضاء على الإمبراطورية العثمانية . ولهذا وضع إسماعيل خطته على أساس توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع فى الإنفاق فى العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء على المناوئين . وكانت مصر مقيدة بمعاهدة لندن ، بحيث لم يكن باستطاعة واليها أن يلعب دوراً

---

(١) Shukry, The Khedive I'smail and slavery in the Soudan, p. 27;
Sammarco, le Règne du Khédive Ismail, p. 12;
Dicey, England and Egypt, p. 5;
Mac Coan, Egypt under Ismail Pasha, p. 277.

فعالا فى تاريخ المسألة الشرقية . كان على علم بما كانت عليه الدولة من ضيق مالى ، وبجشع السواد الأعظم من كبار موجهيها — فرأى من الحكمة الاعتماد على المال لا السيف : يغدقه على ذوى النفوذ والسلطان سواء فى عاصمة الدولة أو فى العواصم الغربية ، وينفقه عن سعة على الصحافة التى كانت تدعو له فى الشرق والغرب ، ويمد يد المعونة إلى المؤسسات الدينية والجمعيات الخيرية فى مصر والآستانة والعواصم الأوروبية الكبرى .

وكان الغرب ينظر إلى مصر نظرة الصانع إلى شىء من صنعه . وإسماعيل يشعر بما فى ذلك من خطر يهدده — فتملق هذا الغرب وخشى ممثليه ، واجتهد فى كسب إعجاب الرأى العام فيه ، مؤملا أن تساعده أوروبا على التحلل من قيود معاهدة لندن . حتى إذا أخفق مسعاه ، عاد يتجه إلى الآستانة عاصمة تلك تلك الإمبراطورية العثمانية الضخمة التى ظل الولاة إلى آخر أيامهم يعدون أنفسهم من كبار موظفيها قبل أن يكونوا شيئاً آخر .

الفصل الثانى

أوائل حكم اسماعيل

ومسألة قناة السويس

تنازلت الحكومة المصرية فى عهد سعيد لشركة قناة السويس عن جميع الأراضى المطلوبة لإنشاء القناة الملحة وترعة المياه العذبة وتوابعها — وهى مساحات شاسعة أخذت دون مقابل . كما اشترت الشركة تفتيش الوادى فى مديرية الشرقية بثمن بخس فى عام ١٨٦١ ، وسمح لها بوضع العدد الكافى من الفلاحين تحت تصرفها لتشغلهم بمعرفتها وتحت إدارتها فى أى نوع تريده من الأعمال والأشغال العامة .

ومنذ البداية كانت انجلترا على استعداد لمقاومة مشروع القناة الفرنسية ، وكان وقع هذه الامتيازات فيها لا يقل عن وقع حملة بونابرت على مصر (١) حقيقة إن دلسبس قدم مشروعه على أنه ذو صبغة تجارية محضة ؛ ولكن منطق التاريخ كان يأبى إلا أن يدمغه بالصبغة السياسية : فقد اقترحه ريشيليو وكوابير لاستعمار أفريقيا ، وقصد به بونابرت ضرب إنجلترا فى تجارتها الشرقية . لهذا لم يكن من عجب أن يشن الانجليز معارضتهم منذ البداية للمشروع لاعتقادهم بأنه يحرمهم من تفوقهم البحرى والتجارى ويضع إنجلترا على قدم المساواة مع دول البحر المتوسط — وكان السياسى النمسوى مترنخ

---

(١) Sabry, l'Empire Egyptien sous Ismail, p. 80.

قد أعلن بالفعل أن القناة سوف تحول التجارة الشرقية إلى النمسا (١). ثم إن ضعف جمهورية البندقية راجع أصلا إلى تحول التجارة الشرقية عنها بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح.

لكل هذا صدرت الأوامر إلى لوردستراتفورد دى ردكليف (كاننج سابقاً) — سفير انجلترا فى الآستانة — بأن يبذل كل ما فى وسعه لكى يقضى على المشروع فى مهده، وضربت الحكومة الانجليزية على الوتر الحساس حين أشارت على سفيرها بأن يوضح للحكومة التركية خطورة إنشاء ذلك الطريق المائى الذى قد يؤثر على نظام الدفاع عن مصر بحيث يتوقف اتصالها بالدولة العثمانية على حسن نيات الوالى الذى قد يفيد من التسهيلات المادية التى يوفرها له حفر القناة فيخلع ولاءه للباب العالى ويعلن استقلاله مدفوعاً إلى ذلك بأطماعه الشخصية أو بتحريض أية جهة أخرى (٢).

وقد استغل كاننج شخصيته الممتازة بجانب موقف بلاده من الأزمة الشرقية ونفوذه الشخصى فى دوائر الباب العالى لكى يوجه نظر الساسة الأتراك إلى أن سعيداً قد أرفق بعقد الامتياز الأول خطاباً قرر فيه أن عقد الامتيار ذاته يجب أن ينال موافقة الباب العالى وأنه لا يمكن البدء فى العمل إلا بعد الحصول على هذه الموافقة من السلطان (٣). فما دام السلطان لا يقر افتتاح القناة وبدء العمل فيها، فإن أى إجراء مضاد يعتبر لاغياً قانوناً. وعلى هذه الثغرة انصب الضغط الانجليزى فى الآستانة والقاهرة على يد سفيريها كاننج (دى ردكليف) ومن بعده سير هنرى بلور.

ولم تتحرك فرنسا رسمياً بعد تدخل كاننج بسبب الظروف الدولية والحربية

(١) Wilson, The Suez Canal, p. 17.

(٢) Seifeddean, England's Opposition to the Suez Canal Project, p. 51.

(٣) سمارکو : الحقيقة فى مسألة قناة السويس، ص ٤٢.

الخاصة باشتراك (الحلفاء) ضد روسيا فى حرب القرم . ولكن بعد توقيع صلح باريس فى عام ١٨٥٦ بدأ نوع من الحرب الباردة فى دوائر الباب العالى بين وفرنسا وإنجلترا . فقد بدأ دلسبس العمل فى القناة ضارباً صفحاً عن الباب العالى الذى أصدر أمره إلى سعيد بإيقاف العمل (١٩ سبتمبر ١٨٥٩) معتمداً على ما تبقى لديه من العمال الأوروبيين بعد انسحاب العمال المصريين؛ ثم طلب إلى الإمبراطور نابليون الثالث حماية مشروع القناة الذى أسهمت فيه رؤوس الأموال الفرنسية؛ فتدخل الإمبراطور رسمياً ، وقصد السفير الفرنسى — ثوفنيل — إلى الصدر الأعظم طالباً منه الحصول على موافقة السلطان على مشروع القناة .

أما الباب العالى فقد قام بدور مخلب القط دون أن تكون له إرادة حرة . فلم يختط لنفسه سياسة معينة إزاء هذه المسألة الهامة — بل انتهج خطة ، إن كانت له خطة ، تدل على أنه ألعوبة فى أيدى فرنسا وإنجلترا . ظهرت كتلتان ، إحداهما ترى أن مشروع القنـــاة لا يختلف عن أى مشروع تجارى آخر ، وتعارض بشدة فى ترك تسوية المسألة للدولتين الغربيتين ؛ وكانت سياسة هذا الفريق ترمى إلى ترك المسألة فى يد الباب العالى واحترام اتجاه انجلترا حليفة الدولة العثمانية . أما الفريق الآخر فقد وجد نفسه فى مركز حرج بين الدولتين المتنافستين وأشار بترك الأمر للدول — ولكنه لم يجد من مسلك الدول الأوربية ما يشجعه على الركون إلى إحدى الدولتين . ولكى يتخلص الجميع من هذا المأزق أصدر الصدر الأعظم عالى باشا مذكرة (٤ يناير ١٨٦٠) (١) إلى سفيرى تركيا فى باريس ولندن مفادها أن القرار النهائى فى مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات السيادة على مصر

(١) Douin, Histoire du Règne du Khédive Ismail, I, p. 23

وسلامة الملاحة فى القناة ، وذلك بأن يكون وضعها شبيها بوضع البوغارين وبالتالى متفقاً مع مصالح أوروبا عامة وتركيا خاصة .

ورغم هذه المذكرة ومعارضة إنجلترا ، كان نفوذ دلسبس يجرف كل شيء أمامه ؛ فقد كان يباشر نفوذاً شخصياً قوياً على الوالى ، وكان يعرف جيداً كيف ومتى يفيد منه (١) . كما اشترى سعيد أسهماً أخرى ، ثم اطمأن إلى معونة فرنسا ، وعاد إلى تعضيد المشروع بكل قواه . وفى عام ١٨٦٠ زار برزخ السويس وتفقد الأعمال الدائرة هناك ، ورأى ضرورة التوسع فيها ، فأمر بزيادة عدد العمال إلى عشرين ألفاً (٢) وعندما توفى كانت مياه البحر المتوسط قد جرت حتى بحيرة التمساح .

ورأت انجلترا فى تولية إسماعيل فرصة سانحة للقضاء على المشروع . فقد اعتقد ساستها أن الوالى الجديد أشد ميلا إلى وجهة نظرهم من سلفه (٣) ؛ وكان بلور شديد الحماسة لهذا الاعتقاد — فقد زار مصر فى أواخر عام ١٨٦٢ لمراقبة تطور العمل عن كثب ، وتابل إسماعيل ولى العهد حينئذ ، ولمس منه — وهو أحد كبار الملاك المحتاجين إلى الأيدى العاملة — معارضة خافتة

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ، ف. و. ١٩٥ / ٧٢٢ — نسخة رقم ٧١ ، كلكهون إلى رسل بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦٢ .

(٢) كانت الحكومة تسوق للشركة للعمل فى كل شهر ٢٠ ألف عامل ، بل لقد يصل العدد إلى ٣٠ ألف . وقدر أن مثل هذا العدد من العمال كانوا فى الوقت نفسه يساقون فى الطريق من بلادهم إلى منطقة العمل ، ومثلهم يجمعون فى بلادهم تأهباً للرحيل — فيكون المجموع ٦٠ ألف عامل كل شهر . (أحمد عزت عبد الكريم : المجمل فى تاريخ مصر العام ، ص ٣٥٤) .

(٣) سيف الدين ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

للمشروع ومخاوف لا تحد . وبعد أن تولى إسماعيل الحكم ، آثر الانتظار حتى لا يغضب فرنسا أو انجلترا أو تركيا

زيارة اسماعيل للاستانة :

كانت تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ تنص على توجه والى مصر بمجرد ارتقائه الحكم إلى الآستانة حيث يتسلم براءة فرمان التولية وخلعته . لهذا أرسل إسماعيل نوبار إلى الآستانة ليقدم فروض الولاء للسلطان وينبئه باعتزامه زيارته ، وأهم من هذا ليتفق مع الباب العالى على وضع خطة منسجمة بصدد مسألة القناة ، طالباً نصحه بما يجب عمله فى مثل هذه الظروف .

ومن الآستانة أرسل نوبار إلى إسماعيل يخبره بإشاعة تجرى فى دوائر الباب العالى مفادها أن والى مصر سوف ينشر اسمه فى جرنال الآستانة على قدم المساواة مع موظفى الدولة الآخرين الذين يقلون عنه فى الرتبة(١) . وفى الواقع إن عالى باشا كان يريد انتهاز فرصة تولية إسماعيل لكى ينتقص من حقوق مصر . لهـذا عول إسماعيل على الذهاب إلى عاصمة الدولة محافظة على مركزه وكرامته ، فبارح مصر فى أوائل عام ١٨٦٣ ،وما أن وصل الآستانة حتى قصد السلطان لزيارته ، ثم توجه إلى الباب العالى حيث أجريت له مراسيم التولية. وقد أراد سير هنرى بلور أن ينتهز فرصة وجود إسماعيل بالآستانة لكى يقضى على مشروع القناة برمته : فوضع أسئلة تمس مصر والقناة لكى يوجهها الباب العالى إلى الوالى الذى كان عليه أن يدلى بآرائه بصراحة ، وهى آراء كان بلور يعتقد أنها لا تخالف وجهة النظر

(١) Douin, I, p. 6.

البريطانية واتجاه عالى باشا . وفى حالة استلام الباب العالى لتقرير إسماعيل كان عليه أن يأمره بوقف العمل فى الحال (١) .

ولكن إسماعيل الوالى كان يختلف عنه ولياً للعهد . فهو مقتنع بفائدة المشروع ، ولكنه يرى أن عقد الامتياز الذى منحه سعيد لدلسبس قد تضمن أخطاراً تهدد سيادة الحكومة المصرية ومستقبل البلاد ، وبخاصة فى ناحيتين : الأراضى الممنوحة للشركة بالشكل الذى يجعلها دولة داخل الدولة تحتمى بالامتيازات الأجنبية ونفوذ القناصل ، ثم تسخير العمال المصريين للعمل فى البرزخ بأجور تافهة دون عناية بأحوالهم الصحية (٢) . فإذا كان اسماعيل يعارض المشروع ، فانما بالقدر الذى يهدم هذه الامتيازات أو ينقصها إلى الحد الأدنى دون أن يقضى على الفكرة ذاتها . لهذا لم يجد السفير البريطانى منه أذناً صاغية لمشروعه : فقد أكد له إسماعيل أنه باعتباره والى مصر لم يكن من القوة بحيث يستجلب عداء فرنسا . ولكن بلور لوح بقوة إنجلترا وأسطولها وإمكانها احتلال مصر . وانتهى الأمر باجتماع بلور بالوالى وعالى باشا اللذين تعهدا بتنفيذ خطته (٣) .

اتفاقا مارس ١٨٦٣ مع شركة القناة

وقد أراد إسماعيل أن يفوت على السفير البريطانى غرضه — ففكر فى خطة إيجابية تضعه هو والباب العالى أمام الأمر الواقع . لقد خشى أن يضيع

---

(١) Husney, le Canal de Suez et la Politique Egyptienne, p. 301.

(٢) انظر عبد العزيز الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس .

(٣) سيف الدين ، ص ١١١ .

استقلال مصر الذاتى إذا ما اعتمد على معارضة الحكومة العثمانية وحدها — بل ربما قضى على المشروع برمته . وفى الواقع لقد تم اتفاق انجلترا والباب العالى فى مسألة القناة بشكل يحد من سلطته ولا يترك له مجالا للاختيار . أليست مسألة العمال والأراضى من المسائل الداخلية ؟ ألا تعطيه التسوية حرية التصرف فى مثل هذه الحالات ؟ لقد اشتم إسماعيل من مشروع بلور أن حقوقه وسلطته لا تلقى أى احترام . ولقد أوضح له اتصاله بالسفير البريطانى نوعاً معيناً من التهديد . فإذا كان القصد من مشروع بلور هو القضاء على السخرة وامتياز الأراضى ، فلم لا يفوت اسماعيل على السفير غرضه ؟

ماطل إسماعيل فى الإجابة على أسئلة بلور ، وفى نفس الوقت قابل سفير فرنسا مسيو دى موستييه De Moustier وأكد له أنه من أنصار مشروع القناة المتحمسين ، وأن الأعمال فى البرزخ لن تتوقف (١) . وما أن رجع إلى مصر حتى قابل فردنان دلسبس مقابلة ودية ووعده بالعون والمساعدة. وقبل أن تصدر مذكرة الباب العالى طبقاً لمشروع بلور ، أبرم إسماعيل مع شركة القناة اتفاقين هامين (١٨ و ٢٠ مارس) لها صفة تجارية لا سياسية : أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر الجزء من ترعة المياه العذبة الممتد من القاهرة إلى وادى الطميلات — وكانت الشركة قد قامت بحفر الجزء الآخر الممتد من الوادى إلى بحيرة التمساح . وكان غرض اسماعيل من هذين الاتفاقين تجنب المنازعات الخاصة بتمليك الشركة للترعة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأراضى التى يقتضيها إنشاؤها . وقد تنازلت الشركة للحكومة

(١) Douin, I, p. 46.

عن حقوقها فى ملكية الأراضى الواقعة على طول هذه الترعة واتفقا معا على تنظيم دفع الالتزامات المالية الباقية (١) .

مذكرتا ابريل

ثم أصدر الباب العالى مذكرتين إحداهما إلى سفيرى تركيا فى لندن وباريس (١٦ ابريل) ، والأخرى إلى والى مصر (٢ أبريل) — وقال الباب العالى انه لما كان قد تلقى تعليمات من الدول ، فإنه آثر أن يجرى وراء مصالحه الخاصة التى لم تكن تتناقض مع حفر قناة السويس ، وأنه رغم عدم رغبته فى القضاء على المشروع ، إلا أنه لا يوافق عليه إلا إذا ضمنت حيدته . وأصر الباب العالى على وجوب إلغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الإمبراطورية التى لا يقرها الوالى الجديد؛ كما أصر على وجوب إلغاء استعمار الأجانب للأراضى الواقعة على جانبى ترعة المياه العذبة فى السويس—ذلك الاستعمار الذى يضع على الحدود المصرية سكانا لا يخضعون لتشريع أجنبى . وبعد القضاء على هذين الامتيازين اللذين لا يعترف بهما الباب العالى ، للشركة أن تتنحى عن العمل ، ويتفق الوالى مع الباب العالى على تعويضها عما تكبدته من نفقات حتى ذلك الوقت ، ثم يتعهدان سويا بتنفيذ المشروع بطرق مباشرة أو غير مباشرة (٢) . وقد حددت هذه المذكرة موقف الباب العالى من قناة السويس للمرة الأولى ، وأعطت الشركة مهلة قدرها ستة شهور لكى تقبل هذه الشروط أو تتنازل عن العمل للحكومة المصرية .

---

(١) De Lesseps, lettres, Journal et Documents, 4 Serie, p. 290.

(٢) Sammarco, Précis, pp. 153-4

وفى الوقت الذى غضبت فيه فرنسا من مذكرة ٦ ابريل ، فوجئت انجلترا باتفاقى ١٨ و ٢٠ مارس . لهذا لام بلور مستر كلكهون Colquhoun قنصل انجلترا العام فى مصر — لعدم حيلولته دون عقد الاتفاقية . ونصح بلور وزارة الخارجية الإنجليزية بتوجيه خطاب شديد اللهجة إلى الوالى ؛ فأرسل لورد رسل إلى إسماعيل يخبره أنه قد تحدى السلطان بعدم انتظار قراره الذى كن قد طلبه (مذكرة ٢ أبريل) وسمح لنفسه بالوقوع فى أحابيل رجال شركة القنال (١) . ثم كلف كلكهون بإقناع الوالى بطاعة أوامر السلطان (أى تنفيذ مضمون المذكرة) ، ووجه نظره إلى أن الوالى لا يعدو أن يكون حاكماً إدارياً يباشر سلطته باسم سيده ، وأنه لا يتمتع بأى حق فى منح دلسبس حقوقاً تخص عبد العزيز (٢) .

زيارة السلطان عبد العزيز لمصر

وفى تلك الأثناء قرر السلطان عبد العزيز أن يزور مصر ، وكان هذا القرار مثاراً للتساؤل لأن أحد السلاطين الأتراك لم يقم بزيارة البلاد منذ أن فتحها السلطان سليم فى عام ١٥١٧ . وفى الحق إن مصر قد أصبح لها وضع خاص فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ؛ وبعد استقرار أسرة محمد على فى حكم مصر ، لم يعد المصريون ينظرون إلى آل عثمان نفس نظرتهم الماضية — « فولى النعم » الذى يحسون به باستمرار هو الوالى من أسرة محمد

---

(١) Hoskins, British Routes to India, pp. 360-1; Husney, op. cit., pp. 301-2

(٢) Douin, I, p. 55

على . لهذا رأى ساسة الآستانة أن يعيدوا إلى أذهان المصريين فكرة الولاء للسلطان ، وهى الفكرة التى كانت تتمشى مع أطماع السلطان عبد العزيز الذى كان يتجه إلى تأكيد السلطة الإمبراطورية فى كل مكان . وكان عبد العزيز قد أفصح عن رغبته فى القيام بتنفيذ بعض ما جاء فى الخط الهمايونى (١) من إصلاحات كانت تعتبرها الدول شرطاً لابد منه لاشتراكها فى المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية . ولكن قبل البدء فى تنفيذ برامجه كان عليه أن يضع الخطط التى يسير على نهجها ، مما كان يستدعى التعرف على ما يفعله الغير — وخير وسيلة لذلك هى الاطلاع الشخصى بالقيام بالرحلات :

فعبد العزيز قد صمم فى بداية عهده على التعرف بنفسه على بعض ما يجرى فى البقاع التى يحكمها ، ولم يكن يرضى بأن يكون ألعوبة فى أيدى مستشاريه الأوروبيين ووزرائه الأتراك — وقد ذكر المقربون إليه أنه كان شديد الحساسية لنقص تعليمه الواضح جداً فى مقارنته بالتعليم الذى كان يتلقاه أبناء الأسرة الحاكمة فى مصر على النمط الأوروبى (٢). وكانت مصر هى القطر الشرقى الذى يفوق غيره استعداداً لقبول الأفكار والمؤثرات الغربية . فقد أقيمت فيها منشئات زراعية وصناعية ، وتوفرت لدى حكامها وسائل مواصلات لا توجد فى تركيا ذاتها : من سكك حديدية وطرق معبدة وقنوات عذبة ، إلى حركة تجارية نشطة : ولهذا كان الكثير مما كان السلطان يبغى التعرف عليه وإدخاله فى ولاياته المختلفة يوجد فى مصر (٣) .

---

(١) برنامج إصلاحى أعلنه السلطان عبد المجيد فى عام ١٨٥٦ . انظر النص فى : محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ٢٥٤ — ٦٠ .

(٢) وثائق عابدين الأمريكية : جـ ٣ المراسلة رقم ٣٢ بتاريخ ١٨ ابريل ١٨٦٣

(٣) Gardey, Voyage du Sultan Abdul Aziz, pp. XXVIII, XXIX.

وقد تساءلت أوروبا عن سر اهتمام السلطان عبد العزيز بزيارة مصر ، واشتمت باريس أنه كان يريد أن يشرك والى مصر فى تذليل مصاعب تركيا المالية (١) . أما سير هنرى بلور فقد استعد لإحباط الرحلة بكل ما أوتى من قوة : فقد كان يخشى أن تؤثر ذلاقة دلسبس فى السلطان فيستدرجه إلى تحبيذ وجهة نظره الخاصة بمشروع القناة (٢) . وعبثاً حاول تثبيط عزيمة عبد العزيز بالتلويح باحتمال نشوب الثورة فى الآستانة أو بلغاريا أثناء غيابه ، أو بتفاقم القلاقل فى الولايتين الدانوبيتين ، أو بالمسألة المالية وانشغال الباب العالى بعقد قرض جديد لتغطية فوائد الديون .

وفى الباب العالى نجد فريقان يحبذان الرحلة السلطانية : فحزب فؤاد باشا كان يريد أن يبعد السلطان عن العاصمة بما فيها من مستشارين ونصحاء فيمهد بذلك لسيطرة فؤاد عليه (٣) . كما أن الصدر الأعظم كامل باشا — زوج عمة الوالى ، ومصطفى باشا فاضل — أخاه — كانا يحبذان الرحلة رغبة فى إحراجه . وكان فؤاد (٤) ذاته وعالى (٥) يعارضان فى تنفيذ هذه الرحلة خشية أن يضطر السلطان إلى أن يقطع لممثلى الدول فى مصر أو للوالى وعوداً تمس مصالح الدولة وتقاليدها ، ولما لم يكن باستطاعتهما مواجهة السلطان بهذا الرفض ، فقد حاولا إقناعه بعدم تهيؤ صحته للرحلة البحرية وعدم

---

(١) Douin, I, p. 8

(٢) Sammarco, Préçis, p. 140.

(٣) Millingen, la Turquie sous Abdul Aziz, pp. 268-70.

(٤) سارى عسكر الجيوش ووزير الحربية .

(٥) وزير الخارجية .

سماح أحوال الدولة المالية بهذه النفقات التى ليس من ورائها طائل . ولكن عبد العزيز كان مصراً على القيام بالرحلة — فأقلع صوب مصر فى ٣ أبريل بصحبة فؤاد باشا ووزير البحرية القبطان محمد باشا وحاشية إمبراطورية كبيرة تضم ابنه الأمير يوسف عز الدين . وفى العاصمة المصرية قضى عبد العزيز عشرة أيام فى ضيافة الوالى لقى فيها الكثير من مظاهر الإكرام والحفاوة .

وخشية أن تؤدى زيارة السلطان إلى تأثره برجال شركة قناة السويس ، أرسل سير هنرى بلور سكرتيره ستيفنس Stevens ليشد أزر كلكهون ، وأشارت الحكومة الانجليزية على قنصلها العام فى مصر بأن يبذل جهده لإقناع الوالى بالغاء الاتفاقين . وتوجه كلكهون لمقابلة فؤاد باشا يوم وصوله إلى الاسكندرية وأكد له أن الحكومة الإنجليزية ستساعد الباب العالى بكل قوتها إذا ما اضطر إلى ارغام الوالى على الطاعة . وفى اليوم التالى قابل كلهكون الوالى وصرح له بأن مسلكه فيما يتعلق بالقناة قد سبب غضب كل من الباب العالى وانجلترا . ثم ذكر له أن لديه أوامر فحواها أن الاتفاقين المعقودين غير قانونيين لأنهما يناقضان التأكيدات التى سبق له أن قطعها له ولسفير انجلترا فى الآستانة ؛ وأخيراً صرح له بأن الحكومة الانجليزية ستقف فى جانب حقوق الباب العالى . ثم توجه كلكهون إلى فؤاد باشا وأشار عليه بتوجيه نظر الوالى إلى طاعة أوامر الباب العالى (١) . أما الحكومة الفرنسية فلم تكن مقتنعة بخلو زيارة السلطان من الدوافع السياسية ، فأصدر وزير الخارجية الفرنسية مسيو دروان دى ليس Droin de Lhuys تعليماته إلى قنصل فرنسا العام فى مصر مسيو

---

(١) Douin, I, pp. 52-3

تاستو Tasto يكلفه بمراقبة نشاط السلطان ، وأن يتبين ما إذا كانت تتخذ قرارات متعلقة بقناة السويس دون علم من فرنسا (١) ، وأرسل موستييه إلى تاستو يخبره بالتيارات القائمة ، وأن السلطان — قبل مبارحته الآستانة — قد واجه ضغطاً نشطاً مستمراً من جانب السفير الإنجليزى بقصد القضاء على مصالح فرنسا فى برزخ السويس . لهذا فما كاد إسماعيل يخبر تاستو بضغط كلكهون عليه حتى توجه القنصل الفرنسى لمقابلة فؤاد باشا الذى تهرب بقوله إنه لا يوجد بمصر سواء الباب العالى أو سفراء الدول ؛ وأنه لا يرى فى السلطان وحاشيته سوى ضيوف والى مصر : لهذا لمح فؤاد لتاستو أنه لا يمكنه أن يبرم شيئاً إلا فى الآستانة ، فرد تاستو بأن الحكومة الفرنسية لا تقر المفاجئات فيما يتعلق بأى قرار لا تراعى فيه وجهة نظرها . وكان هذا التصريح المحدد الصادر فى الوقت المناسب بمثابة تحذير لفؤاد باشا ؛ ولهذا فبرغم جهود كل من ستيفنس وكلكهون ، لم يستطع أحدهما أن يحصل منه على تصريح أو اتفاق يؤيد وجهة النظر الإنجليزية (٢) . أما إسماعيل فقد رفض أن ينقض الاتفاقين ، قائلا لكل من خاطبه فى شأن القناة أنها أصبحت أمراً واقعاً بالفعل (٣) . لهذا لم تضف رحلة السلطان شيئاً جديداً إلى مسألة قناة السويس .

كذلك كان من المنتظر أن يؤثر وجود السلطان فى مصر على مركز والى البلاد — فإن ظهور خليفة المسلمين بصحبة أمراء البيت المالك واثنين

(١) Hallberg, The Suez Canal, p. 199.

(٢) Zananiri, le Khédive Ismail et l'Egypte, p. 50.

(٣) Douin, I, pp. 52 etc

من الوزراء الهامين فى الباب العالى — كل هذا كان لابد أن يمس مركز إسماعيل خصوصاً إذا ما جرت حادثة تسترعى الانتباه ، وتزعزع مركز الوالى فى نظر المصريين . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ؛ إذ لم تدر أثناء إقامة عبد العزيز فى مصر أية مناقشات سياسية تمس مركز البلاد ، ولم يصدر عن السلطان ورجاله ما يغض من مركز الوالى ، بل أبدى سروره من تقدم البلاد فى عهده (علماً بأن اسماعيل لم يحكم مصر إلا لبضعة شهور) ، واثنى عليه علناً . وقد قال عبد العزيز فى الحفلة الرسمية التى أقيمت فى القلعة وحضرها رجال السلك السياسى (١) : « لم يكن غرضى من القدوم إلى مصر سوى إعطاء واليها دليلا جديداً على حسن نيتى وتقديرى الشخصى له ، ومشاهدة ذلك الجزء الهام من الإمبراطورية . إننى أكرس كل جهودي للعمل على تقدم أملاكى ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا . وإننى لعلى تمام اليقين من أن الوالى يسير فى نفس هذا الاتجاه ، وأنه سيقوم بمهمته على أحسن وجه لأنه يسير على خطى ذلك الرجل الممتاز من أمتنا (يقصد محمد على) » .

وفى الحق إن زيارة السلطان لمصر قد أكدت مركز الوالى الأدبى : فقد حصل على وسام المجيدية ، أرفع أوسمة الدولة العثمانية ؛ كما حصل كثير من رجال الحكومة المصرية على الأوسمة والألقاب المناسبة (٢) ؛ كما تدعمت الميزات التى اكتسبتها الحكومة المصرية تدريجياً منذ عام ١٨٤١ — فقد كتب

(١) وثائق عابدين الأمريكية ، ج ٣ ، رقم ٣٢ .

(٢) حصل نوبار على رتبة الباشوية ، فكان أول مسيحى يتمتع بهذا اللقب فى مصر .

قنصل فرنسا العام إن مركز والى مصر الأدبى قد تدعم لسبب واحد هو أن حقوق البلاد لم تنتقص فى شىء (١) . ولم يدع إسماعيل فرصة الزيارة السلطانية دون أن يحاول الإفادة منها : فقد بالغ فى تقديم الهدايا والتحف الفاخرة حتى ملأ بها سفينة برمتها للسلطان نفسه وأمراء بيته السلطانى وكبار رجال دولته ، وزود فؤاد باشا وحده بستين ألف جنيه رشوة من أجل خدمات أداها أو كان مفروضاً أنه أداها فى سبيل تعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى (٢) .

بعثة نوبار الى الآستانة

وبعد رحيل السلطان فضل إسماعيل أن يتقرب من الباب العالى : فإن الضغط الشديد الذى واجهه من جانب القنصل الانجليزى ، وتهديد الساسة الإنجليز بعزله إذا لم ينقض اتفاقه مع الشركة — كل هذا لم يترك له مجالا للاختيار . فلم يكن أمامه سوى العمل على مرضاة السلطان دون أن يغضب فرنسا . أما الباب العالى فقد انشغل بمسألتين : الأراضى الممنوحة للشركة ، وتسخير العمال المصريين فى برزخ السويس — وكان من شأن إلغاء السخرة أن يظهر السلطان بمظهر المهتم برفاهية الشعب المصرى . ولكن ألا يشتم من القضاء على هذين الامتيازين تحقيق الأمانى الانجليزية ومجافاة فرنسا ؟ فى الحق ان الوالى لم يكن يستطيع القضاء على الامتيازين رغم صدق تحذير السلطان خوفاً من إغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية — وبالفعل

(١) Douin, I, p. 18

(٢) بيير كرابيتس ، اسماعيل المفترى عليه ، ص ١٤٧ .

أخبر القنصل الانجليزى (٢٧ مايو ١٨٦٣) أنه لا يمكن إجراء أى تعديل فى الأوضاع القائمة دون أن يعرض نفسه لدرجة كبيرة من الضغط ليس باستطاعته تحملها (١) . وكان اسماعيل يشير باستمرار إلى فرمان ١٨٤١ ، ويؤكد أن السخرة مسألة تنظيم داخلى ، وأنه على فرض أن خط شريف جلخانة لا يقرها ، فإن العرف قدجرى منذ أزمة التنظيمات على أن تعدل القوانين التركية المطبقة فى مصر بما يتمشى مع عادات أهلهـا وما جرى به العرف فيها. وردت شركة القناة على مذكرة ابريل فقالت ان السخرة قد جرت بها العادة باستمرار فى مصر ، وأن العمال الوطنيين الذين يعملون فى البرزخ يتقاضون أجوراً ويحصلون على الطعام والعناية الصحية ، ثم لمحت إلى أن شركة البننسولار وأورينتال لا تزال تسخر العمال الوطنيين فى تحميل البضائع وتفريغها فى السويس دون أجر . وفيما يتعلق بالأراضى أشارت الشركة إلى أنها لازمة لتحويل الصحراء إلى مناطق خصبة ، وأنها من مصادر الدخل الهامة التى وعد بها المساهمون فى المشروع (٢) .

أما انجلترا فكانت لا تزال تصر على تطبيق ما تضمنته مذكرتا إبريل بحذافيرهما . وقد صرح بالمرستون فى مجلس العموم (١٥ مايو) بأن السلطان والوالى سيجدان من إنجلترا كل مساعدة . فأصر الباب العالى على ضرورة تنفيذ مذكرة أبريل ، وأراد فؤاد باشا — الذى أصبح صدر أعظم بعد رحلة السلطان إلى مصر — أن يدير منطقة القناة وأن يقيم بها تحصينات تحرسها

---

(١) Hallberg, p. 202

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٠١ —

قوات تركية خوفاً من وقوع المنطقة فى يد شركة أجنبية . ولكن إسماعيل فوت عليه هذه الخطوة فى أواسط ابريل حين عين حاكماً مصرياً للبرزخ تؤيده ضبطيات وطنية — فحكم الأتراك للبرزخ يحرم مصر من مورد هام إذ ستضيع منها ضريبة المرور المفروضة على التجارة ، وبالخصوص بعد اكمال قناة السويس .

وفى ظل التيارات المتضاربة أرسل إسماعيل نوبار باشا إلى الآستانة فى يونية لكى يرضى كلا من إنجلترا وفرنسا والباب العالى دون أن يتنازل عن حقوق مصر . وقد أمر الوالى ميعوثه بأن يحصر مهمته فى طلب الشروط الآتية (١) من الباب العالى :

(ا) إلغاء الشرط الموجب على الحكومة المصرية تقديم عمال من قبلها إلى الشركة ، فإن لم يمكن فتخفيض العدد من ٢٠ ألف إلى ستة آلاف ، ورفع أجورهم مع إعفائهم من الخضوع لسيطرة الشركة حتى يبقوا خاضعين للحكومة المصرية وحدها .

(ب) استعادة الأراضى التى منحها سعيد للشركة .

(ج) مراجعة مقاييس القناة على يد لجنة من المهندسين حتى تكون صالحة لمرور السفن التجارية وحدها .

وبعد وصول نوبار إلى العاصمة التركية عول على الاعتماد على انجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من إنجلترا والباب العالى فرض السيادة العثمانية على مصر . أما الباب العالى

---

(١) De Lesseps, e Série, p. 350

فكان يمكن اكتسابه بالطرق المألوفة . وكان سير هنرى بلور يرى أن نوبار معاد لقناة السويس . وقد ذكر له نوبار أن الوالى يعترف بضرورة استرجاع الأراضى التى أعطاها سعيد للشركة عن طريق الشراء ، وأنه سيدفع نفقات ترعة المياه العذبة التى حفرتها الشركة ويكملها على نفقته الخاصة ، وأشار نوبار إلى أن اسماعيل يخشى القضاء على السخرة بحكم أن الشركة ستفهم من ذلك محاولة القضاء على المشروع برمته . وكان رد بلور أن إنجلترا ستسند الوالى بشدة فيما لو ألغى السخرة وحاولت فرنسا أن تجبره على إبقائها (١) . وقابل نوبار المركيز دى موستييه الذى أخبره بأن الحكومة الفرنسية على استعداد لأن تساعد الوالى فى المحافظة على الوضع الذى حصلت عليه مصر ، وأنها لن تشجع الأتراك على إقامة قلاع على الأراضى المصرية (٢) .

أما فؤاد باشا فقد أعلن أنه على استعداد لتحمل السخرة إذا ما ألغى امتياز الأراضى . لهذا اعتقد بلور أن الوالى والصدر الأعظم على اتفاق ، وحاول أن يحمل الباب العالى على عقد اتفاق وفق القواعد الآتية (٣) :

(أولا) يوافق الوالى على ما تتضمنه مذكرة أبريل وينفذها فى ظرف مدة معينة (٤ — ٦ شهور) ، وإذا عجز عن ذلك يوقع مع الشركة اتفاقاً يوافق عليه الباب العالى .

(ثانياً) يقبل الاتفاق إذا ما رجعت إلى الوالى ترعة المياه العذبة والأراضى التى تمتلكها الشركة .

---

(١) Ibid ,,

(٢) Douin, I, p. 61 .

(٣) عن مفاوضات نوبار فى الآستانة انظر Douin, I, pp. 57-67.

(ثالثاً) تلغى السخرة وتستبدل بتنظيم القصد منه توفير الأيدي العاملة سواء لشركة القناة أو لأية شركة أخرى أو للحكومة المصرية نفسها ، إذا ما رغبت فى حفر القناة البحرية . ووفقا لهذه القاعدة يوجه نظر المديرين والحكام إلى عدم إجبار أحد من الوطنيين على السخرة وأن يدفع لكل عامل أجر واف .

(رابعاً) يحدد اتساع القناة البحرية بشكل يجعلها صالحة لمرور السفن التجارية وحدها على اعتبار أن صلاحيتها لمرور السفن الحربية من شأنها أن تدفع الباب العالى إلى الرغبة فى تأكيد حقوقه وهذا مما لا يرضى الوالى ، مما قد يؤدى إلى نشوب صعوبات من الصواب تلافيها .

وبعد أن تفاهم نوبار مع بلور توجه لمقابلة موستييه وأعلن له أن الوالى يعارض فى امتيازات الأراضى التى منحها سعيد للشركة ، وأن غرضه ليس المحافظة على الاتفاقات التى عقدها سعيد مع دلسبس بقدر الوصول إلى اتفاق يضع فى يد الحكومة المصرية الجزء من الترعة الحلوة الواقع بين تفتيش الوادى والسويس . ورد السفير الفرنسى بأن هذه المسألة تناقش فيما بين الوالى والشركة ، وقال إن كل ما تريده الحكومة الفرنسية هو تكملة القناة البحرية وحماية الأموال الفرنسية . ووافق كل من عالى وفؤاد والحكومة الإنجليزية على مشروع بلور الجديد . ولكن نوبار أبدى مخاوفه من رفض الشركة التخلى عن الأراضى فى حالة إرغامها على إلغاء السخرة ؛ فكتب إلى الباب العالى مذكرة نصت على تكليف الوالى بتوفير ستة آلاف عامل

للشركة لمدة سنتين إذا ما رأى ذلك ضرورياً . وقد استعان فؤاد باشا بآراء نوبار وأخذ يستعد لإرسال مذكرة جديدة للوالى . وذكر نوبار لموستييه أن الباب العالى سيعطى موافقته من حيث المبدأ على القناة ، ثم يترك للوالى أن يتخذ مع الشركة كل الإجراءات التى تضمن للحكومة العثمانية حقوقها . ثم وجه نوبار نظر السفير إلى ضرورة مراعاة وجهة نظر الوالى ، أى وجوب تنازل الشركة عن كل امتيازات الأراضى ، وزيادة أجور العمال حتى لا يكون هناك فرق بينهم وبين العمال الأحرار . وكان رد موستييه على ذلك أن هذه المسألة لا تناقش إلا بحضور مدير الشركة ، واقترح على نوبار أن يتوجه إلى باريس بعد صدور المذكرة الجديدة لكى يتفق مع دروان دى ليس وفردنان دلسبس .

وفى أوائل أغسطس صدرت المذكرة (١) التى نصت على موافقة الباب على القناة من حيث هى ممر بحرى وتجارى ، ولكن بشرط أن يتفق الوالى مع الشركة على استرجاع الأراضى وترعة المياه العذبة ، وأن يلغى السخرة ويوجد الضمانات الكافية لأن تقتصر القناة على التجارة وحدها ، ثم يعطى إسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكى يجرى مع الشركة اتفاقا معقولا ، على أن تصبح مذكرة إبريل نافذة المفعول إذا ما انتهت هذه المهلة دون عقد اتفاق بين الطرفين . وكانت مذكرة أغسطس نصراً واضحاً لإسماعيل ، وهى تثبت مهارة نوبار — إذ عادت مسألة القناة من الناحية الدبلوماسية إلى إلى المجال التجارى الصرف ، مما كان يضعف المعارضة الانجليزية . وأصبحت .

---

(١) سيف الدين ، ص ١١٨

القاهرة قاعدة للنشاط الدبلوماسي بهذا الصدد بدلا من الآستانة : فإن تفويض إسماعيل إجراء اتفاق مع الشركة قد حول قاعدة المباحثات عن العواصم الغربية وعاصمة الدولة — مما أشعر الوالى باستناده إلى تعليمات الباب العالى الواضحة والمحددة ؛ فالآستانة فى هذه المرة قد منحته قوة جديدة تشد أزره دون أن تقيد يديه .

تحكيم نابليون الثالث

وما أن علم إسماعيل بفحوى المذكرة حتى بعث إلى دلسبس يخبره بمضمونها ويطلب منه أن يتعاون معه فى جو ودى « لكى يسير المشروع الضخم فى طريقه سيراً منتظماً بعيداً عن كل الصعاب والعوائق »(١) . ثم بعث نوبار إلى باريس لكى يبلغ مجلس إدارة الشركة بشروط الباب العالى ويواصل السعى لحل مسألة الأراضى برمتها ومسألة السخرة . وقد سر الوالى لهذه الخطوة التى أضفت عليه مظهر الهيبة والسيادة ، واكسبت مصر فى نظر الدول منزلة لم تحرزها منذ أيام محمد على . وشن نوبار حملة صحفية على الشركة فى باريس ؛ ولكنها ، ومن ورائها الحكومة الفرنسية ، رفضت شروط إسماعيل المبينة على مذكرة أغسطس . ولجأ مجلس إدارة الشركة إلى إمبراطور فرنسا ودعاه إلى التدخل ليحكم فى هذا النزاع . ورحب إسماعيل من جانبه بهذه الخطوة لكى يظهر للرأى العام الأوروبى أنه غير معاد لمشروع قناة السويس (٢) وتوصل نوبار فى ٢١ ابريل ١٨٦٤ إلى عقد اتفاق مع دلسبس

(١) De Lesseps, op. cit. , 4 Série, pp. 316-18

(٢) Sammarco, Règne, p. 72.

وافق فيه هذا الأخير على إلغاء السخرة وإعادة الأراضى المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية . وتشكلت فى باريس لجنة إمبراطورية لوضع قواعد التحكيم ، ووافقت من حيث المبدأ على إنقاص مساحة الأراضى الممنوحة للشركة وإلغاء السخرة فى نظير تعويض مالى تدفعه الحكومة المصرية .

ولكن هذا لم يرض سير هنرى بلور الذى احتج على أن يسلخ الإمبراطور جزءاً من أراضى السلطنة ، ولو كان ذلك برضى الوالى أو طلبه . وأعلن بلور أن السخرة نظام لا يقره الباب العالى بحكم أنه مناقض لقوانين الإمبراطورية — فاذا ما أقر الإمبراطور شرعية شرط ينافى قوانين الإمبراطورية ، فإن معنى ذلك تحول سيادة الآستانة على مصر إلى باريس. (١) وأدى ضغط بلور على الباب العالى إلى صدور التعليمات إلى سفير تركيا فى باريس — جميل باشا — لكى يعارض نصوص التحكيم (٢) وأمره بأن يراقب نشاط اللجنة الامبراطورية دون أن يذكر اسم الباب العالى أو يزجه فى هذه المسألة . وفسر جميل باشا هذه التعليمات بأنها تعنى أن عليه أن لا يقول شيئاً ، ووضع تلغراف الباب العالى فى جيبه فى انتظار زيارة نوبار له . ولما لم يصل لنوبار باشا شىء من هذا ، اعتقد انه قد ترك وحيداً فى هذه المسألة ووقع الاتفاق مع دلسبس وزار جميل باشا ليبلغه بما حدث (٣) . وفى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ صدر حكم نابليون الثالث ، وأقر إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك (٤) وتنازل الشركة عن الجزء الذى حفرته

---

(١) سيف الدين ، ص ١٢١ .

(٢) لفس المرجع ونفس الصفحة .

(٣) Hallberg, op. cit p. 206

(٤) كان الفرنك فى ذلك الوقت يساوى ٣٫٨٥٧٥ قرشاً .

من الترعة العذبة ، مع حقها فى أن تأخذ منها مقداراً معيناً فى كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية وفى أن تعفى سفنها من الرسوم . ووافق الإمبراطور على اتفاق دلسبس . — نوبار بشأن الأراضى — وبمقتضاه لا تترك للشركة سوى الأراضى اللازمة لنجاح المشروع ، وقد قدرت بثلاثة وعشرين ألف هكتار (١) ، منها ١٠,٢٦٤ على جانبى القناة البحرية وملحقاتها و ٩,٦٠٠ هكتار للترعة العذبة و ٣ آلاف لمبانى الشركة . أما الأراضى الأخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع — ومساحتها ٦٠ ألف هكتار — فقد تقررت إعادتها للحكومة المصرية ، وقد بلغ مجموع التعويضات التى كان على الحكومة المصرية أن تدفعها للشركة ٨٤ مليوناً من الفرنكات تدفع فى بحر ١٦ سنة .

موقف الباب العالى

وكانت تنقص حكم الإمبراطور الدعامة القانونية — فحين احتكم اسماعيل إلى نابليون الثالث لم يكن قد حصل سلفا على موافقة الباب العالى ، أى أن حكم الإمبراطور كان يقيده هو دون أن يلزم الباب العالى بشىء . ورغم أن الحكومة الإنجليزية قد اقتنعت بأن اكتمال القناة أمر لا يمكن تجنبه (٢) ، فإنها لم تهن فى معارضتها : حقيقة إن تنازل الشركة عن الأراضى الزائدة

---

(١) الكيلو المربع — ١٠٠ هكتار مربع .

(٢) يبدو تحقق انجلترا من حتمية نجاح مشروع القناة من أنها بدأت تبنى فى مالطة ميناء جديداً مزوداً بترسانات خاصة تحميها قلعة من الطراز الأول ، وأنها عملت على مواجهة الزيادة فى حركة النقل عبر البحر المتوسط نتيجة لاكتمال القناه ثم أخذت تحصن عدن . Hallberg, 209

عن حاجتها كأن من شأنه أن لا يدع لها أية فرصة للحصول على نفوذ سياسى كبير فى البلاد ، الأمر الذى من شأنه ، بالاضافة إلى السخرة ، أن يضع حداً لجانب كبير من المعارضة الانجليزية . ورغم ما كان متوقعاً من أن إنجلترا ستعدل مسلكها العدائى إزاء مشروع القناة فتقر الأمر الواقع ، إلا أنها واجهت حكم الامبراطور بعاصفة من الحملات العدائية لم تكن مثارها الكميات الكبيرة من الأموال التى كان على مصر أن تدفعها ، بل مساحة الأراضى المسموح بها للشركة : وقد أعلنت وزارة الخارجية الإنجليزية أن الأراضى التى منحها حكم الإمبراطور نابليون الثالث للشركة هدفها استعمارى وفصل مصر عن ممتلكات السلطان — لهذا وجب على السلطان ألا يمنح الفرمان إلا إذا انقصت مساحة الأراضى الممنوحة للشركة بحيث تفى بحاجة المشروع ، لا أكثر ولا أقل . وقد نبه هنرى بلور دوائر الباب العالى إلى أن الأراضى التى سمح بها الحكم الإمبراطورى للشركة من شأنها أن تعطى الشركة السيطرة على كل النقاط الهامة بما فيها بور سعيد والسويس وغيرها ، وحذرها من أن مخازن اللاسلكى وغيرها ليست سوى حصون مقنعة : ثم أضاف أن الباب العالى فى حالة قبول الوالى لشرط الحكم ، لم يزل حراً فى قبول أو رفض كل شرط تغلب عليه الصفة السياسية . وأخيراً اتفق مع الوزراء الأتراك على تنسيق العمل ومخابرة الحكومة الفرنسية فى أمر تعديل حكم الامبراطور (١) .

وبالفعل جرت مفاوضات بطيئة القصد منها التوصل إلى نتيجة نهائية .

---

(١) سيف الدين ، ص ١٢٢ — ١٢٣ .

وأرسل الباب العالى « موظفــاً ذا رتبــة عالية ممن يوثق فيهم » لكى يقوم بتحريات القصد منها التأكد مما إذا كان حكم الإمبراطور مبالغاً فيه ، وما إذا كان من الممكن التنازل عن الأراضى دون المساس بسيادة الباب العالى . وكان هذا الموظف هو عثمان باشا نورى رئيس أركان الحرب الذى بارح تركيا فى ٢٠ أكتوبر ١٨٦٤ إلى مصر ليتأكد من عدم إمكان استغلال الأراضى التى سمح بها حكم الإمبراطور فى أغراض حربية أو استثمارية . وقد زار المبعوث العثمانى برزخ السويس وأبدى حماسته لمشروع القناة ، وفى النهاية أقر بأن الأمر بحاجة إلى ١٧٨٥ هكتار بالنسبة إلى القناة البحرية و ٦١٥ هكتار بالنسبة إلى ترعة المياه العذبة ، وعقب بأن حكم الإمبراطور مبالغ فيه جداً (١) . وقد أعطى هذا التقرير سنداً جديداً لمعارضة سير هنرى بلور واسترعى فى نفس الوقت انتبــاه مسيو دروان دى ليس . وكان قد اتفق مبدئياً قبل إيفاد عثمان باشا على تشكيل لجنة رباعية تضم مندوباً عن كل من تركيا ومصر وشركة القناة والحكومة الفرنسية مهمتها تحديد الأراضى اللازمة للمشروع — فأرسل وزير الخارجية الفرنسية إلى مسيو دى موستييه يخبره بأنه « بعد ظهور التباين بين حكم الإمبراطور وتقرير عثمان باشا ، فللقضاء على كل شك يجب تنبيه اللجنة المشتركة إلى مساحة الأراضى اللازمة لحفر واستغلال القناتين » . وصرح عالى باشا بأنه لا يود نقض جوهر حكم الإمبراطور الذى ينص فى أساسه على وجوب منح الشركة الأراضى اللازمة للمشروع ، على أن لا يسمح لها باستغلال هذه الأراضى استغلالا تجارياً أو بيعها . لهذا أصر عالى على أن تحدد اللجنة المختلطة قيمة هذه الأراضى (٢)

(١) Douin, I, p. 144

(٢) Hallberg p. 290

وكان سبب شاك عالى باشا هو نشاط الأمير عبد القادر الجزائرى (١) الذى كان يقيم فى دمشق وسافر فى عهد سعيد باشا إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج ، وأنشأت له شركة القناة قصراً فخماً فى منطقة القناة ؛ فلما عاد من الحجاز فى أوائل حكم إسماعيل أبدى رغبته فى الإقامة فى قصره ، وكتب إلى الوالى يستأذنه فى ذلك ، فلم يرد عليه إسماعيل نظراً لأن مسألة القناة كانت لا تزال قيد البحث بين تركيا والشركة والحكومة الفرنسية . ولما كانت شركة القناة قد منحت الأمير عبد القادر امتيازاً بامتلاك بعض الأراضى فى منطقة بير أبى بلاح لكى يقيم فيها جالية جزائرية فى منطقة برزخ السويس ، فقد خشى إسماعيل أن تستغل الشركة نفوذ الأمير فى محاولة السيطرة على القبائل العربية فى مصر وسوريا (٢) وصرح بأن الشركة لا تملك حق تمليك أوهبة أرض فى منطقة القناة . وقابل الأمير الوالى فأفهمه إسماعيل ما تقدم ذكره شفاها ، ثم مكث بضعة أيام أخرى فى مصر قبل أن يرحل إلى دمشق . واتصل إسماعيل بقنصل فرنسا فى مصر ودارت بينه وبين الإمبراطور مخابرات انتهت باعتراف الإمبراطور بوجهة نظر إسماعيل ، ووعد باحترام رأيه فى هذه المسألة ؛ وأخبر إسماعيل الباب العالى بهذه الحوادث والمراسلات التى جرت بشأنها (٣) . وبعد ذلك بمدة شاع على ألسنة الناس أن عبد القادر

---

(١) أحد أبطال الجزائر . دافع عن بلاده بعد أن احتلها الفرنسيون فى عام ١٨٣٠ ، وبعد أن أبدى ضروبا من البسالة سلم فى عام ١٨٤٧ ونفاه نابليون الثالث فهاجر إلى بروسة ثم إلى دمشق حيث بقى حتى توفى فى عام ١٨٨٣ .

(٢) Sabry, Ismail, pp. 289-90

(٣) دفتر رقم ٢١ عابدين : رقم المكاتبة ٨٠٧ من الجانب العالى إلى=

ينوى أن يعود إلى مصر للإقامة فيها– فما أن علم إسماعيل برجوعه فى أوائل عام ١٨٦٥ حتى شكا الأمر إلى الباب العالى بعد أن أمره بمبارحة البلاد . ولم يتردد شريف باشا فى أن يوجه إلى مدير الشركة رسالة ينكر فيها تنازله عن أراضى ليس له فيها حق التصرف وينعى على الشركة دعوتها عبد القادر إلى الحضور إلى مصر ، رغم أن وجوده فيها قد أثار معارضة الوالى والحكومة التركية . ووجهت الحكومة الفرنسية نظر دلسبس إلى أن المشروع غير مناسب وأسرعت فى تقديم التوضيحات اللازمة للآستانة. ولكن هذه الحادثة أثارت مخاوف الباب العالى خصوصاً وقد استغلها هنرى بلور ، مما جعل مهمة الدبلوماسية الفرنسية فى الآستانة شديدة الصعوبة .

وفى أوائل عام ١٨٦٥ لجأت الشركة إلى الإمبراطور ليستخدم نفوذه الحصول على فرمان السلطان ، فصدرت التعليمات إلى موستييه بأن يستأنف مباحثاته مع الباب العالى(١) . وقال عالى باشا (٢٠ فبراير ١٨٦٥) إن الفرمان سيمنح بمجرد اتفاق إسماعيل ودلسبس على شروط يوافق عليها الباب العالى– وحتى ذلك الوقت لا يسمح الظرف إلا باصدار فرمان مؤقت أو محدد بشروط . وعزا الباب العالى التأخر فى إصدار الفرمان إلى عدم رغبة دلسبس فى الاتفاق حول شروط معقولة بعد أن بات المشروع الذي كان اقتصادياً فى الأصل مسألة سياسية على جانب كبير من الخطورة . وكانت

= القبوكتخدا بتاريخ ٣ رمضان ١٢٨١ — أيضا لفس الدفتر ، رقم المكاتبة ٨١٧ من الجناب العالى إلى القبوكتخدا بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٨١ .

(١) Douin, I, pp. 148-186

انجلترا لا تفتأ تنصح ساسة الآستانة بالثبات وتضرب على الوتر الحساس فى دوائر الباب العالى من أن القصد من استبقاء الشركة للأراضى الزائدة عن الحاجة هو تأسيس مستعمرة على حدود مصر بقصد فصلها عن ممتلكات السلطان. وكان دروان أن دى ليس أن هذه المخاوف خيالية، وأن الأراضى المتروكة للشركة ستظل باستمرار خاضعة للقوانين المصرية — ثم أشار فى النهاية بوجوب ترك حكم الإمبراطور يأخذ مجراه الطبيعى.

وقد أدى الضغط الإنجليزى إلى دفع الحكومة العثمانية إلى التمسك بحيدة القناة، وابداء رغبتها فى عدم السماح لأية سفينة حربية بالمرور منها بعد اكتمالها. ولكى تراقب الحالة عن كثب أشارت إلى رغبتها فى أن تقيم على طرفى القناة منشئات حربية تضمن حراسة منافذها. لهذا وجد إسماعيل نفسه بحاجة إلى معونة الإمبراطور حتى يقاوم الادعاءات التركية — فلم يكن ليسمح على الإطلاق بدخول القوات العثمانية إلى الولاية المفروض أن يتولى إدارتها مستقلا عن السلطان. ولذلك طلب من الحكومة الفرنسة أن توقف ذلك الإجراء الذى يمس استقلال مصر مساساً شديداً، وأبدى استعداده لأن يضمن للحكومة الفرنسية كل مصالحها فى مصر إذا ما ضمنت استقلال البلاد. والذى جعل اسماعيل يركن إلى فرنسا هو وقوف إنجلترا فى صف الباب العالى، وأن فؤاد باشا صرح بأنه لا يعلق أية أهمية على مواثيق إسماعيل أو توقيعاته، وأن عالى باشا رأى ضرورة إمساك الباب العالى بخيوط المفاوضات وعدم الوثوق بالوالى خوفاً من أن يمنح الشركة امتيازات جديدة تعقد الموقف. وكانت الحكومة الفرنسية تطمئن اسماعيل باستمرار. وأخيراً تم الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية مهمتها تحديد مساحة الأراضى التى يحتاجها

مشروع القناة ، على أن تضم ممثلا عن الباب العالى وآخر عن الشركة وثالثاً مصرياً ورابعاً فرنسيا : وعين الباب العالى عثمان باشا نورى « الذى لا يميل إلى فرنسا » — فسرت إنجلترا وخشيت فرنسا أن يؤيد نورى ما سبق أن ذكره فى تقريره من أن حكم الإمبراطور مبالغ فيه ، وأخبر موستييه الباب العالى أن المندوب الذى اختاره لا يبدو ممثلا للضمانات المرغوب فيها من حيث عدم التحيز — وأجاب الوزراء الأتراك بأن تقرير نورى السابق ليست له أهمية ، لأنه لم يتعد أن يكون قياساً لمسطح القناة والمنشئات اللازمة لها .

وفى ٢٢ مايو ١٨٦٥ أرسل دروان دى ليس إلى رئيس مجلس إدارة الشركة يخبره بأن الإمبراطور يوافق على أن يرسل الفرمان السلطانى بعد أن تنتهى اللجنة المختلطة من تحديد كمية الأراضى اللازمة للقناة . وطلب وزير خارجية فرنسا من رئيس مجلس الإدارة أن يبادر بتعيين ممثل للشركة فى اللجنة . أما إسماعيل فقد عين على باشا مبارك بصفة مبدئية ممثلا للحكومة المصرية. وأعلن دلسبس أن الشركة لا تدعى استغلال أية مساحة من الأراضى سواء للزراعة أو لإقامة منشئات تثير الشبهة ، وللحكومة المصرية أن تأخذ ما يزيد على حاجة القناة من الأراضى التى صدر بها حكم الإمبراطور . وكان هذا التصريح يؤيد ما ذهب إليه بلور والحكومة المصرية — وكان من شأنه أن يساعد على سير المفاوضات فى طريق النجاح .

ولكن سير هنرى بلور طلب السماح لإنجلترا بتعيين عضو فى اللجنة ينوب عنها أسوة بفرنسا « طالما أن الباب العالى يعامل كلتا الدولتين الغربيتين على قدم المساواة » . ورد دروان دى ليس بأن النمسا وإيطاليا ستحذوان حذو إنجلترا فيما لو أصرت على تعيين ممثل لها . واحتجت شركة للقناة على ذلك،

وأصرت على وجوب تنفيذ حكم الإمبراطور. وإزاء هذا تراجعت إنجلترا ولم تصر على طلبها ، ولكنها حاولت أن تعدل الموقف بأن يطلب الوالى والباب العالى من باريس أن توافق على تعيين مندوب إنجليزى فى اللجنة . وكان موستييه يتنبأ بهذا الطلب ، فأوضح لعالى باشا مضار مثل هذا الاقتراح . وعندما طالب بلور وزير الخارجية العثمانية بتنفيذه أجاب عالى باشا بأن السلطان عندما كتب للإمبراطور — بتأثير من إنجلترا — رسالة لا يطلب فيها إلا تعيين مندوب فرنسى ، لم يتصور إطلاقاً كيف يستطيع أن يتقدم بمثل هذا الطلب الخاص بتعيين مندوب إنجليزى . وترتب على رفض الطلب الإنجليزى أن زار بلور منطقة البرزخ لكى يراقب تقرير اللجنة المزمع تشكيلها ، فلاحظ أن الشركة قد شجعت البدو على السكنى فى منطقة وادى الطميلات : وبدأت تثور شكوكه كالعادة ، فرأى أن الشركة ستجد فى هؤلاء البدو ، الذين يكرهون الأتراك ويحتقرون الفلاح ، قوماً مقاتلين مغامرين بالإمكان الاعتماد عليهم . وتصور أن النفوذ الأدبى الفرنسى سيشمل العرب بوجه عام فى مصر وسوريا ، بحكم أن البدوى الذى يقطن منطقة القناة لا ينفك يتصل بقبيلته فى الصحراء .

ورغم ما لمسناه من جهود بلور المتواصلة ، فإن رياسة مجلس الوزراء فى لندن كانت تعتقد أنه لم يخدم مصالح بلاده جيدا بسبب فشله حتى ذلك الوقت فى عرقلة مشروع القناة ، ولم يسعه سوى الدهشة حين تلقى أمرا بمبارحة تركيا ، فصدع بالأمر ولكن بعد أن وجه نظر حكومته إلى الجهد الذى بذله : فقد أكد أنه منذ زيارته الأولى إلى مصر بدأت فى

تاريخ مشروع القناة مرحلة جديدة — فحتى ذلك الوقت كانت القناة سرا غامضا ، ولم يكن لأحد رأى محدد حول موضوعها ليس فقط فى لندن والآستانة ، بل أيضا فى القاهرة والإسكندرية . ثم أشار إلى أنه هو الذى أزال الغموض وزود كلا من الباب العالى والوالى بالسلاح الذى يمكنهما من التصدى لامتيازات الشركة (١) . وفى مصر حل الكولونل ستانتون محل كلكهون . حينئذ تيسرت مهمة الدبلوماسية الفرنسية ، وحاول القنصل الفرنسى فى مصر — مسيو أوتريه Outré (٢) — أن يتفاهم مع إسماعيل بصفة نهائية .

وقد شكا له الوالى من أنه قد اتهم كثيرا بممالأة السياسة الإنجليزية ، وذكر له أنه قد عومل أحياناً بجفاء واحتقار ، وأن مسألة القناة كانت السبب فى معاملة مصر وكأنها بلد مفتوح ، مما أقلقه وجعله أحيانا يلين أمام الضغط الإنجليزى . ومع ذلك فقد أكد الوالى للقنصل ميوله الودية إزاء فرنسا التى تسند أسرته — ودلل على ذلك بأن أبناءه يقيمون فى فرنسا ، وبأن جيشه يقوم على تدريبه ضباط فرنسيون وأن معظم حاشيته تتسم بالطابع الفرنسى . وقد بدد أوتريه مخاوفه ، وأكد له أن القناة — بعد اكتمالها — ستكون تحت سيطرة أوروبا ، إذ المشروع دولى وسيفوق المعاهدات فى تأكيد استقلال مصر (٣) .

---

(١) Dou'n, I, p. 174.

(٢) خلف تاستو فى ابريل ١٨٦٥ .

(٣) Douin, I, pp. 185-6

اتفاق ٣ يناير ١٨٦٦

وحاول إسماعيل أن يعقد مع دلسبس اتفاقا نهائياً ، فوقع اتفاقاً مع شركة القناة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ (١) يقضى بتحديد مواعيد الأقساط المقدرة لأداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة واستعمال الأراضى المخصصة لها باعتبارها ملحقات للقناة البحرية ، والتنازل للحكومة المصرية عن ترعة المياه العذبة والأراضى والمبانى والأعمال الفنية التابعة لها ، على أن تدفع ثمنها . كما نص الاتفاق على بيع أراضى تفتيش الوادى للحكومة المصرية بثمن قدره عشرة ملايين فرنك (حوالى ٤٠٠ ألف جنيـه) ، وعلى حق الحكـومة فى احتلال أية جهـة فى الأراضى المعتبرة حرماً للقناة وأى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد بشرط أن لا يؤدى هذا الاحتلال إلى إعاقة الملاحة ، وعلى شغل الحكومة ما تراه من هذه الأراضى بمبان تنشئها لمصلحتها : كالبريد والثكنات والجمارك وغير ذلك ، بشرط أن تراعى كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة ، وأن تدفع للشركة المبالغ التى أنفقتها على تلك الأماكن . وقوبل هذا الاتفاق بالاستحسان فى كل من لندن والآستانة . وكتب ستانتون إلى حكومته يذكر لها أن للاتفاق أهمية سياسية عظيمة ، لأنه قضى على الأخطار الرئيسية الناجمة عن حصول الشركة على امتيازات إقليمية فى البلاد (٢) .

ثم تشكلت لجنة لتحديد الأراضى اللازمة للمشروع كان أعضاؤها هم

---

(١) Hallberg, p. 212

(٢) Douin, I, pp. 189-90

سرور (عن تركيا) ونوبار ودلسبس وأوتريه . وكان المندوب العثمانى قد تلقى تعليمات تقضى بملاحظة ما إذا كان (وضع) الأراضى التى يسمح بها للشركة فى المستقبل من شأنه أن يهدد سلامة مصر أو حيدة القناة أو المصالح التجارية للدول الأخرى . وقامت اللجنة بالتفتيش اللازم فى منطقة القناة ، وأخذت تحدد مساحة الأراضى اللازمة لكل مكان على حدة ، وفى النهاية حددت القدر اللازم للشركة بما مساحته ١٠,٢١٤ هكتار . وفى ٢٢ فبراير ١٨٦٦ أبرم اتفاق (١) مع الشركة تضمن الشروط الواردة فى عقد الامتياز الأصلى الذى منحه سعيد باشا مع التعديلات الطارئة عليه .

صدور الفرمان السلطانى

وعلى حين كانت كل من فرنسا وتركيا ومصر تحاول الوصول إلى تسوية نهائية ، توفى رئيس الوزراء الإنجليزى لورد بالمرستون فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥ وواجهت خلفاءه صعاب داخلية لم تمكنهم من اتباع سياسة خارجية نشطة ، فضعفت مقاومتهم للمشروع بالتدريج . ولما كانت مطالب تركيا المتمشية مع المعارضة الانجليزية قد استوفيت بمقتضى اتفاقى ٣٠ يناير و٢٢ فبراير ١٨٦٦ ، فقد خفت معارضة الباب العالى ، وصدر الفرمان السلطانى (٢) فى ١٩ مارس ١٨٦٦ معلنا شرعية المشروع (٣) .

---

(١) Ibid, pp. 191 ff.

(٢) انظر الملحق رقم ٣ .

(٣) يروى دلسبس قصة صدور الفرمان السلطانى على الوجه الآتى : « عندما كان الامبراطور نابليون يزمع زيارة الجزائر ، توجهت الهيئة السياسية لتوديعه فى محطة

تكبدت مصر تعويضات طائلة من جراء الحكم الإمبراطورى ، فى الوقت الذى طلب فيه إسماعيل من الباب العالى أن يتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وجازف بإغضاب فرنسا فى الوقت الذى لم يكن فيه متأكدا من اتجاه انجلترا . حقيقة لم تعد مصر — على حد قول إسماعيل — خاضعة للبرزخ ، الا أنها دفعت الثمن باهظا . وحاول الوالى أن يستغل تسوية مسألة القناة لكى يتقرب من الحكومة الفرنسية حتى تساعده فى مشروعاته السياسية ، خاصة وأنه كان يرى أن هذه التسوية لابد أن تفتح أمام مصر عهدا جديدا يكون بداية لإقامة النظم التى تشعر البلاد بأهميتها : وفى مقدمة هذه النظم — فى رأيه — تعديل نظام الوراثة بحيث يتولى حكم مصر أكبر أبناء الوالى .

= باريس ، وعندما سر فؤاد باشا (يقصد المؤلف جميل باشا) سفير الباب العالى ، وقف الامبراطور واستفسر عما إذا كان لدى الحكومة التركية ما يدفعها إلى عدم الرضى عن فرنسا . وحين دهش السفير رد عليه الامبراطور قائلا : « كيف لا وهى لا تود إرضاء مسيو دى لسبس ؟ » وحين اعترض السفير فاه الامبراطور ، وهو يركب العربة بكلمة « فرمان » — فلم يمض خمسة عشر يوما حتى صدر الفرمان السلطانى » .
Bridier, Une Famille Francaise — Les De Lesseps, p. 381.

الفصل الثالث

تعديل نظام وراثة العرش

وراثة العرش فى تركيا

كان النظام الذى فرضته التسوية يقضى بأن يئول عرش مصر إلى أكبر أفراد أسرة محمد على على غرار النظام المتبع فى تركيا. وقد وافقت الدول على هذه القاعدة لأنها تتفق مع مصالح الباب العالى وعادات الإمبراطورية العثمانية. وقد فكر كل من عباس وسعيد فى تعديل نظام الوراثة بحيث يكون فى ابنيهما ، ولكن لم تكلل مساعيهما بالنجاح. ولكن إسماعيل كان أكثر من سلفيه أملا فى التغيير ، خاصة وأن السلطان عبد العزيز كان يرغب فى تعديل نظام وراثة العرش فى تركيا لمصلحة ابنه الأمير يوسف عز الدين ، مفضلا أن يبدأ التجربة فى مصر. فلم يكن باستطاعة السلطان أن يعدل النظام القائم ، لما فى ذلك من خروج على التقاليد التى توارثها آل عثمان خلفا عن سلف. ذلك أن نظام وراثة العرش فى تركيا كان وليد تقلبات كثيرة — فمحمد الفاتح أول من استن شرعة قتل الإخوة « محافظة على السلام والأمن الداخلى » ، وضرب بنفسه المثل المحتذى فى هذا المضمار حين قتل أخاه وهو فى حضن أمه. ثم اقتدى به من ولوا العرش من بعده : فقتل سليم الأول إخوته التسعة ، وقتل سليمان القانونى ابنين وخمسة أحفاد لكى يمهد الطريق لابنه الصغير الأمير سليم ، وقتل مراد الثالث إخوته الخمسة بمجرد ارتقائه العرش

وقتل محمد الثالث إخوته التسعة عشر فى يوم جنازة والده . وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى عكس المرجو منها : إذا تناقص عدد أفراد الأسرة العثمانية وتهددها الفناء ، ولذلك فبعد أن تولى السلطان أحمد الأول العرش حمله خاصاوه على التغاضى عن شرعة محمد الفاتح ، وذلك بالإبقاء على أخيه الوحيد خشية انقراض الأسرة العثمانية . ولما توفى أحمد الأول (١٦١٧) اجتمع الديوان وقرر إبقاء الوراثة فى تركيا فى أكبر أمراء الأسرة وصدرت الفتوى من مفتى الزمان أسعد أفندى مقررة شرعية ذلك الإجراء — ثم تداوله الخلف عن السلف (١) .

وقد قيل فى تفسير هذه القاعدة أن نظام الدولة العثمانية من الناحيتين السياسية والاجتماعية قائم على أن سلامة الدولة تقتضى أن يكون رئيس الجماعة أو القبيلة أو الأسرة رجلا راشدا مستكملا أسباب الرجولة قادرا على صون المصالح التى يعهد بها إليه . حقيقة إن نظام الحكم العثمانى لم ينص صراحة على انتفاء تعديل نظام الوراثة ، ولكن أصول الحكم لم تكن تسمح بالوراثة الصلبية فى بلد تتجمع فيه السلطة فى يد السلطان — فقد كان القصد من تولية أكبر أفراد الأسرة سنا أن تقضى الدولة على شرور فترات الوصاية بما فيها من أخطار لعل أقلها وقوع السلطة فى أيدى فئة من النساء والخصيان . وبما أن نظام الدولة مبنى على أسس حربية ودينية ، فإن كبر سن الحاكم الأعلى

Léoncavallo, L'Ordre de la succession en Turquie-Gibb & Bowen, Islamic Society and the West, part I; Mac Can, Our New Protectorate; Engelhardt, la Turquie et le Tanzimat.

كان أمراً ضرورياً حتى يتسنى له حسن الاضطلاع بمسئوليات الحكم والإدارة بالاضافة إلى رعاية المصالح الإسلامية. وقد ظلت هذه القاعدة معمولا بها حتى عهد السلطان عبد المجيد حين تهامس الناس بأن رشيد باشا يحاول إقناع السلطان بتعديل نظام الوراثة . ولكن عبد المجيد تنكب عن هذه المغامرة برغم أن التعديل فى عهده كان يقصى أميرا واحدا هو عبد العزيز ، على حين أن نفس الإجراء فى عهد عبد العزيز كان يقصى ستة أمراء كلهم — باستثناء أمير واحد — وهم جميعاً أبناء السلطان عبد المجيد — كانوا يكبرون الأمير يوسف عز الدين .

وعندما نمى إلى الناس فحوى المشروع الجديد ، سرت الإشاعات ودارت مناقشات حادة . فالمساس بنظام الوراثة الذى يقره الشعب باعتباره الدعامة التى ترتكز عليها سلطة السلطان ، كان يتضمن وضع حد لما له على الشعب من سلطة غامضة ذات قدسية ، وحينئذ لا يوجد ما يحول دون نشوب الاضطرابات العامة فى العالم الإسلامى . ذلك أن الملمين بأخلاق الشعوب الخاضعة للأتراك كانوا يؤكدون أن الخضوع السلمى لإرادة السلطان طيلة ثلاثة قرون قد أقر فى الأذهان اعتقاداً بأن معنى انتقال الخلافة إلى سلطان لم يراع التقاليد المتوارثة هو فتح الباب على مصراعيه للفوضى والاضطرابات العامة . كل هذا أرهب السلطان عبد العزيز وجعله يؤجل المشروع حتى تسنح الفرصة المناسبة ، مفضلا تجربة التعديل فى مصر حيث الحالة أكثر اختلافاً : إذ المسلمون فى باقى أجزاء الإمبراطورية لن يكترثوا له ، على حين سيقبله المصريون لخشيتهم أن يولى عليهم الأمير مصطفى فاضل الذى كان يتصف بالقسوة . وكان هناك سببان يرجحان نجاح مسعى إسماعيل :

أولها غضب السلطان على مصطفى فاضل ، وثانيهما رغبته فى الاستحواذ على كميات من الأموال من إسماعيل تذلل بعض مصاعب الباب العالى المالية (١) .

دوافع التعديل فى مصر

وكان إسماعيل يحقد على أخيه من غير أمه الأمير مصطفى فاضل وعلى الأمير عبد الحليم عمه — وكانا خليفتيه على عرش مصر . ولم يكن إسماعيل يخفى كرهه لهما وحقده عليهما ، فى الوقت الذى لم يكونا فيه من ناحيتهما يكتمان كراهيتهما له . ويرجع حقده على مصطفى فاضل أصلا إلى كره والدتيهما المتبادل ، ثم إلى وشى الوشاة بالأمير مصطفى فاضل بعد تولى أخيه. فوالدتاهما كانتا مختلفتى الجنس والميول ، ولم تكتفيا بتبادل الكره بينهما ، بل أشربتاه قلبى ولديهما. واجتهدتا فى جعلهما عدوين لدودين ، لا سيما وأنهما ولدتاهما فى شهر واحد — وبينما كل منهما تتمنى أن تكون أسبق الاثنتين إلى الوضع ليكون ابنها أقرب إلى العرش ، مال الحظ إلى جانب أم إسماعيل (٢) . وشب الصبيان والسنون تنمى بغض كل منهما للآخر ، وحين أصبح مصطفى فاضل وزيرا للمالية فى الباب العالى بدأ يدس لأخيه . وكان من الطبيعى أن يرفض إسماعيل قبول النزول فى ضيافة أخيه أثناء رحلته

---

(١) Blue Books cencerning the Events in Egypt - Correspondence relating to the Firman of 1866; No. 5 Lyons to Clarendon dated May 6 th, 1866.

(٢) إلياس الأيوبى ، تاريخ مصر فى عصر الخديوى اسماعيل باشا ، ج ١ ، ص ٣٧٦ .

الأولى إلى الآستانة ، واستمر التوتر بين الأخوين طيلة إقامة الوالى فى عاصمة الدولة ، لدرجة أن مصطفى فاضل لم يودع أخاه عند رحيله ، مما أثار حفيظة إسماعيل . وبعد أن رجع الوالى إلى مصر طرد نيازى بك ناظر دائرة أخيه فى مصر — وكان قد شكا أمره إليه فلم يصغ له سمعاً . وكان نيازى يروج لمخدومه فى القاهرة بتوزيع صورته على الناس سرا ، وأخذ يحاول أن يكتسب له أعوانا وأتباعا من كل الطبقات الهامة فى مصر . ولما كان مصطفى فاضل قد رفض إبعاد نيازى عن مصر ، بل وحصل له من السلطان على رتبة الباشوية إمعانا فى الدس لأخيه ، فقد قرر إسماعيل القبض عليه بعد أن ضبطت معه مراسلات بالفرنسية واليونانية والعربية تتضمن تقريرات تفصيلية عن عادات الوالى ومواعيد خروجه والأشخاص الذين يحيطون به ، ثم أرسله إلى الآستانة تاركا لمصطفى فاضل أن يعاقبه كما يتراءى له . واحتج مصطفى فاضل معلنا اختلاق هذه الرواية ، وأن الهدف منها وضع حد لما يتمتع به من حب وتقدير فى الدوائر الشعبية .

أما الأمير عبد الحليم (أو حليم) فان مسلك إسماعيل إزاءه كان وديا فى البداية — فقد كان يعطف عليه ويرعاه ويثق فيه ، لدرجة أنه أنابه عنه فى ولاية مصر حين رحل إلى الآستانة للمرة الأولى . وكان يسمح له بالدخول عليه متى شاء ، ويعطف عليه منتهزاً مختلف الفرص ليغدق عليه بين آونة وأخرى الأراضى والأموال بسخاء وكرم منقطع النظير : فقد عينه وصيا على تركة سعيد باشا وملكه كميات كبيرة من الأراضى واختاره رئيسا لمجلس الأحكام . ولأن عبد الحليم كان قريباً من ولاية العرش ، فقد اتخذ الوشاة من ذلك مرتعا خصبا للدس بينه وبين إسماعيل ، ولم يعدموا الفرصة المواتية :

فنزول السلطان عبد العزيز ضيفاً عليه على ضفاف المحمودية بالإسكندرية وفى قصره الفخم بشبرا ، وتناوله طعام العشاء عنده فى هذا المكان الأخير ، والتعطفات التى ما فتئ يواليها عليه أثناء مدة إقامته فى مصر — كل ذلك كان فى أيدى الوشاة وسيلة فعالة لتعكير ما بين الأمير وابن أخيه من علاقات طيبة . وكان عبد الحليم من ناحيته يحيا حياة غريبة : فقصره البديع فى شبرا جدير بأنه يثير عوامل الحسد فى قلوب الحاسدين ولو كانوا ملوكاً ، وعدد الحاشية والخدم والجوارى الحسان والأتباع الذين كانوا طوع إشارته ، وخروجه كثيراً إلى الصيد فى أبهة وجلبة تحييان ذكرى سلاطين المماليك وتلفتان اهتمام العامة فى القاهرة وضواحيها ، وإقدامه على الصيد بالكلاب العديدة والبزاة المدربة كأن زمن العصور الوسطى لم ينته بعد(١) ، وانضمامه إلى هيئة الماسونية ونشاطه فيها — بالاضافة إلى كونه ابن محمد على مباشرة وبدء انتشار الأشاعات بأن ابراهيم انما كان ابن زوجة محمد على من زوج غيره لا ابن صلبه ، وأن محمد على انما تبناه ورباه (٢) — كل ذلك كان مادة جيدة لإثارة الشك فى نفس اسماعيل .

ورغم ما تنطوى عليه قاعدة تولية الأرشد فى البلاد الشرقية من فائدة ، إلا أنه تؤخذ عليها عدة مآخذ يجسمها أن الإسلام يبيح تعدد الزوجات : وكانت النتيجة العملية التى أسفر عنها تطبيق هذه القاعدة أن اشتداد المنافسة بين الزوجات كان يفضى إلى بغض الاخوة بعضهم بعضا بغضا شديداً والتشجيع على

---

(١) De Leon, The Khedivés Egypt, pp. 454 ff.

(٢) Mac Coan, Egypt under Ismail, p. 7

الاغتيال . ولما كان ارتكاب الجرائم فى الشرق أمراً مألوفاً للتغلب على الصعاب فان خوف إسماعيل على حياته لم يقف عند حد — فكان من مصلحته أن يقضى على أمانى أخيه وعمه قضاء مبرماً . وقد قيل فى تبرير التعديل أن ميزته الاستقرار على اعتبار أن أيلولة الملك إلى الولد البكر فى الأسرة الواحدة من شأنها أن توحد بين مصالح الأمير ومصالح الرعية ، فلا تعود همته منصرفة إلى انماء ثروته الشخصية وثروة أسرته على حساب الثروة العامة وثروة فروع الأسرة الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن اسماعيل كان يود أن يفوت على الباب العالى اغتنام احدى الفرص التى تتيح له التدخل فى شئون الولاية — ومن ثم يكون تعديل نظام الوراثة من دعامات الاستقلال الداخلى الذى كان يصبو إليه . ولما كان اسماعيل لا يميل إلى ابنه الأمير توفيق ، بل كان يفضل عليه ابراهيم حلمى ابنه من الأميرة جانياز هانم أعز زوجاته لديه ، فانه رحب بتحويل الوراثة إليه . ولكن هذا لم يكن يخدم غرض السلطان عبد العزيز — فقر الرأى على تطبيق المبدأ الأوروبى بحذافيره فى مصر لصالح الأمير توفيق أكبر أبناء الوالى (١) .

فرمان ١٨٦٦

وقد بدأ اسماعيل جهوده الخاصة بتعديل نظام الوراثة منذ أوائل حكمه — ففى يونية ١٨٦٣ أخذ نوبار يجس النبض فى السفارة الفرنسية أثناء أولى رحلاته إلى الآستانة . ولكن مسيو أوتريه — ترجمان السفارة (٢) —

---

(١) Ibid, p. 33

(٢) شقيق مسيو أوتريه قنصل فرنسا العام فى مصر .

ذكره بالفشل الذي منى به سعيد باشا ، ووجه نظره إلى عدم ملاءمة الظرف لإثارة الموضوع لأن مصطفى فاضل . — ولى العهد وأول ضحايا التعديل الجديد — لن يتردد فى الإفادة من مركزه كوزير فى الباب العالى لكى يشن حملة قوية لإحباط مشروع أخيه . لهذا فضل اسماعيل أن يمهد لمشروعه بالمال والهدايا ، حتى لم تبق هناك شخصية واحدة ممن يرجى فى مساعيها تقديم وإنجاح مسعاه الا ونالها من عطاياه ما جعلها تدأب على العمل له (١). ولا يمكن حصر قيمة كل ما أنفق على هذا المسعى فى الآستانة ، لتعدد أبواب النفقات — ولكنها على العموم لم تقل عن عدة ملايين من الجنيهات. ولم يقتصر الانفاق على اسماعيل وحده ؛ بل إن أخاه وعمه أخذا يبذلان كل ما فى وسعهما لإخفاق مسعاه . ولكن سنحت الظروف حين أبعد مصطفى فاضل عن منصبه ورحل إلى فرنسا — وأبدى الباب العالى رغبته فى زيادة مقدار الجزية ، ثم دار الحديث حول شراء أحقية السلطان فى فرض الجزية على مصر ، ولكن عبد العزيز أشار بأن ذلك يتضمن فصم الصلة الظاهرية التى تربط مصر بتركيا .

ولما اعتقد اسماعيل بصلاحية الجو للمفاوضات ، عول على التوجه إلى عاصمة الدولة ، وأرسل وزيره نوبار إلى بلاطى فرنسا وانجلترا لتذليل ما قد يطرأ من عقبات . وفى مايو ١٨٦٦ وصل اسماعيل إلى الآستانة وقابل السلطان الذي طمأنه على مسعاه ، ثم بدأت المفاوضات بين الوالى والباب العالى . وكان كل من عالى — وزير الخارجية حينئذ — وفؤاد — الصدر

---

(١) الأيوبى ، ج ١ ، ص ٣٨١ — يذكر أن اسماعيل أنفق ثلاثة ملايين من الجنيهات فى الآستانة فى سبيل تغيير نظام وراثة العرش فى مصر .

الأعظم – على بينة من كيفية تطور المناقشات حول مسألة الوراثة في مصر حتى استقرت في وضعها النهائي في فرمان يونية ١٨٤١ : فقد كان عالي في ذلك الوقت سكرتيرا للسفارة التركية في لندن ، كما كان فؤاد يشغل منصب المترجم الأول بالديوان. وقد حدد الخط الشريف الصادر في فبراير سنة ١٨٤١ القواعد الأساسية للوراثة في الولاية المصرية ، إذ أن رشيد باشا – وزير الخارجية في ذلك الوقت – كان لا يعطف على كل من محمد علي وابراهيم ، ومن ثم اعتراضه على أي مشروع يقضي بجعل ولاية مصر وراثية . لهذا صدر الخط الشريف تاركا للسلطان حق اختيار من يخلف محمد علي – والقصد من ذلك ابعاد ابراهيم . ولكن محمد علي رفض ما نص عليه الخط الشريف . ولم يفلح الديوان في ايجاد التفاهم بين مندوبي الدول في الآستانة ، ولكي يضع حدا للخلاف طلب العون الدبلوماسي من المؤتمر المنعقد في لندن برياسة لورد بالمرستون مقترحا تعيين ابراهيم خلفا لمحمد علي ، مع الاحتفاظ للسلطان بحق تعيين من يخلف ابراهيم على كرسي الولاية المصرية سواء عن طريق الاختيار المباشر أو بموافقة السلطان على من يختاره أعيان مصر وأعضاء أسرة محمد علي . ناقش مؤتمر لندن كل هذه السوابق ثم أشار على السلطان في النهاية بأن يدخل في مصر النظام القائم في تركيا . وقد أورد فؤاد كل هذه السوابق للمجلس الذي عقده السلطان عبد العزيز . ثم قال ان السلطان بموافقته على مقترحات اسماعيل لا يمس الامتيازات التي نالتها مصر بمقتضى التسوية ، ثم انتهى إلى القول بأن مصطفى فاضل لو أصبح واليا على مصر ان يتردد في أن يعيث في البلاد فسادا ، وربما انتهى أمره نهاية محزنة شبيهة بنهاية عباس الأول (١) .

(١) Douin I p. 217

وبعد أن حصل عبد العزيز على تأييد وزرائه ، قرر أن تنتقل سلطة والى مصر من الأب إلى الابن ، ثم ترك لوزرائه حق المباحثة مع الوالى حول التفاصيل . وقد تم الاتفاق بين اسماعيل والوزراء فى ٨ مايو ، وتقرر أن يكون الفرمان الجديد شبيها بالفرمان الثانى الذى صادر فى عام ١٨٤١ فى كل شىء على أن تحل محل فقرة « الوراثة للأكبر فالأكبر » فقرة « من الأب إلى الابن الأكبر » ، وأن تعدل الجزية التى تدفعها مصر سنوياً فتصبح ١٣٠ ألف كيس (١) . وتأجل تحديد مسألة الوصاية فى حالة وفاة الوالى قبل أن يبلغ ابنه الأكبر سن الرشد ، وترك حق تسويتها موقتاً فى يد الوالى على أن يوافق الباب العالى على ذلك . وفى حالة وفاة الوالى قبل حسم مسألة الوصاية يصبح حق تعيين مجلس الوصاية فى يد السلطان .

وبالإضافة إلى ذلك تركت الحكومة التركية فى يد الوالى حق ملكية مينائى سواكن ومصوع اللذين لم يكن له فيهما سوى حق الإدارة مدى الحياة ، ووافق الوالى على رفع مقدار الجزية إلى ١٥٠ ألف كيس ، وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندى يرفع عددهم إلى ١٥ فى مقابل حق الوالى فى زيادة عدد جيشه إلى ٣٠ ألف وأن يسك نقودا تختلف عن نقود السلطان ، وأن يكون له حق هبة الرتبة الثانية من الدرجة الأولى . وقد اشترى شيخ الاسلام بمبلغ ١٥ ألف جنيها توزع على المساجد الهامة (٢) — وصدر الفرمان (٣) رسمياً فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ . وفى آخر مايو أعلن شريف باشا للهيئات السياسية

---

(١) الكيس — ٤ جنيهات تركية

(٢) Mac Coan, Egypt under Ismail, p. 41

(٣) انظر الملحق رقم ٤ .

الأجنبية والوطنية أن إقرار مبدأ الوراثة للابن الأكبر يحقق مصلحة مصر ويضفي عليها الطمأنينة في الحاضر ويزيل مخاوفها في المستقبل : وعلق القنصل الأمريكي بقوله (١) : « إن هذا التعديل يضفي ضمانة جديدة على وضع مصر الممتاز ، ويحتمل أن يثبت نفعه للبلاد بتوحيده بين مصالح الأسرة الحاكمة ومصالح الشعب ؛ ورغم ذلك فإن جدواه لا يكتمل إلا بشرطين : هما الموافقة التامة من جانب جميع من يحرمهم الفرمان الجديد من الوراثة ؛ وأن يعيش الوالي الراهن حتى يبلغ ابنه سن الرشد . فقد تحدث مؤامرات هدفها إعادة النظام القديم إلى إفهام الشعب ، وقد يكون لذلك أثره على رخاء البلاد . وقد تؤدي وفاة إسماعيل دون تعيين مجلس للوصاية إلى نتائج أسوأ ؛ فسيرسل مندوبون من الآستانة ، وقد يمتصون ثروة البلاد ، ويقضون على حضارتها التي لم تستقر إلا بصعوبة ، ثم تعود مصر إلى حالة الفوضى المخربة التي هي طابع الولايات التركية البحتة ، والتي انتشل محمد على مصر منها » .

وفي ٣٠ مايو وجه عالي باشا إلى ممثلي تركيا لدى بلاطات الدول التي أقرت تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ منشوراً دورياً أوضح فيه العوامل التي دفعت السلطان إلى تعديل نظام الوراثة في مصر جاء فيه : « إن مبدأ الوراثة الذي ينص عليه الفرمان الثاني لعام ١٨٤١ ينطوي على مضار جسيمه في بلد كمصر لا تتميز فيه الثروة العامة عن ثروة الحاكم . والواقع أن كل أمير يلي العرش لا يكون مطمئناً إلى مصير أبنائه — فمن البديهي أن تغريه هذه الحال على التفكير

---

(٥) الوثائق الأمريكية بعابدين ، ج ٤ ، رقم ٥٧ بتاريخ ٢ يونيه ١٨٦٦ .

فى إثراء ذريتـــه أكثر التفكير فى إثراء الدولة . وقد يتفـــرع على هذا الخطر خطر أفدح : ذلك أن كل وال قد يعقب فرعا غنيا قوياً فيتكون مع الزمن نظام أشبه بنظام الإقطاع قد لا يقل إضراره بالأمن العام عن الأضرار الناتجة عن نظام المماليك » (١)

موقف الدول

ولم تعترض الدول على التعديل الجديد — فلم تجد فيه إنجلترا سوى « مسألة عائلية » ليست لانجلترا مصلحة خاصة فيها . وكان تعليق لورد كاولى Cowley — سفير انجلـــترا فى باريس — كالآتى (٢) : « بما أن نظام الوراثة فى تركيا ومصر خاضع للقانون الاسلامى ، فان من واجب الحكومات الأجنبية أن تتوخى الحرص ، فلا تشير بأى تعديل فيه أو تشجعه . ولا يمكننا أن نستشف تأثير التعديل على الشعب الاسلامى .. ورغم أن بامكان فرنسا وانجلترا أن توافقا على أى إجراء يتفق عليه بين الوالى والسلطان — فى حدود مصالحهما أو إذا كان التعديل متوقفاً على موافقتهما — فمن المستحسن بالنسبة اليهما ألا تقطعا برأى حول التعديل ، وإلا تكونان مسئولتين عن النتائج المترتبة عليه » . لهذا بادرت إنجلترا بتهنئة اسماعيل : فقد هنأه سير هنرى بلور (٣) ، كما هنأه لورد كلارندون وزير خارجية انجلترا (٤).

---

(١) جورج جندى وجاك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص ٤ .

(٢) Blue Books supra No. 3 from Cowley to Clarendon, dated May 1st 1866

(٣) وثائق عابدين السياسية ٣٤-١ بتاريخ ١٥ يونية ١٨٦٦ .

(٤) نفس الملف بتاريخ ١٨ يونية ١٨٦٦ .

أما الحكومة الفرنسية فكانت أكثر حساسية لتأكيد نفوذها الأدبى فى مصر . وقد أوضح دروان دى ليس لنوبار نوايا الحكومة الفرنسية الطيبة إزاء والى مصر وسعادة البلاد المادية. ورغم استعداد الخارجية الفرنسية لمساعدة الباشا فى تحقيق أية رغبة معقــولة ، لم يستطع أن يصرح بشىء يمس قانون الوراثة قبل أن يتبين وجهة نظر الباب العالى ، برغم ما أكده له نوبار من أن السلطان ليس فقط موافقاً على التعديل فى مصر ، بل إنه يريد إدخاله فى تركيا ذاتها (١) .

وكان مصطفى فاضل فى باريس حيث احتج لدى دروان دى ليس على الفرمان ، ونفى أنه يحتج لعلاقة التغيير بشخصة ، وقال إنه لا يعارض الأمر إلا من زاوية وجهة النظر المصرية—إذ أنه لما كان فى يد الباب العالى حق تعديل تسوية ١٨٤٠—١٨٤١ لن يلبث فى المستقبل أن يجرى تعديلا جديداً وهذا من شأنه أن يضع مصر حتما فى يد الآستانة — إذ فى حالة الوصاية يتم ضم مصر نهائياً إلى تركيا ، بتعيين وصى . وكان رد دى ليس أن هذه المسألة من شئون مصر الداخلية ، وأرسل نوبار إلى اسماعيل من باريس يخبره بأن لورد كاولى قد اتصل بدروان دى ليس بخصوص هذه المسألة ، وأكد له أن الدولتين تؤكدان سرورهما للتعديل لاقتناعهما بأن الوراثة الصلبية من شأنها أن تقوى إدارة مصر ، وإن كانتا لا ترغبان فى أن يوفر هذا التعديل فرصة أو حجة لرجال الآستانة لكى يضعوا مصر تحت إدارتهم (٢) . وفى الحق لقد

(١) Blue Books, No. 3 supra

(٢) وثائق عابدين السياسية ، ٣٤/١ رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٢ مايو ١٨٦٦ .

كان مرجع اعتراض دى ليس هو الصورة التى اقترحها الباب العالى لتسوية الوصاية : فهى تمنح السلطان سلطة لا تخلعها عليه القوانين التى حددت وضع مصر الدولى بشكل يمهد له استرجاع سلطة تركيا فى مصر برمتها . وقال موستييه للوالى : « ان الحكومة الفرنسية لم توافق على فرمان ١٨٤١ ، ولكنها وجدت فيه ضمانا جديداً للمصالح المصرية وتأكيداً لسلطة الولاية الإدارية . أما احتمال قيام السلطان بتعيين مجلس الوصاية ، فإنه يقضى على الأوضاع التى دافعت عنها فرنسا كثيراً حتى استطاعت أن تقرها فى البلاد »(١) . ثم اقترح السفير على اسماعيل أن يبادر بتشكيل مجلس وصاية حتى يفوت على الباب العالى فرصة التدخل فى شئون البلاد فى حالة وفاته ، بحكم ضعف صحته وصغر سن أبنائه .

ولكى يمنع الباب العالى أى اشكال حول تفسير موقفه فى مسألة الوصاية أصدر فرماناً(٢) فى ١٥ يونيه يوضح تنظيمها بشكل لا يسمح لتركيا بالتدخل فى شئون مصر باسم اختيار الوصى أو تشكيل مجلس الوصاية . وفى ٢٠ يونيه رجع الوالى إلى مصر على ظهر يخته المحروسة — وفى يوم وصوله دعا السلطات المحلية ، وفى اليوم التالى دعا الهيئة القنصلية وأعلنهم بمزايا التعديل الجديد .

شراء املاك مصطفى فاضل وحليم

ومن الطبيعى أن يقرن اسماعيل بسعيه إلى تحويل مجرى الوراثة عن أخيه

(١) Douin, I, pp. 223-4

(٢) أنظر الملحق رقم ٤ .

وعمه سعيه إلى تجريدهما من ثروتهما العقارية المصرية ليكون قضاؤه على مطامعهما فى العرش المصرى تاما مبرما، فأوفد إلى أخيه فى باريس من فاتحه فى أمر بيع أراضيه فى مصر ، فرفض مصطفى فاضل بيعها ، لأن شعاع الأمل فى مصير العرش المصرى كان لا يزال يجول بخاطره . ولكنه ما فتئ ينفق عن سعة حتى ضاقت ذات يده ؛ ومع أن أملاكه فى مصر كانت شاسعة إلا أن العراقيل التى وضعها إسماعيل كانت تحول دون استغلالها استغلالا حسنا ، فاضطر إلى الاقتراض بفوائد كبيرة حتى باتت حالته المالية سيئة وأصبحت ديونه لا تحل إلا بالبيع — فرأى إسماعيل أن يعيد الكرة لا سيما وأنه أفلح في إقصائه عن وراثة عرش مصر ، فأوفد إليه من يفاوضه فى البيع ونجحت المخابرات وتم الاتفاق على ثمن البيع .

أما حليم فإن إنفاقه عن سعة ، بل إسرافه هو أيضاً ، قد دفعه منذ عام ١٧٦٣ إلى عقد قرض قدره ٣٠٠ ألف جنيه إنجليزى تعهد بسداده على ١٥ سنة . ثم أدى به سعيه فى الآستانة لاحباط جهود إسماعيل الخاصة بتعديل نظام الوراثة إلى عقد قرض آخر فى عام ١٨٦٦ قيمته ضعف القرض الماضى ، فاضطر إلى رهن كل أملاكه العقارية بمصر ضماناً لوفاء هذين القرضين ، وبات يتخبط كلما حل موعد الدفع ، فخابره إسماعيل فى شراء أملاكه المرهونة ووجد حليم أن لابد من بيعها لتسوية أموره المالية ، لا سيما بعدما تيقن من نجاح مساعى ابن أخيه فى الآستانة وخيبة مسعاه هو ، فباعها له فى نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف جنيه (١) .

---

(١) الأيوبى ، ج ١ ، ص ٣٨١ — ٣٨٣ .

طرد الامير حليم

انعزل حليم فى قصره بشبرا بعد صدور فرمان ١٨٦٦ ، ولكن وجوده بمصر كان يثير مخاوف الوالى الذى طلب منه أن يبرح البلاد . ورفض حليم فاتهمه اسماعيل بأنه أغرى شيخا برشوة على إصدار فتوى ضد قانون الوراثة الجديد ، وضبطت رسالة وهمية تثبت ذلك(١)(٢) وفى سبتمبر ١٨٦٨ قبض على انجليزى يدعى أوريللى بالشام بتهمة إثارة القبائل ضد الأتراك لكى يعلنوها ولاية مستقلة على رأسها الأمير مصطفى فاضل ، ثم وجدت معه رسالة توضح تفاصيل مؤامرة ترمى إلى قلب نظام الحكم فى مصر وخلع إسماعيل بتدبير ثورة مسلحة . وقد عزيت هذه الرسالة إلى الأمير حليم فثار اسماعيل ثورة مصطنعة وأبلغ القناصل أنه لا يستطيع إبقاءه فى مصر .

واتفق بعد ذلك أن البوليس المصرى ، لكى يظهر يقظته وسهره على حياة الوالى ، أقدم فى شهر أكتوبر ١٨٦٨ على اكتشاف مكيدة زعم أن عبد الحليم قد دبرها لاغتيال إسماعيل . فنصب شراكه وبث رجاله ، ثم أعلن للملأ نجاح مسعاه وتمكنه من القبض على المتآمرين على حياة الوالى ، وأن اسماعيل مضطر إلى إبعاد عمه عن القطر . وكان تعليق القنصل الأمريكى (٢) : « يقال ضد حليم أنه قد ثبت اشتراكه فى المؤامرة الحالية ضد الوالى ، وأنه قد ثبتت علاقته بالقلاقل الراهنة فى سوريا . ولكن وجد السبب المباشر لإبعاده فى رسالة توصف بأنها نابية كان قد وجهها إلى الوالى منذ وقت قريب » .

---

(١) Douin II p. 90

(٢) الوثائق الأمريكية بعابدين ، ج ٥ ، رقم ١٣٤ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٦٨

وفى عام ١٨٧٠ جرى اتفاق بين حليم وإسماعيل يقضى بأن يتناول حليم مبلغاً قدره ٦٠,٠٠٠ جنيها سنوياً مدة ٤٠ سنة على أن يتنازل عن جميع أراضيه وامتيازاته وحقوقه فى عرش مصر ، وألا تطأ قدمه أرضها . ولم يلبث هذا الاتفاق أن نقض فيما بعد حين سيطر الأوروبيون على الإدارة المالية المصرية(١) .

(١) تيودور روذشتين المسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٩٠٤ — ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، ص ١١٠–١١١ .

الفصل الرابع

حملة كريت

المسألة الرومانية

حدث أثناء إقامة اسماعيل فى الآستانة ، فى الوقت الذى كانت تجرى فيه المفاوضات حول مسألة تعديل نظام وراثة العرش فى مصر ، أن قطع الوالى وعداً للباب العالى بأن يرسل إليه مدداً يتراوح عدده ما بين ١٢,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ جندى يوزعون ما بين حاميات الآستانة والدانوب والبوسنة . وقد صرح إسماعيل بأن سوء الأحوال السياسية فى أوروبا جعله يقرر زيادة عدد القوات المصرية إلى ٤٠ ألف جندى عدا دعوة الجنود المسرحين . وسأل القنصل الانجليزى شريف باشا عن عدد الجند فأجابه بأن الجيش المصرى يبلغ أربعين ألفاً وأنه سيبلغ سبعين ألفا(١) . ومنذ أواخر مايو ١٨٦٦ أخذت تبحر من الإسكندرية البواخر المصرية حاملة فرقتى مشاة وبطارية ميدان ، وأرسل اسماعيل من الآستانة إلى ناظر (وزير) الداخلية يخبره بما يمكن قوله لقناصل الدول فيما لو سألوه عن هذه الإجراءات العسكرية ، وأن عليه أن يصرح بأن الدولة العثمانية ، وإن كانت غير متورطة فى حرب مع احدى الدول ، الا أنها نظراً للتأهبات العسكرية فى أوروبا بسبب اختلاف

---

(١) محفظة ٣٧ معية تركى — ملخص الوثيقة التركية رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٧٢ : من محمد شريف إلى سعادة الأفندى أحد رجال المعية .

الأوروبيين ، رأت من قبيل الاحتياط لزوم إيجاد قوة كافية للمحافظة على حدود بلادها و دخليتها ، و أنه لما كان من واجب مصر في مثل هذه الظروف أن تمد يد المساعدة إلى الدولة العثمانية ، فقد تقرر ارسال أربعة عشر طابوراً من الجند (١) .

أما السبب الحقيقي الذي دفع تركيا إلى طلب المساعدة الحربية من مصر فهو ما استولى على الباب العالي من غضب بسبب اختيار الأمير شارل هوهنزلرن ملكا على ولايتي الدانوب اللتين اتحدتا وكونتا مملكة رومانيا الحديثة (١٦ ابريل ١٨٦٦) . ومع اشتراك إنجلترا وفرنسا في ضمان سلامة أملاك الدولة العثمانية ، إلا أنها كانتا تبغيان بتأسيس المملكة الرومانية الموحدة وسندها بالمعونة الأدبية إيجاد فاصل قوي يقف حائلا دون تدخل روسيا في شئون البلقان ، خاصة وأن شارل هوهنزلرن البروسي لم يكن على اتفاق معها في اللغة أو الجنس . وقد غضب الساسة الأتراك لهذا التعيين الذي تم دون استشارتهم ، وعدوه خيانة من حلفائهم ، وأخذوا يستعدون لمضاعفة جيش الدولة العامل على الدانوب بقصد غزو المقاطعتين وفسخ الانتخاب وإلزام الأهالي باتباع نصوص المعاهدات .

وكانت الحكومة الفرنسية تعارض في اتخاذ هذه الخطوة من جانب تركيا ، فبما أن شارل سيقدم كل فروض التبعية للسلطان ، فإن عدم قبول الباب العالي انتخابه يعتبر إجراء شاذاً . كما أن انتصار القوات العثمانية أمر غير مؤكد

---

(١) دفتر ٥٥٧ معية تركي — ملخص الأمر الكريم رقم ٧٦ بتاريخ غرة المحرم ١٢٨٣ : من أمر كريم إلى ناظر الداخلية .

بل إن غزو تركيا للولايتين كاف لاشعال نيران الثورة فى الصرب وبلغاريا والهرسك ، وحينئذ لا يضمن الباب العالى معونة الدولة الفرنسية ضد رعاياه المسيحيين (١) . وقد كلف دروان دى ليس المركيز دي موستييه بأن يبلغ الوالى — الذى كان بالآستانة — أسف الإمبراطور لارساله المساعدات الحربية إلى تركيا فى الوقت الذى يفكر فيه الباب العالى فى غزو الولايتين واحتلالهما عسكرياً برغم نصائح الحكومة الفرنسية ، ودون اتفاق سابق مع الدول التى ضمنت تماسك أراضى الإمبراطورية العثمانية . وذكر دى ليس سفير فرنسا فى الآستانة بأن المساعدة المصرية فى ذلك الوقت لابد أن تشجع الحكومة العثمانية على انتهاج خطة تناقض الاتفاقيات الدولية مع مصالح الباب العالى الحقيقية (٢) ، وأوضح لنوبار أن مساعدة والى مصر الحربية للباب العالى لابد أن تقحم مصر فى أتون السياسة الدولية ، وأنه لما كانت الحكمة تقتضى ألا تتعرض البلاد لمصير تركيا ، وجب على اسماعيل أن ينتهز أول فرصة سانحة لسحب قواته دون أن يغضب الباب العالى ، إذ لو هاجمت تركيا الولايتين الدانوبيتين لأثارت العواصف فى الشرق كله مما يعرضها هى ومصر للأخطار (٣) . لذا بعث نوبار إلى اسماعيل يؤكد له ضرورة المحافظة على السلام فى البلقان بمعنى وجوب عدم دخول الأتراك إلى الولايتين بحيث لا تصبح القوات المصرية ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى الدولة العثمانية

---

(١) وثائق عابدين السياسية ٣٤-١ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٨ يونية ١٨٦٦ .

(٢) . Douin, I, pp. 351-2

(٣) وثائق عابدين السياسية ٣٤-١ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٨ يونية ١٨٦٦ .

بحكم أن إرسالها يوفر للباب العالى فرصة للتورط فى سياسة مناقضة لسياسة فرنسا وانجلترا اللتين لا يسرهما حرمان مصر من قواتها وإنفاقها الأموال وتضحيتها بالرجال فى سبيل تركيا (١) . كما أوضح دزرائيلى لموزوروس أفندي ـ سفير تركيا فى لندن ـ أن تركيا ليست فى حالة حرب حتى ترسل إليها مصر قواتها العسكرية (٢) .

وكانت ثمة سوابق لمعونة مصر لتركيا عسكرياً : فروح العلاقات بينهما منذ الفتح العثمانى كانت تلزم الولاية بمساعدة السلطان فى إبان الأزمات ـ وقد نصت التسوية على أن الجيش المصرى جزء من الجيش التركى ، وأرسل عباس وسعيد قوات مصرية لمساعدة تركيا فى حرب القرم . بل أن إسماعيل ذاته أرسل قوات مصرية إلى شبه الجزيرة العربية : ففى عام ١٨٦٣ ثار أمير العسير محمد بن عائض على الدولة العثمانية وقصد الاستيلاء على تهامة اليمن . وحين طلب السلطان من اسماعيل أن يرسل بعض الجنود للتغلب على الثائر صدع بالأمر وجهز جيشاً مكوناً من المشاة وبعض المدافع والخيالة . ولما وصل هذا الجيش إلى جدة قر الرأى على إرسال الجنود المصرية والعثمانية من جهة القنفذة ، وتمكن الجيش المصرى بعد قتال طويل من تسكين الفتنة وقدم محمد بن عائض فروض الطاعة وترك الأماكن التى كان قد اغتصبها ، فتوسط له إسماعيل باشا وعفا عنه السلطان بشرط أن يدفع مبلغاً

---

(١) وثائق عابدين السياسية ٣٤-١ — رسالة من لوبار من باريس بتاريخ ٨ يوليه ١٨٦٦ .

(٢) Douin, I, p. 352

معيناً للخزانة السلطانية كل سنة (١) . ولكن حين تأزم الموقف فى البلقان إحتجت انجلترا وفرنسا — كما رأينا — على اعتبار أن الولاة لم يكونوا يساعدون السلطان إلا فى الحالات التى تقف فيها الدولة العثمانية موقف الدفاع . لهذا أبدى إسماعيل قبل مبارحته الآستانة رغبته فى ألا ترسل قواته إلى رومانيا بل تبقى فى عاصمة الدولة . أما تبقى من القوات التى تعهد بإرسالها فقد كان من الواضح أنهـا سترسل إلى كريت حيث قام السكان بالثورة ضد الحكم العثمانى .

ثورة كريت

منذ أن استولت تركيا على جزيرة كريت فى عام ١٦٦٠ والكريتيون يثورون ضد الحكم العثمانى. وكان الكريتيون يجأرون بالشكوى من فساد نظام جباية الضرائب ومن المظالم القضائية وتمييز المسلمين على المسيحيين : (٢) ولكن الباب العالى رفض فى عهد السلطان عبد العزيز أن يرسل إلى حاكم كريت الأوامر التى كان قد أرسلها إلى حكام الولايات الأخرى وفيها أمرهم بإدخال الإصلاحات التى نص عليها الخط الهمايونى ، محتجاً بأن الكريتيين من أصل يونانى ، ولذلك هم دائبو التنقل ما بين بلاد اليونان وجزيرتهم لإشعال الثورة (٣) . لهذا قرر سكان كريت أن يطلبوا من السلطان

(١) Ibid, pp. 315 et seqq. ؛ الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر ١٨٦٥ ، اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ — ٥ .

(٢) كان عدد المسلمين ٥٠ ألفا ، وعدد المسيحيين ٢٥٠ ألفا .

(٣) Driault et Lhéritier, Histoire Diplomatique de la Grèce, Tome III, p. 177

أن يرعى مصالحهم واختاروا عنهم مجلساً (Epitronpe) بعث إلى الآستانة بمذكرة يعرض فيها شكاوى الكريتيين ويوضح ما يرمقونه من اصلاحات : من تعديل نظام الضرائب وإنشاء مجالس نيابية وإصلاح نظام المحاكم وتعبيد الطرق وتحسين الموانى وإنشاء المدارس وبنك زراعى وإشاعة التسامح الدينى بين المسلمين والمسيحيين واحترام الحرية الشخصية . كما أفضى الكريتيون بشكواهم إلى ممثلى الدول فى أثينا والآستانة ، فأشار هؤلاء على الباب العالى بالاعتدال . واستغل اليونانيون الفرصة للسعى إلى ضم الجزيرة إلى اليونان توطئة لإحياء الامبراطورية البيزنطية (١) ؛ هذا فى الوقت الذى إقتنعت فيه فرنسا بأن روسيا كانت تشجع القلاقل فى كريت إما بشكل مباشر أو بواسطة عملائها الذين استغلوا نفوذهم إن لم يكن قبل الحكومة اليونانية فعلى الأقل قبل الشعب اليونانى (٢) .

ورفض الباب العالى إجابة مطالب الكريتيين ، وأمر المتجمهرين منهم بالتفرق والعودة إلى مساكنهم — ولكى يمهد للنضال المسلح أخذ يرسل الامدادات إلى والى الجزيرة الذى بدأ بدوره يوزع الأسلحة والذخيرة على المسلمين ، فبدأت حوادث فردية لا يمكن تفاديها فى مثل هذه الظروف . وانتهزت الحكومة التركية هذه الفرصة لكى تسلح المسلمين تسليحاً كاملا ، وكونت منهم قوات غير نظامية أخذت تخرب القرى وتحرقها وتدمر أشجار الكروم والزيتون ، وأرسلت ألفى جندى من الألبانيين المشهورين بشدة غيرتهم

(١) Engelhardt, la Turquie et le Tanzimat, Tome I, p. 234.

(٢) وثائق عابدين السياسية ٣٤-٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

الإسلام (١) . لهذا اختار سكان الجزيرة المسيحيون الجنرال كالرجس Kalergis قائداً عاماً لهم (٦ يوليه) وأعلنوا رغبتهم فى المقاومة .

الامدادات المصرية وسياسة اسماعيل :

وما أن عاد إسماعيل إلى مصر حتى حاول تنفيذ ما وعد به الباب العالى ، فأمر بإرسال فرقتين إلى الجزيرة . ولكن نوبار أرسل إليه يخبره باستياء فرنسا من هذا الإجراء . وخشية ما قد يحدث تباطأ فى إرسال القوات الأخرى ما أغضب السلطان الذي بعث إليه بخطاب شديد اللهجة . فلم يجد بدا من إطاعة أوامر سيده ، وأمر بترحيل الفرقتين اللتين كانتا قد حجـزتا فى الإسكندرية ، فبارحتا الميناء فى ٢٢ يولية . وبعد أن وصلت القوات المصرية إلى مدينة كانديا احتلت مراكزها فى الجزيرة . وعلى أثر مقابلة جرت بين قائد الحملة شاهين كنج باشا وبين حاكم الجزيرة العام ، اتصل بالقناصل الأجانب ، ثم استفسر عن عدد الكنائس والمؤسسات الدينية. واتصل ببطريرك الجزيرة ومنحه قدراً من المال لينفقه على المؤسسات الدينية وكان إسماعيل قد أوصى قائده باتباع سياسة التهدئة واحترام المؤسسات الدينية. والمحافظة على شرف السكان وتجنب العنف والشدة اللذين اشتهر بهما الجيش التركى (٢) : ونصحه بأن يعمل على تجنب نشوب الحرب بين الثوار والقوات العثمانية ، وذلك بالاستعانة بكبار الأعيان ؛ أما إذا نشبت الحرب فعليه أن يلتزم الاعتدال ويسلك مسلكاً مشبعاً بالحلم والرفق حتى يضمن رضى

---

(١) نفس الملف — بدون تاريخ وبدون عنوان .

(٢) Douin, I, pp. 353-4

السكان (١) : وقد رد شاهين على الوالى برسالة طويلة (٢) قال فيها إن أهالى ناحية أصفاكية وأبو قرون ، برغم كونهم مسيحيين كلهم ، مسرورون منه ومن العساكر المصرية بسبب حسن معاملته لوجهاء المسيحين مدة إقامته فى كنديا ، ولحسن معاملة العساكر المصرية لهم فى طريقهم إلى أبو قرون وعدم تعرضهم لأهالى القرى الواقعة على الطريق ، وللإجراءات التى كان يتخذها مع أهالى كنديا الذين كان يدفع لهم ثمن ماكانوا يقدمونه باختيارهم إلى الجند المصريين من الفواكه والدجاج وبعض المأكولات . وقال إن الأهالى مستاءون جداً من الجنود الأتراك بسبب سوء معاملتهم ، لدرجة أن أهالى إحدى المدن التى أقام فيها يومين ونزل بها الجنود الأتراك بعد مغادرته لها هجروا بلدهم وكتبوا إلى والى الجزيرة يخبرونه بأن الجنود المصريين أقاموا عنده يومين ولم يروا منهم المعاملة السيئة التى كان يعاملهم بها الجنود الأتراك . وذكر شاهين أنه علم بمجىء أحد زعماء العصاة مع عدة رجال إلى قرية قريبة من مقر القيادة المصرية ، فأرسل إليهم مبعوثين لاستطلاع أحوالهم فاجتمعا بالزعيم الذى أخبرهما بأنهم يريدون كلهم أن يتجمعوا ويذهبوا إلى والى مصر لقبول تبعيته — واستفسروا عما إذا كان يقبلهم ويحميهم من والى كريت ومن السلطان . وقد وعدهم شاهين باشا خيراً وطلبوا منه أن يبقوا أمرهم فى حيز السرية خوفاً من أن يسمع والى الجزيرة بهذه الإشاعة فيعتقد أن والى مصر لم يرسل جنوده إلا لاستمالة أهليها وأخذها من الحكومة العثمانية . وفى نهاية الرسالة أكد شاهين أن العصاة صادقون فى طلب انضمامهم إلى مصر ، ولكن فى حالة عدم الموافقة على انضمامهم إلى اليونان .

---

(١) Ibid, p. 356.

(٢) محفظة ٢٨١ عابدين — من شاهين كنج قائد العساكر المصرية العام بكريد إلى سهردار الخديو بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٣ .

وقد تناول الساسة مسلك شاهين باشا بالتعليق ؛ وكان الجميع يتفقون في التنبؤ بضم كريت إلى الأملاك المصرية . ولم يكن أحد يعارض مبدئياً في ضم الجزيرة إلى مصر — فقد كان من المؤمل أن تؤدى الإدارة المصرية إلى الاهتمام بالشئون الزراعية فيها فتزداد خيراتها وتتحسن أحوالها. وكان البعض يرى في شاهين باشا مبعوثاً أرسله الوالى بالاتفاق مع السلطان ، وفسرت هباته لأهل كريت بأنها وسيلة لكسب السكان إلى صف الوالى وحملهم على طلب الانضمام إلى مصر (١) . أما إسماعيل فكان يؤكد أنه ليس لديه سوى هدف واحد هو إثبات اخلاصه للسلطان ، كما كان يتمنى أن تسحب قواته من الجزيرة في أسرع وقت ممكن ، وقال إن ضم الجزيرة سيحمله نفقات ترهق مصر (٢).

نشوب القتال :

وأخيراً وصل الرد الذى طالما انتظره سكان كريت على شكواهم إلى الباب العالى ، وكان سلبيا في جميع نقاطه . لهذا رفض المجمع الكريتى أن يتفرق قبل أن يضمن للسكان صفحا عاما من السلطان ، ولجأ الكريتيون إلى السلاح دفاعاً عن أنفسهم ، فتوجهت القوات التركية إلى مقاطعة أبو قرون حيث كان ينعقد المجمع الكريتى . واستعد الفريقان للقتال ، فأرسل السلطان مصطفى الكريتلى باشا مندوباً سامياً للتفاوض مع الثوار وعهد اليه بسلطات مطلقة . ولكن الكريتلى لم ينجح لما كان بينه وبين أعيان الجزيرة من الشحناء بسبب ولايته السابقة عليها . ولما سرت الإشاعات بأن القوات المصرية التى

---

(١) Douin, I, p. 357.

(٢) Ibid, pp. 358-9

وجهتها تركيا إلى الروملي في أوائل يولية .قد تلقت الأوامر بالتوجه إلى كريت وجد الثوار أنفسهم مهددين بتلقي ضربات حربية مفاجئة . وقرر المجمع المنعقد في أصفاكية (٢ سبتمبر) وضع حد للخضوع لتركيا وإعلان انضمام كريت وملحقاتها إلى اليونان تحت تاج الملك جورج الأول . ووقعت أولى هجمات الثوار على القوات المصرية التي أضحى مركزها في أبو قرون حرجاً بعد أن حاصرها الثوار ولم يمدها الأتراك بالمؤن اللازمة لفك حلقات الحصار المضروب عليها .

حدث ذلك في وقت تعقدت فيه السياسة الدولية (١) — ذلك أن انتصار بروسيا الباهر في سادوا (يوليه ١٨٦٦) قد سحق النمسا وأبعدها عن مجال السيطرة على ألمانيا وأضعف مركز فرنسا الأدبي بعد أن أضعفت حملة المكسيك قواها المادية والمعنوية معا. ومع أن نابليون الثالث كان يعطف على كالرجس تمشياً مع سياسته الرامية إلى انعاش القوميات الناشئة ، إلا أن المصاعب الداخلية التي كانت تواجهه لم تدع لديه ما يمكنه من مواصلة هذه الخطة ؛ بل إنها حالت بينه وبين اتباع سياسة نشطة في الخارج . لهذا اكتفى دروان دى ليس بأن يذكر الباب العالي بوجوب معالجة المسألة من الناحية القانونية. أما إيطاليا فكانت منشغلة بتنظيم أمورها الداخلية ، في الوقت الذي لم تتحمس فيه إنجلترا كثيراً للثوار ، مما ترتب عليه أن اورد ستانلي — سفير انجلترا في أثينا — كاف بأن يشير على الملك ومجلس الوزراء بالتزام خطة الحيدة المطلقة. وأكد الساسة الانجليز في الآستانة للسفير اليوناني لدى الباب العالي أن

(١) Cahuet, la Question d'Orient, pp. 238 ff.

الدول ستتخذ إجراءات حاسمة من موقف بلاده . وكان موقف الحكومة اليونانية حرجاً : فلو تدخلت تدخلا سافراً تمشياً مع ميول الشعب المتحمس للثوار لألبت عليها الدولة العثمانية وأرغمتها على اعلان الحرب ، على حين أنها لم تكن تستطيع السكوت حتى لا تثير الرأى العام فتنتج اضطرابات داخلية من الحكمة تجنبها. لهذا آثرت التريث ، خاصة وأنها كانت تتوقع انعقاد مؤتمر فى باريس ليحسم النزاع القائم فى أوروبا الوسطى ويصفى مسائل الشرق الأدنى.

وفشلت فكرة المؤتمر حين سوت بروسيا ما بينها وبين النمسا دون أن تشترك فى ذلك أية دولة أخرى باستثناء مملكة بيدمونت . حينئذ قررت حكومة اليونان أن تتدخل لدى الباب العالى والدول لمصلحة الثوار – فكلفت وزيرها المفوض فى الآستانة بأن ينصح الباب العالى باتباع سياسة أكثر رفقاً بسكان كريت. واتضحت حماسة الشعب اليونانى للثوار حين انعقدت اللجان فى أثينا وغيرها من بلاد اليونان لمساعدة الثوار . وأخذت تدبج المقالات الملتهبة ضد تركيا، وبدأ المتطوعون اليونانيون يعبرون بحر إيجة للانضمام إلى الثوار ، ومعهم إيطاليون وفرنسيون ومخاطرون من شتى أنحاء أوروبا ، جاءوا مترسمين خطى محبى اليونان (Philhellenes) – من أمثال لورد بايرون فى الماضى – الذين ناصروا اليونانيين فى ثورتهم الشهيرة ضد الحكم العثمانى (١) . ولهذا فدون أن تتدخل الحكومة اليونانية تدخلا صريحاً فى جانب الثوار كانت تسير فى طريق شائك . ومع أن اليونانيين كانوا لا يتوقعون أية معونة من فرنسا، إلا أنهم تلقوا وعوداً بالمساعدة من الصرب والجبل الأسود ، وكانوا يتوقعون أن ينضم إليهم الإيطاليون ، كما

(١) Driault et Lhéritier, op. cit., III, p. 186

كانوا يمنون أنفسهم بمعونة دول شرقى أوروبا وبخاصة النمسا وبروسيا (١)؛ حقيقة أن النمسا أخذت ، بعد طردها من ألمانيا ، تعمل على تعويض نفسها فى البلقان ، إلا أنها تقهقرت بسرعة حين وقفت انجلترا وفرنسا فى صف الدولة العثمانية خوفاً من من فتح باب المسألة الشرقية (٢) . وهكذا لم تبق دولة باستطاعتها مساعدة الثوار سوى روسيا التى كانت تشجع اليونانيين على مساعدة الثوار — فهى لم تكن تهتم بالحيلولة دون نشوب صراع أوروبى ، بل كانت تجد فيه فرصة تستغلها لمد نفوذها (٣) .

وقد أدلى الكريتلى باشا بتصريح عبر فيه عن أسفه لانخداع الكريتيين بما يسمعونه من الأجانب الذين لا يشاركونهم ما يقاسونه . ثم أعطى الثوار مهلة قدرها ثلاثة أيام لكى يسلموا ، مهدداً باتخاذ الإجراءات الواجبة لاعادة السلام إلى الجزيرة إذا ما انقضت المهلة دون الوصول إلى اتفاق معهم على التسليم. ولم يؤد هذا التصريح إلا إلى اثارة المجمع الكريتى الذي وجه نداءه إلى الدول المسيحية وطلب منها أن تقدم سفنها لحمل النساء والأطفال والمسنين إلى الموانى اليونانية للحيلولة دون وضع العراقيل أمام الأعمال الحربية (٤). وانتهت المعارك دون نتيجة ، واستمرت المعارك على أشدها ، وتحمس البرنس جورتشاكوف Gortchakoff — كبير مستشاري قيصر روسيا ، وكان قد سحق الثورة البولندية — للثوار ، واقترح عروضاً للتهدئة كان يعتقد أن من واجب الدول الغربية ، بل من مصلحتها ، أن تؤيدها حتى لا يقتصر

---

(١) Politis, Un Projet d'Alliance entre l'Egypte et la Grèce, p. 5.

(٢) Sammarco, Règne, p. 152

(٣) Driault et Lhéritier, op. cit., III, pp. 190-1

(٤) Cahuet, op. cit., pp. 329-330

موقفها على مشاهدة أحداث قد تترتب عليها نتائج وخيمة . ولما لم تحرك الدول الأخرى ساكنا أصر على ضرورة التدخل الجدى ، وأخذت الفرقاطة الروسية (الأميرال العظيم) تقوم بجمع اللاجئين الكريتيين فى الجزيرة ونقلهم إلى بلاد اليونان ، فى نفس الوقت الذى كانت تقوم فيه بمهمة غامضة مشكوك فى أمرها. وكان من أثر ظهور السفينة الروسية أن اعتقد الناس بقيام روسيا بالتدخل المباشر ، مما جعلهم يتنبئون بالنجاح النهائى للثورة (٣) . لكن إنجلترا لم تنزعج كثيراً للأمر ، وصرح لورد ستانلى بأن انجلترا لن تعترض على حق الباب العالى فى القضاء على الثورة بالقوة المسلحة (٢) . وقد أدى هذا إلى تشجيع تركيا لدرجة أن ساسة الآستانة فكروا فى قطع العلاقات السياسية مع اليونان ، وإن يكن التدخل الروسى قد أدى إلى موازنة الموقف (٣).

وفى إبان هذه الظروف قرر إسماعيل أن يرسل النجدات إلى قواته المحاصرة — فأنفذ فى أواسط سبتمبر ٦,٠٠٠ جندى يصحبهم وزير الحربية المصرى الفريق إسماعيل باشا صادق (٤) الذى صدرت إليه الأوامر بأن يحسن معاملة الضعفاء وأن يحترم أملاكهم وأشخاصهم وأن يحول دون ارتكاب الجند والضباط لأعمال السلب والنهب ، وأن لا يطبق قواعد الحرب ، فى حالة

---

(١) Driault et Lheritier, III, p. 192

(٢) Cahuet, op. cit., p. 329

(٣) Politis, op. cit., p. 11.

(٤) استدعى إسماعيل شاهين باشا فيما بعد لكى يقضى على فكرة أنه مبعوثة لحمل أهل كريت على طلب الانضمام إلى مصر ، ولكى يتفادى توتر العلاقات مع الباب العالى . وتولى إسماعيل باشا صادق — الكريتى الأصل — قيادة القوات المصرية فى الجزيرة (محفظة ٢٨١ عابدين — من الجناب العالى إلى شاهين باشا بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٣) .

مقاومة العدو ، إلا بعد أن يترك له وقتاً للتفكير ، وأن يبذل كل ما فى وسعه لتجنب أذى النساء والأطفال ورجال الدين وأن لا يطارد سوى المحاربين الذين يدفعهم الخوف إلى الفرار (١) . والذى أملى على اسماعيل هذا المسلك هو تعقد السياسة الدولية — فقد وصلته رسالة من نوبار (٢) ، وكان حينئذ فى باريس ، تشرح له حقيقة الموقف الدولى فى أوروبا بعد انتصار بروسيا على النمسا . وقد جاء فى هذه الرسالة ما يلى : « لن تصبح النمسا ألمانية ، بل سلافية ، ومن ثم ستجد نفسها مندفعة شرقاً صوب الدانوب ، حيث لا تنتهى مطامعها إلا عند الآستانة . أما بروسيا الظافرة فستصبح دولة قوية متماسكة مستعدة لهضم المانيا الجنوبية بعد الفراغ من هضم المانيا الشمالية ؛ وفى هذه الحالة تقيم فى وجه روسيا نفس الحاجز الذى كانت تقيمه بولندة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر — وحينئذ تنعزل روسيا فى قارتها الآسيوية ولا تجد ما يربطها بأوروبا سوى الآستانة . فإذا ما كانت المصالح والأطماع هى التى دفعت روسيا صوب البسفور قبل الحرب البروسية — النمسوية ، فإن الضرورة هى التى تدفعها صوب هذا الاتجاه فى الوقت الحاضر . وبطبيعة الحال لن تقف إنجلترا وفرنسا مكتوفتى الأيدى إزاء هذا الاحتمال بل ستفسران كل قلاقل الشرق الأدنى على ضوء التدخل الروسى . حينئذ تجد فرنسا من واجبها أن تحافظ على سمعتها — فإذا ما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن الوقوف أمام بروسيا ؛ إذا ما أجرمت فى نظر الشعب لأن مساعدتها لبروسيا وتآمرها معهـــا هما اللذان أديا إلى هيمنة الامبراطورية التى

---

(١) Douin, I, p. 366.

(٢) وثائق عابدين السياسية : ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

أقامها بزمارك ، فعليها أن تبحث عن مجال خارجي يشغل الشعب عن الشئون الداخلية . هذا الميدان معروف وموجود ، وهو المسألة الشرقية . إن المسألة خطيرة ؛ ومن الممكن أن تتحول الأمانى الفرنسية عن الشرق وتتركه لروسيا والنمسا ، وربما توجه بروسيا التفاتها إلى هذا الميدان الفسيح حتى ترغم الجميع على أن يسمحوا لها بهضم ألمانيا . أما إنجلترا فانها لن تتحرك إلا إذا هدد الروس الآستانة ؛ ولكنها لن تتحرك إذا هددها النمسويون — — فالنمسا فى نظـــر أوروبا هى التى باستطاعتها أن تحميها ، خاصـة وقد أصبحت دولة شرقية من الدرجة الثانية لا يهتم أحد بأطماعها » . وينتهى نوبار بوجوب تسوية مسألة كريت تجنباً للعواقب التى ترتبت عليها ؛وهذا لن يتسنى إلا بإرجاع القوات المصرية إلى البلاد — إذ أن مصر ستنجرف فى خضم السياسة الدولية فى حالة اشتباكها مع اليونان بسبب مشكلة كريت .

مسألة ضم كريت الى مصر :

نشرت جريدة اللفانت هرالد فى الآستانة أن إسماعيل قد عرض على الباب العالى ثمانين ألف جنيها لوضع يده على كريت ، بشرط أن يدفع ١٠٠ ألف جنيها فى العام التالى وأن يزيدها بنسبة ٥ ٪ لمدة ١٥ سنة أخرى —ورددت صدى هذا المقال بعض الصحف الانجليزية والفرنسية — وكان كل من يقابل نوبار فى باريس يسأله عن مدى صحة هذا الخبر (١).
وبالفعل كان إسماعيل قد فكر فى ضم كريت إلى أملاكه باستمالة السكان إلى صفة لكى يطالبوا بالانضمام إليه ، على أن تساعده فرنسا ،ويرغم العالى على تسليمها له خوفاً من سحب القوات المصرية . ولكن فرنسا لم تشجعه فى هذا المسعى ،

---

(١) وثائق عابدين السياسية ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

فى الوقت الذى أدمج فيه مصطفى الكريتلى باشا الجنود المصريين فى القوات التركية ووضعهم جميعاً تحت قيادة عثمانية ، مما أغضب إسماعيل الذى أنب إسماعيل باشا صادق لموافقته على هذا الإجراء (١) ، وتفكيره فى استدعاء التعزيزات التى أرسلها واستبقاء الستة آلاف جندى الأولى وحدها . ولكن قنصلى فرنسا وإنجلترا نصحاه بالعدول عن ذلك (٢) . وحينئذ حاول الكلام صراحة فى مسألة ضم الجزيرة إلى مصر ، متعللا بأن ضم كريت إلى مصر لا يناقض أى مبدأ ، على حين أن تركها لليونان يمس مبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية (٣) . أما نوبار فقد أشار بضرورة رجوع القوات المصرية إلى البلاد ، ورأى أن أحسن وسيلة لحسم النزاع هى إقناع الباب العالى بتحويل كريت إلى دولة شبه مستقلة تخضع لسيادة السلطان شأنها فى ذلك شأن جزيرة ساموس ولبنان . وكان هذا الحل فى رأيه يرضى الجميع : الباب العالى ومصر وفرنسا وإنجلترا، وبخاصة الدولتين الأخيرتين اللتين كانتا تتجهان إلى ترك المسألة تسير فى مجراها الطبيعى طالما أن روسيا واليونان لا تتدخلان فى مسألة كريت (٤). وفى ٨ أكتوبر أرسل نوبار إلى اسماعيل(٥) يحمله تبعة تفاقم الأحوال فى كريت ، مشيراً إلى أن النقود التى قدمها القائد المصرى للمستشفيات لم تهدف إلا إلى حمل أهل كريت على المطالبة بالانضمام

---

(١) محفظة ٢٨١ عابدين من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية بتاريخ جمادى الأولى ١٢٨٣ .

(٢) Douin, I, pp. 371-2

(٣) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٢ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٦٦ .

(٤) لفس الملف — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٦٦ .

(٥) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٦٦ .

إلى مصر ، وأنها قد أثارت أهل كريت الذين كانوا أبعد من أن يشكروا المصريين ، بل انتهزوا الخلافات القائمة بين القوات المصرية والتركية لينزلوا بالمصريين أول هزيمة .

وفى أكتوبر ١٨٦٦ تولى المركيز دى موستييه — سفير فرنسا فى الباب العالى — وزارة الخارجية الفرنسية ، ووضع لنفسه سياسة عمادها حماية تركيا والتقريب بين فرنسا وروسيا وتسوية العلاقات بين فرنسا وبروسيا(١) . ومنذ أن كان سفيرا لفرنسا فى الآستانة كان من المعروف أنه من أنصار تركيا ضد اليونان وروسيا ، وإن لم تمكنه الظروف حين تولى وزارة الخارجية من تنفيذ سياسته هذه — بل اكتفى بالعمل على القضاء على حالة التوتر المترتبة على ثورة كريت وذلك بأن يتوسط إسماعيل فى الآستانة للعمل على تحقيق مطالب الكريتيين ، على أن تعود القوات المصرية بمجرد تهدئة الأحوال فى الجزيرة (٢) .

وفى أواخر عام ١٨٦٦ ساق المصريون أمامهم الثوار وتوغلوا فى داخل الجزيرة حتى تمكنوا من فصل بعض فرقهم عن معسكرها وأوقعوا بها الهزيمة بالقرب من أركادى . وفى أواسط نوفمبر بعث إسماعيل برسالة إلى نوبار أوضح فيها وجهة نظره التى كانت تتلخص فى القضاء على الثورة

---

(١) Politis, op. cit., p. 30

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٦٦ .

نهائياً أو حكم كريت بعد أن تهدأ أحوالها . ورغم أن الحكومة الفرنسية لم تكن شديدة المعارضة فى ضم كريت إلى مصر ، فان انجلترا كانت تشك فى سلوك الحكومة المصرية وترى أنها واقعة تماماً تحت السيطرة الفرنسية . وقد أوضح لورد كاولى — سفير انجلترا فى باريس — اتجاه حكومته من هذه القضية بقوله لنوبار (١) : « حقيقة إن كريت من ملحقات مصر الطبيعية لوقوعها على طريق الهند ولأنها ستحكم على يد الوالى أحسن من حكمها على يد اليونان — وحقيقة أيضاً أن انجلترا تعارض فى ضم كريت إلى اليونان التى لا تستطيع أن تحكم نفسها ، الا أن المهم أن إنجلترا تشك فى استقلال الحكومة المصرية وتفضل أن تكون كريت تابعة للباب العالى » . وقد دهش اسماعيل لهذا الاعتقاد وكلف نوبار بمقابلة كاولى من جديد لاستطلاع رأى حكومته الرسمى فى ضم كريت إلى مصر ، وعقب بأنه ما لم يثبت اتفاق فرنسا وانجلترا ، فعلى عاتقه هو (اسماعيل) أن يمهد للأمر فى الآستانة . ولكن رد موستييه لم يكن مشجعاً ، فى الوقت الذى كان فيه الباب العالى وأهل كريت أنفسهم يعارضون اتجاه اسماعيل . قال عالى باشا ان الباب العالى يعارض دائماً وبشدة مثل هذه الفكرة — فإذا ما كان التخلى عن الجزيرة لليونان يمس كرامة الباب العالى فكذلك الحال بالنسبة إلى الاعتراف بأن الإدارة المصرية خير من الإدارة التركية . وذكرت جريدة نورد الفرنسية (١) أن أهل كريت بلغهم أن

---

(١) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ نوفمبر ١٨٦٦ .

(١) محفظة ٢٨١ عابدين بتاريخ ٢ ربيع الثانى ١٢٨٣ .

الدولة العثمانية تريد التنازل عن الجزيرة لوالى مصر على سبيل الإيجار فى فى مقابل الإمدادات المرسلة من مصر للقضاء على الفتنة . فكان هذا الخبر سبباً فى هيجانهم لأنهم لم يكونوا يرضون بأن يكونوا كالعقار أو المواشى .

لهذا كله تنكب إسماعيل عن بدء المفاوضات فى الآستانة للحصول على الجزيرة ، وفكر فى استدعاء قوات مصر من كريت . ولكن تجدد القتال فى الجزيرة جعل من الصعب تحقيق ذلك قبل أن تنتهى المعارك . حينئذ بعث نوبار برأيه فى الموقف قائلا (١) : « إن فرنسا وانجلترا ترغبان فى تهدئة الأحوال فى الشرق وإبقاء الأمور على ما هى عليه . ولما كانت الإمبراطورية ضعيفة وبحاجة إلى قواتنا فى كريت ، فإن الموقف يكسبنا عطف كل من انجلترا وفرنسا . وليس من الصعب أن تضطر الآستانة إلى السماح لنا ببعض المزايا ؛ إذ يكفى أن نوضح حقوقنا فى العاصمة حتى تشير فرنسا وإنجلترا على تركيا بالتسليم محافظة على الهدوء فى الشرق وخوفاً من أن تفقد الدولة المعونة المصرية . ولا زلتم تذكرون المسألة الجمركية التى تفاهمنا بصددها قبل مبارحتى مصر ، والسماح لمصر بأن يكون لها فى أوروبا ممثلون لهم كامل الحرية ومعترف بهم من الجميع » .

لهذا حاول إسماعيل أن يستغل وجود قواته فى كريت لكى ينتزع من السلطان حقوقاً جديدة ، ما دامت الدول تهدف إلى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وصيانة السلام العام .

---

(١) وثائق عابدين السياسية ٣٤-٢ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٦٦ .

الفصل الخامس

توسيع استقلال مصر وفرمان ١٨٦٧

بعد أن عدل إسماعيل نظام الوراثة، شجعه النجاح الذى أحرزه على أن يعمل على إلغاء الشرط الثالث من فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ الخاص بجعل ولاة مصر على قدم المساواة مع وزراء الدولة العثمانية، وأصبح يطمح إلى توسيع استقلال البلاد. فقد رأى أن مصر بحاجة إلى إصلاحات جوهرية تقتضى إطلاق يديه فى المسائل التشريعية والإدارية، خاصة وأنه كان يرى — من وجهة النظر التجارية — أن وضع مصر يختلف اختلافاً كبيراً عن الولايات الأخرى، بحيث لا يجب أن تعامل نفس معاملة مثل هذه الولايات. فلم تكن تجارة مصر تخضع لنفس الظروف المحيطة بالولايات العثمانية الأخرى، بحيث أن تطبيق تعريفة استانبول الجمركية كان يضر بمصالحها ويؤخر تقدمها. هذا إلى أنه كانت توجد بمصر جاليات أوروبية وفيرة العدد تفوق ما كان يوجد منها فى الولايات العثمانية الأخرى بحيث أن معاهدات الامتياز القديمة لم تعد تكفى لمواجهة هذه الأوضاع الجديدة، فى نفس الوقت الذى لم يكن فيه الباب العالى على استعداد لإدخال الإصلاحات المناسبة فى مصر: فالوالى كان يهدف إلى المحافظة على مصالح الأوروبيين وأن يطمئنهم على حياتهم بأن ينشىء لهم بوليساً خاصاً بهم ومنهم يرتدى الملابس الأوروبية. وقد بدأ إسماعيل فى تنفيذ هذه الخطة بالفعل، ولكن الباب العالى أوقف إجراءاته فى آخر لحظة وأمره بحل ما شكله من هذه المنظمات (١).

---

(١) Sammarco, Préçis p. 205

وبالاضافة إلى هذه المسائل التى كانت تمس مصالح مصر وأوروبا ، كانت توجد مسائل أخرى تمس مركز الوالى الأدبى وأهمية مصر . لم يعد منطقياً أن يعامل الباب العالى الوالى باعتباره مجرد حاكم بعد أن حصلت مصر على نظام الوراثة على النمط الأوروبى الذى بمقتضاه أصبحت حفلة تنصيب الوالى فى الآستانة مجرد إجراء شكلى : ولم يقدم الوالى طلباته إلى الباب العالى مباشرة ، بل فضل الاتصال الشخصى بالسلطان ، خاصة وأن عبد العزيز شجعه على ذلك حين أعلن فى عدة مناسبات أثناء إقامته الأخيرة فى الآستانة أنه لا يجب عليه أن يهتم بمسلك الوزراء العثمانيين ، وأن يقتصر على مخاطبته شخصياً ، ثم وعده بأن يوافق على التغييرات التى من شأنها أن تقوى الحكومة المصرية (١) . لهذا قدم إسماعيل إلى السلطانة الوالدة مبلغاً سخياً ، أخذه عبد العزيز من أمه وأعطاها سندات على الخزانة بفائدة قدرها ٦٪. ثم اطلع على الطلب الذى قدمه حسن باشا وكيل اسماعيل فى الاستانة إلى السلطانة ، وبعد أن ألم بفحواه صرح بأنه لا يفهم الأهمية التى يعلقها إسماعيل على مثل هذه الطلبات ، ثم أرسل عبد العزيز سكرتيره الأول إلى الصدر الأعظم ووزير الخارجية ليبلغهما طلبات الوالى .

وصرح فؤاد باشا بأن من واجب السلطان أن يحول دون تدخل والدته فى مسائل لا تعنيها ، وأن يخبر حسن باشا بوجوب تقديم طلبات الوالى إلى الحكومة العثمانية مباشرة لا إلى القصر ؛ وفى هذه الحالة يصبح مجلس الوزراء حرا فى أن يقدم آراءه إلى السلطان . أما عالى باشا فقد قطع بعدم

---

(١) Douin, I, p393.

إمكان تنفيذ طلبات الوالى . وأرسل إسماعيل إلى السلطان يعبر له عن أسفه لما حدث ، وأنه ما دام الباب العالى وحده هو الذى يستطيع بحث هذه المسألة ، فإنه سيتصل به لبحث المسائل المتعلقة بمصر . وكان إسماعيل قد عزم على اشراك مصر فى معرض باريس المزمع اقامته فى عام ١٦٨٧ واجابة دعوة عاهل فرنسا والتوجه إليها بنفسه ليظهر مصر أمام العالم المتمدين فى ثوب التقدم والرقى ، وليريه بذخه وجوده وسطوع معروضاتها فى ثوب الثروة التى لا حد لها ويقر فى القلوب ثقتها غير المتناهية فى قدرتها على القيام بجميع تعهداتها المالية مهما بلغت قيمتها وأياكانت مواعيد سدادها . ولوثوقه من توجه السلطان عبدالعزيز لزيارة ذلك المعرض ،كان يريد اغتنام الفرصة لبذر بذور الإصلاح القضائى الذى كان يجول بخاطره وكان القصد منه القضاء على نظام الامتيازات الأجنبية . فلدأبه على إزالة قيود الفرمانات ولرغبته فى الظهور أمام الرأى العام الأوروبى بمظهر رسمى منيف يستوقف الأنظار ويوجب الاحترام لشخصه أكثر مما لوكان والياً لا تميزه عن باقى ولاة السلطنة العثمانية إلا بعض امتيازات خاصة به ، أخذ يعمل على نيل لقب يشعر بأن صاحبه إن لم يكن فى مصاف الملوك ، فلا يقل عنهم كثيراً على أن يكون نيله إياه مصحوباً بحصوله على امتيازات تجعل حقيقة المنصب مساوية لتسميته المرجوة . ولما كان إسماعيل يفهم وسطه الشرقى ، فإنه أدرك الحاجة إلى التمييز بين مقامه ومقام سائر الولاة العثمانيين .

مطالب اسماعيل

وكانت مطالب إسماعيل التى أرسلها إلى السلطان عن طريق حسن باشا

كالآتى (١) :

(أولا) أن يمنح والى مصر زيادة جيشه وأسطوله وفق ما تقتضيه الأحوال

(ثانياً) أن يعطى حق منح كل الرتب المدنية والحربية دون الرجوع إلى الآستانة .

(ثانياً) أن يمنح نيشان المجيدية دون إذن من السلطان .

(رابعاً) أن يستبدل باسم الوالى أو الحاكم العام لقب العزيز .

(خامساً) أن يكون للولاية ممثلون لدى الدول الأجنبية .

(سادساً) أن يكون للولاية حق عقد المعاهدات وبخاصة المعاهدات الجمركية .

وبعد أن قدم إسماعيل هذه المطالب أخذ يبررها أمام ممثلى الدول فصرح لقنصلى فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالطلب الأول ، بأن السلطان قد استجاب له بهذا الصدد أثناء زيارته الأخيرة للآستانة حين ذكر له أنه لا يجب عليه أن يعول على أية مساعدة تقدمها له الحكومة العثمانية إذا ما أراد أن يدافع عن ولايته . وصرح بصدد البنود الثانى والثالث والخامس بأنه لا يطلب سوى المزايا التى خلعت على أمراء رومانيا . وفيما يتعلق بوسام المجيدية قال أن الحاكم الذي له على رعاياه حق الحياة والموت ، أى حق العقاب ، يجب أن يكون فى يده حق الاثابة والمكافأة . أما فيما يتعلق بلقب العزيز ، فإن المحيطين بإسماعيل قد أوضحوا له أنه خير من لقب الوالى الذى منحته له أوروبا .

---

(١) Ibid, p. 394 & Règne, p. 158.

واستدل إسماعيل على أحقيته بالمطلب الأخير بأنه قد عقد فعلا معاهدات بريد وترانزيت مع فرنسا وانجلترا دون أن يحتج الباب العالى : ولما كانت مصر ذات علاقات تجارية مع الدول الأجنبية تفوق علاقات الولايات الأخرى التابعة للتركيا ، وبما أن مصر ولاية تمتاز على غيرها ، فإن الوالى كان يرى أن التجارة الأوروبية ستفيد من تنظيم الجمارك المصرية (١) . وقد علق مسيو أوتريه — قنصل فرنسا العام فى مصر — على هذه المطالب بأن إجابتها معناها استقلال مصر تقريباً — فهى مطالب باهظة لا يمكن للحكومة العثمانية أن ترضى بها لأنها بمثابة طلب الاستقلال السياسى التام مع الاستقلال الإدارى الداخلى (٢) .

وسأل أوتريه إسماعيل عما يفعله فيما او رفض الباب العالى طلباته ، فأجاب بأنه سيسحب جنده من كريت . وكان إسماعيل برغم مصاعبه المالية قد قام باستعدادات حربية وأوصل جيشه إلى ٦٠ ألف مقاتل ، وفكر فى تسليحهم ببنادق حديثة ذات إبر (كان قد اخترعها رجل فرنسى اسمه شاسبو وتسمت باسمه) ، وأمر بأن تبنى له ثلاث بوارج إحداها فى تريستا والأخرى فى إنجلترا والثالثة فى أمريكا ، ونصب على الشواطىء المصرية مدافع أمريكية كلفه الواحد منها أكثر من ١٠٠ ألف فرنك (٣) ، وأخذ يتفاوض فى قرض جديد قدره ثمانية ملايين جنيه استرلينى . وفى أواسط يناير ١٨٦٧

(١) Douin, I, p. 395

(٢) المعلوف : لوبار باشا وما تم على يديه، ص ٤٢ .

(٣) Sammarco, Règne, p. 158

وصلت إلى الاسكندرية ثلاث بوارج حاملة نيشان الحمام الذى أنعمت به الملكة على الوالى، وكان يؤكد أنه ينتظر أن تصل سفن حربية انجليزية أخرى. وقبل أن يتسلم اسماعيل النيشان سمح لإنجلترا بوضعين فى الإسكندرية والسويس يسعان خمسة عشر ألف جندى ، يزمعون الإقامة فى مصر قرابة شهر بقصد التعود على مناخ الأقاليم الحارة قبل التوجه إلى الهند . وكان قد تأكد أن فرنسا طلبت نفس الامتياز لقواتها المتوجهة إلى مستعمراتها . ومن هنا كان إسماعيل مشغولا بظروف الدولة العثمانية السيئة ، وبدأ يستعد لأن يلعب دوراً كبيراً فى الشرق إذا لم تستجب تركيا لمطالبه ، وعول على أن يفيد من المنافسة القائمة بين انجلترا وفرنسا بانتهاز كل فرصة تمكنه من اختيار إحداهما حليفة له (١) .

موقف الدول

ورغم اهتمام الحكومة الفرنسية بالمسألة الشرقية ، فإنها كانت تود أن تتوخى الحياد المشوب بالعطف على الوالى . وقد قال موستييه لنوبار : « يمكنكم أن تسحبوا عساكركم ، والذى أراه حسناً هو ألا تتدخلوا بأمور الدولية العلية وأن تكونوا بعيدين عنها فى هذه الأوقات » (٢) . وفى مناسبة أخرى قال لنوبار (٣) : « نحن لا نقول لكم اسحبوا عسكركم من كريت ولا ابقوهم ، وإنما أقول إذا ما سحبتم عسكركم فحدثت حوادث سيئة ،

(١) Politis, op cit., pp. 45-6

(٢) محفظة رقم ٢٨١ عابدين — من نوبار إلى مجهول من سرسيليا بتاريخ ١٩ رمضان ١٢٨٣ .

(٣) محفظة رقم ٢٨١ عابدين — من المعية إلى شاهين باشا بتاريخ شوال ١٢٨٣ .

فإن فرنسا لا يسرها ذلك » . وكان من رأى الإمبراطور نابليون أن الدول قد أخطرت تركيا بإعادة النظر فى مسألة كريت ، وأن من الخير بالنسبة إلى والى مصر أن يبادر فيسحب جنده من الجزيرة (١) . وكان وزير الخارجية الفرنسية — مسيو دى موستييه — يشير باستمرار بسحب الجند المصريين من كريت ، ولما علم من السفارة الفرنسية بالآستانة بطبيعة المطالب التى قدمها الوالى للسلطان عارض بشدة فى تكوين جيش مصرى ضخم (٢) وبحرية قوية ، على اعتبار أن ذلك سيضعف المالية المصرية ، ولأن هذا الإجراء لا يوجد ما يبرره ، إذ لم يوجد ثمة ما يهدد سلامة مصر . وكتب فى ٢٨ فبراير ١٨٦٧ (٣) : « إن الوالى لم يطلب معونتنا ، ولهذا لا يمكن أن نتدخل فى المفاوضات التى بدأت فى الآستانة ، وليس فى نيتنا أن نعارضها ، ولا نستطيع إلا أن نرحب بكل ما يؤكد امتيازات الوالى أو يوسعها دون أن يتسبب فى إثارة القلاقل فى الشرق ». وأرسل إلى سفير فرنسا فى الآستانة — مسيو بوريه M. Bourrée — يلفت نظره إلى عدم التدخل فى هذه المسألة ، وألا يعترض أى اتفاق بين السلطان والوالى وألا يتقدم بأية نصيحة عما يجب عمله (٤) .

---

(١) محفظة رقم ٢٨١ عابدين — من شاهين باشا إلى المعية بتاريخ ٥ محرم سنة ١٢٨٤ .

(٢) كان يتواتر فى الآستانة أن إسماعيل يبغى زيادة جيشه إلى مائة ألف مقاتل .

(٣) Douin, I, p. 296

(٤) الكتب الزرق — المراسلات الخاصة بفرمان ٨ يونية ١٨٦٧ — المراسلة رقم ٢٣ من ايرل كاولى إلى لورد ستانلى بتاريخ ٢١ مارس ١٨٦٧ .

وكان موقف الحكومة الإنجليزية مشوباً بالتحفظ ، فلم تشر على الوالى باتباع خطة لاتتفق مع التزاماته مع الباب العالى أو مع المصالح السياسية والاقتصادية التى تبغى إنجلترا مراعاتها محافظة على الأوضاع القائمة فى مصر : حقيقة إنها لم تكن تعارض فى تنازل السلطان بمحض اختياره عن حقوقه ، إلا أنها لم تكن تستطيع أن تشير على الباب العالى بأية توصية خاصة . وكان من رأى ستانتون أن الحكومة البريطانية لم تكن تشجع أى مشروع يقصد إلى الافتيات على نفوذ الباب العالى ، رغم أن بعض مطالب الوالى كانت فى مصلحة مصر ذاتها وبخاصة حق عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية.

وقال ستانتون لإسماعيل (١) إن الحكومة الانجليزية ربما تنظر بعين الشك إلى زيادة القوات العسكرية المصرية ، إذ ربما يؤدى ذلك إلى ازدياد النفوذ الفرنسى فى مصر ، بحكم أن مدارسها الحربية يشرف عليها ضباط فرنسيون.

ورد اسماعيل على القنصل الانجليزى ودحض ادعاءه الخاص بأن النفوذ الفرنسى أقوى من النفوذ الإنجليزى فى مصر ، وأشار إلى أنه ينتظر فى المستقبل القريب وصول ضابط إنجليزى مهمته الإشراف على دراسة ابنه .

واستفسر لورد ستانلى من لورد ليونز Lyons (٢) عن موقف السلطان من طلبات الوالى ، معقبا بأن الحكومة البريطانية لا تعارض أية امتيازات يمنحها للوالى من تلقاء نفسه ، رغم أنها لا تستطيع أن تشير على الباب العالى بنصيحة ، وكل ما يستطيع قوله أن من الخير للباب العالى أن يرضخ لطلبات الوالى طالما تتمشى مع المصالح العامة للإمبراطورية العثمانية .

---

(١) الكتب الزرق — رقم ١٢ من ستانتون إلى لورد ستانلى .

(٢) نفسه — رقم ٢٢ من ستانلى إلى ليونز بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٦٧ .

وهكذا كان موقف حكومتي إنجلترا وفرنسا متشابها بصدد طلبات الوالى : فقد اتفقتا فى ترك الأمور تجرى بين الوالى والسلطان باعتبارها مسألة داخلية محضة تسوى بينهما دون حاجة إلى ضغط خارجى . وكانت الحكومة الإنجليزية بوجه خاص تهتم بألا يتعدى الوالى حدود تبعيته للباب العالى ، وألا يعتدى على المصالح العامة للإمبراطورية العثمانية .

تعيين نوبار وزيرا للخارجية

استدعى إسماعيل نوبار إلى مصر ، فأوضح له نوبار أن طلباته التى قدمها إلى السلطان عبارة عن طلب الاستقلال السياسى التام ، وأفهمه أن استقلال مصر لم يكن محصوراً فى هذا الامتياز أو ذاك من الحكومة العثمانية ، بل فى زيادة قوة مصر بتحسين إدارتها ، وهو أمر لا يتم ما دام إلى جانب الحكومة المصرية سبع عشرة قنصلية ينتمى إليها ١٥٠,٠٠٠ أوروبى وتتمتع كل منها بسلطة تضاهى سلطة حاكم مصر مادياً وأدبياً ، وتحول دونها فى كثير من الشئون . واغتنم نوبار الفرصة لعرض مشروع المحاكم المختلطة وقال اسماعيل أن خير علاج لهذا الوضع هو أن يجمع المحاكم العديدة والسلطات القضائية المتعددة فى مكان واحد يخضع له الجميع على السواء دون تمييز أو استثناء (١) . ثم عين نوبار وزيراً للخارجية ، فأصبح أقدر مما كان وأقوى على إخراج مشروعه إلى حيز العمل ، ولبث يستميل الوالى إلى مشروعه حتى وافق عليه . وبعث إسماعيل بمذكرة (٢) أوضح فيها

---

(١) المعلوف : نوبار باشا وما تم على يديه — ص ٤٣ .

(٢) Douin, pp. 399 et seqq.

مطالبه . ففيما يتعلق بالجيش والبحرية قال إنها مسألة مفروغ منها . إذ أن السلطان نفسه وافق على ضرورة ترك تحديد عدد الجيش وعدد البحرية فى يد الوالى لكى يستطيع المحافظة على النظام وحماية البلاد . وفى طلب حق الوالى وخلفائه فى تعيين رتب الجيش والخدمة المدنية دون الرجوع إلى الباب العالى قال إن هذا الحق قد منح للولايتين الدانوبيتين ؛ ومصر بتجارتها وموقعها لها أهمية عظيمة لا تقل عن أهمية الولايتين . أما طلبه حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول ذات المصالح فى مصر ، فإنه لا يطلب حقاً جديداً ، بل توسيعاً لحق اعترف به الباب العالى ومنحه لمصر : فقد عقد جده وخلفاؤه معاهدات بريد مع الحكومتين الفرنسية والانجليزية ، كما عقد هو اتفاقاً مع إنجلترا لاصلاح السفن الحربية . وإزاء ازدياد علاقات مصر التجارية مع أوروبا أضاف أنه يود أن يتمشى مع روح تبعاته إزاء السلطان والبلاد التى ألقيت مقاليدها فى يديه ، وذلك بتوسيع الحق الذى حصلت عليه مصر فيما يتعلق بعقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية تشمل النواحى التجارية .

يضاف إلى هذا أن فرمان ١٨٤١ يمنح حاكم مصر لقب (والى) ، وهو اللقب الذى يتمتع به حاكما بروسة وآيدين ، ومن هنا يكون هذا اللقب شاذاً بالنسبة إلى مصر ، ومحطا بكرامة الشعب المصرى والموظفين المصريين ؛ فباسم الشعب إذن يطالب إسماعيل بتعديل هذا اللقب واستبداله بلقب « عزيز مصر » الذى كان حكام البلاد يتمتعون به منذ الأزل . وبما أن السلطان قد منح خلفاء محمد على لقب ورتبة « صدر أعظم » ، فإن هذا

اللقب وهذه الرتبة أمور واقعة مستعملة فعلا — فهما يدخلان ضمن قاعدة قائمة ، ولهذا فإن استبدال لقب (والى) بلقب (عزيز) لا يتضمن شيئا جديداً ، بل هو ميزة يطالب بها إسماعيل باسم مصر . وقال إسماعيل إن سماح الباب العالى له بإرسال وكلاء عنه فى أوروبا ليمثلوا مصر لا يتضمن سوى إقرار لأمر واقع ، إذ أن هذا الحق الذى منح للبرنس كوزا (١) ليس سوى نتيجة للحق الذى تتمتع به مصر منذ أيام محمد على حين كان بامكانها أن تعقد اتفاقات خاصة . و بما أن فرمان ١٨٤١ قد اعترف بصورة رسمية بالفرق القائم بين وضع مصر وباقى ولايات الإمبراطورية ، فان إدارة البلاد الداخلية قد خضعت للولاة مباشرة فى كل الأوقات ، ومن هنا كان من الطبيعى أن يمنحوا حق سن كل القوانين والتنظيمات : كتنظيم البوليس والمحاكم وما إلى ذلك من المسائل التى تعتبر امتداداً للإدارة الداخلية . حقيقة إن الولايتين الدانوبيتين كانتا تتمتعان بهذه الميزة منذ وقت بعيد ، إلا أن الوضع الخاص المترتب على اتساع تجارة مصر وإقامة عدد كبير من الأجانب فيها من جنسيات مختلفة — كل ذلك كان يتطلب تنظيما وقوانين لا توجد فى أجزاء أخرى من الإمبراطورية حيث لا داعى لوجودها :

وقد فند فؤاد باشا كل ادعاءات الوالى (٢). فقال إن محمد على—قاهر نزيب — قد اكتفى بفرمان يضمن لأبنائه وراثة الحكومة المصرية . أما رتبة صدر أعظم ، التى تميزه عن كل موظفى الإمبراطورية ، فقد منحت

---

(١) سلف شارل هوهنزلرن فى رياسة حكومة الولايتين الدانوبيتين .

(٢) Douin, I, pp. 402 et seqq.

له أخيراً . وفيما يتعلق بالتشابه بين مصر والصرب والولايتين الدانوبيتين فإنه تشابه غير كامل ، لأن الحقوق التي منحت لولايات الدولة الأوروبية إنما منحت لشعوب لا لأشخاص أو لأسرة حاكمة كما هو الحال فى مصر . ثم تساءل الوزير العثمانى : « من ذا الذى يسأل الوالى عن عدد جنده أو عن سفنه الحربية ؟ أما فيما يتعلق بالرتب ، فمتى رفض الباب العالى الموافقة على رتبة طلبها الوالى ؟ وكيف فهم الوالى أن الولايتين الدانوبيتين ستستطيعان عقد اتفاقيات تجارية ؟ أما عن الإجراءات الإدارية وأيضاً الاتفاقيات التلغرافية مع البلاد المجاورة ، فمن الذى عارض فى عقدها ؟ كذلك الأمر فيما يتعلق بتنظيم البوليس وإنشاء محاكم لا تختلف عن المحاكم التركية . وقد أقام الوالى نوعاً من التمثيل الوطنى (١) — فهل وجه اليه أحد نصحاً أو تحذيراً ؟ أما عن الامتيازات الأجنبية فإن الدول الأجنبية تهتم هى الأخرى بالمحافظة عليها فى مصر محافظتها عليها فى أي جزء آخر من أجزاء الإمبراطورية ، وإن الوالى ليخطىء إذ يعتقد أن حق ايجاد ممثلين لدى الدول الأجنبية قد منح لأمراء الصرب والولايتين الدانوبيتين . حقيقة أن للولايتين ممثلين فى مختلف العواصم الأوروبية . إلا أن ولاة مصر لم يكفوا إطلاقاً عن إرسال مبعوثين إلى الخارج عند الحاجة . وقد استقبلهم الملوك الأجانب دون أن يفكر الباب العالى فى الاحتجاج . أما إذا كان ممثلو الولايتين قد استقبلوا استقبالا رسمياً لدى الملوك الأجانب بصورة مشابهة لما يخلع على الممثلين الدبلوماسيين من احترام ، فإن الباب العالى كان يحتج مباشرة على ما يراه افتئاتا من

---

(٣) مجلس شورى النواب الذى أنشأه الوالى فى عام ١٨٦٦ .

جانب الدولة التابعة على حقوق الدوله التى لها السيادة عليها . ألم يرسل الوالى نوبار إلى باريس ؟ أو لم تكن لنوبار اتصالات مستمرة بوزراء الخارجية الفرنسية ؟ ألم يستقبله الامبراطور استقبالا شخصياً ؟ أأبدى أحد ملاحظات للوالى على ذلك ؟ » .

وحين تبين اسماعيل أن الباب العالى يعترض على مطالبه ، وجه أمرا إلى وزير حربيته المقيم فى كريت يكلفه بأن يجمع القوات المصرية عند الشاطىء وأن يستعد لحمل القوات فى السفن وإرسالها إلى مصر . ولكن قنصل فرنسا العام حذره من الأضرار التى قد تنجم عن مثل هذا الإجراء قبل أن يتضح مسلك الدول المهتمة بمسألة كريت ، ولم يجد صعوبة فى إقناعه بأن سحب قواته يهدد سلامة القوات التركية ، إذ فى حالة حدوث كوارث ستلقى تركيا والدول الأوروبية تبعتها على عاتقه . ثم أصر أوتريه على تعديل التعليمات التى بعث بها اسماعيل إلى وزير حربيته ، فأقر الوالى وجهة نظره واقتنع بأنه إذا ما استدعى قواته ، فلن يكون ذلك الا بعد مهلة يحددها الباب العالى والدول الأوروبية (١) . ثم أرسل إلى وزير حربيته يأمره بأن يتصرف باحتراس شديد وألا يحرك قواته إلا بعد أن يتأكد من أن ذلك لن يعكر السلام العام .

وفى أوائل عام ١٨٦٧ استدعى الكريتلى باشا وحل محله عمر باشا بطل حرب القرم — فحارب الثائرين بكل صرامة وشدة ، واعتقد الباب العالى أن الثورة مقضى عليها لا محالة ، وأرسل إلى كريت مبعوثاً إمبراطوريا

(١) كان من رأى الحكومة الفرنسية أن يسحب الوالى قواته من كريت فى الحال — Douin, I, p. 405

لتهدئة السكان ؛ ولكن سكان الجزيرة قاوموا مطالبه ، خاصة وقد تدفقت عليهم المعونة من بلاد اليونان . ثم استعرت الحرب من جديد ، فأرسل الباب العالى إمدادات وفيرة إلى الجزيرة ورؤى أن تبقى القوات المصرية التى كانت الدولة العثمانية أحوج إليها من أى وقت مضى . ولكى يتلافى الوزراء الأتراك خطر قطع العلاقات مع الوالى قرروا مباحثة نوبار الذى كان قد أصبح وزيرا للخارجية المصرية وأوفد إلى الآستانة للتفاوض مع الباب العالى؛ ولقد قر رأى الوزراء الأتراك على السماح للوالى بأقل قدر ممكن وأن يقنعوه بتسليمهم الظاهرى دون أن يمنحوه امتيازا حقيقياً . وكان نوبار من جانبه على استعداد لأن يعدل مطالب الوالى من حيث الشكل إرضاء لكرامة الباب العالى دون أن ينتقص من مطالب إسماعيل .

وفى ٢٥ مارس قابل نوبار الصدر الأعظم الذى أكد له أن السلطات التشريعية التى يطالب بها الوالى ستكون محلا للقبول ، كما ستمنح له السلطة التى لا غنى عنها لعقد اتفاقيات مع الحكومات الأجنبية بالشكل اللازم الذى يسمح للحكومة المصرية بتحقيق الأغراض العملية التى تتوخاها . ثم أوضح للصدر الأعظم تفاصيل الإصلاح القضائى المزمع إدخاله إلى مصر . أما وقد قبل الوزراء الأتراك مبدأ المفاوضة ، فلم يعد ثمة مبرر لسحب القوات المصرية من كريت ، وإن عول على عدم إرسال قوات تنوب عن المرضى والناقهين الموجودين فى مصر وكذلك من عادوا إليها فى إجازة — وكانت التعليمات المرسلة إلى طبيب الجيش فى كريت تنص على عدم التدقيق أثناء فرز الجنود — بل « كل من وجدتم فيه مناسبة لتغيير الهواء تفرزوه

وتصدقوا على أنه محتاج إلى تبديل الهواء» (١) كما صدرت التعليمات إلى وزير الحربية بأن يؤخر هجوم اسفاكية المزمع القيام به برا وبحرا وأن يماطل فى خوض غمار هذه الحرب دون أن يتبين أحد هدفه ريثما يبدو موقف السلطان من المطالب المصرية (٢) .

وكانت روسيا تعطف على مطالب مصر — فقد أرسل السفير الروسى فى الآستانة إلى بطرسبورج يطلب تعليمات بصدد عقد اتفاق جمركى مع مصر (٣) . كذلك أبدى السفير الروسى فى باريس إلى شاهين باشا — أحد مبعوثى الوالى — اعتراضه على بقاء القوات المصرية فى كريت . وكان رد شاهين أن اسماعيل لم يرسل قواته إلى كريت إلا بعد أن تحدث مع قناصل الدول وحصل على موافقتهم ، فعلق السفير الروسى على ذلك بأن سياسة بلده تقوم على تقوية الفرع التابع للدولة العثمانية واضعاف الأصل ، وأن مصر أولى بهذه السياسة من جميع الفروع ، وأن روسيا ستكون أول الساعين لجعل مصر كبيرة الشأن (٤) .

---

(١) محفظة ٢٨١ عابدين من رياض باشا إلى الدكتور سالم بك بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٤ .

(٢) نفس المحفظة — من الجناب الخديوى إلى ناظر الجهادية ، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٤ .

(٣) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة بتاريخ ١٤ مارس من الآستانة .

(٤) محفظة ٢٨١ عابدين — من شاهين كنج باشا إلى المعية بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٢٨٤ .

مشروع تحالف مصر مع اليونان

وفى نفس الوقت طلبت المملكة اليونانية من مصر أن تعقد معها محالفة حربية . فلما كان اليونانيون يساعدون الكريتيين باستمرار منذ اندلاع الثورة فى الجزيرة ، فقد لاح احتمال قطع العلاقات السياسية بين الباب العالى وحكومة أثينا . وأمام ضغط الرأى العام كان على الحكومة اليونانية أن تواجه الموقف ، فعقدت قرضاً ضخماً اعتمدت معظمه للنفقات الحربية ، وقرر المجلس الوطنى اعادة تنظيم الجيش وتعزيز البحرية ، وحاولت الحكومة أن تبحث عن حلفاء خارجيين يشدون أزرها فى مواجهة الباب العالى . وقد مدت روسيا يد المساعدة لليونان ، فساندتها فى إجراء محادثات مع كل الشعوب المسيحية فى البلقان — فبدأت المفاوضات مع مقاطعتى الدانوب(١) وعقدت أول اتفاقية باقانية بين اليونان والصرب ، وأرسل وزير الخارجية اليونانية إلى قنصل اليونان العام فى مصر (٢٣ فبراير ١٨٦٧) يدعوه إلى فتح باب المفاوضات مع الوالى أو مع وزرائه ، لعقد حلف يوفر للدولتين « تحقيق أمانيهما المشروعة » . وفى أول مارس توجه وفد من التجار اليونانيين إلى المنصورة ، حيث كان يوجد الوالى ، ليقنعوه باتباع تعليمات حكومتهم . وهاجم إسماعيل حكومة الباب العالى ووزراءه خربى الذمة ، وأشار بأن على تركيا أن تتخلى لليونان عن الولايات المسيحية ، وأن تركيا فى طريق الزوال ، فلا يجب أن تضيع مصر فى أيامه . وقد رد عليه التجار اليونانيون

---

(١) Driault et Lhéritier, op. cit., III, p. 228

(٢) Politis, op. cit., p. 14

بقولهم إن بإمكانه تقرير استقلال مصر والاعتماد على اليونانيين وبخاصة المتجنسين بالجنسية المصرية ، فيضع فيهم ثقته بحيث تكفى إشارة واحدة منه ليجدهم طوع أمره .

وفى ٢٢ أبريل توجه قنصل اليونان العام إلى المنصورة حيث قابل الوالى فقال له إسماعيل إنه لا يستطيع تنفيذ ما تقترحه الحكومة اليونانية ، وذلك بسبب موقف الدول التى تحمى الأوضاع السائدة فى الشرق — ثم عقب قائلا : « إننى لا أطالب باستقلال مصر ، بل ببعض الحقوق التى لى الحق فى المطالبة بها .. إن أمامى طريقين للحصول على حقوق أسرتى : فإما المفاوضات بالاستناد إلى انجلترا وفرنسا ، وإما الحرب . وإن وضعى الراهن يملى على التمسك بالخطة الأولى ، لاننى كما قلت لا أطالب استقلال مصر كاملا (١)» . ومن هنا لم يرتبط الوالى ارتباطاً تاما بالعروض اليونانية انتظارا لنتائج المباحثات الدائرة فى الآستانة . وبعث زيجومالاس — قنصل اليونان العام — إلى حكومته يخبرها بأن الوالى ليست عنده أية نية فى التحالف مع اليونان ضد السلطان رئيسه الدينى ، وأن فرنسا انجلترا لن تطلقا له الحرية لأنه من المخل بالنسبة إلى هاتين الدولتين اللتين تحميان الدولة العثمانية أن تسمحا بالتعجيل بانهيارها . وهكذا تبدد كل أمل لدى الحكومة اليونانية فى الوصول إلى تحالف مع اسماعيل ، وبخاصة حين بدا إمكان الوصول إلى تفاق الوالى والباب العالى .

---

(١) op. cit., pp. 61-2

فرمان ١٨٦٧

كان بطء المفاوضات راجعا إلى الخلاف بين وجهتى النظر التركية والمصرية — فلقد أصر رجال الباب العالى على أن يتضمن الفرمان الجديد ضرورة تطبيق المعاهدات — التى تعقد مع الدول الأخرى — فى مصر : وقد قدم عالى مذكرة تتضمن هذا الحل ، فرد عليه إسماعيل بمذكرة أخرى تنص على استقلال مصر الذاتى التام . ولكن نوبار كان يرى الموقف من زاوية ما يمكن الحصول عليه بالفعل ، فأعطاه إسماعيل مطلق السلطة فى إنهاء المفاوضات : وقد تعلل الباب العالى حول لقب (العزيز) الذى خص به (يوسف ابن يعقوب) دون غيره من وزراء الفراعنة ، وأن ما خص به نبى لا يصلح اطلاقه بتاتا على فرد من الأفراد مهما تكن رفعة درجته. ثم إن السلطان كان يدعى عبد العزيز ، فكان ذلك عقبة تعذر تذليلها — فلو دعى إسماعيل « العزيز » لكان السلطان إذن عبده ، أو لتبادر إلى ذهن السذج أنه عبده ، أو لأمكن على الأقل فتح باب لنكت ينال السلطان بما ينقص من جلال قدره (١) .

وفى النهاية وصل رجال الباب العالى إلى الحل المرضى ، فقد جرت العادة منذ أيام محمد على بتسمية الديوان المصرى الأعلى — أى الديوان المحيط بشخص الوالى مباشرة — بالديوان الخديوى ، كما أن الولاة أنفسهم بحكم تلك العادة كانوا يدعون أحيانا خديويين . ولم يكن استعمال لقب خديو جديدا ؛ فهو فى الواقع أحد الألقاب الكثيرة التى كان يلقب بها الصدر الأعظم ،

(١) شارويبم ، الكافى ، ج ٤ ، ص ١٤٥ .

وفى الماضى كان يخلع على الباشويات الكبيرة التى تستطيع الاحتفاظ به إذا كانت بنجوة من الانهيار، وكان يلقب به محمد على (١). وبعد مناقشات ومباحثات كتابية وشفهية كثيرة اتفقت الآراء نهائياً على أن تتخذ هذه العادة صيغة رسمية ، وأن يكون لقب خديو خصيصاً بإسماعيل وخلفائه على العرش المصرى ، إشعارا بإعلاء مرتبتهم إلى درجة العواهل وإلى درجة تقترب من مراتب الملوك والسلاطين (٢) . ومما يجدر ذكره أن كلمة خديو نعت فارسى مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسى من أسماء الله ، فهى لذلك تعنى ربانى أو إلهى (٣).

وصدر بهذه الميزة وغيرها فرمان ٨ يونية ١٨٦٧ (٤) — واتفق الشرقيون على أن اسماعيل فاز فوزا مبيناً وأصبح حقيقة فى مصاف الملوك. حقيقة إن لقب خديو لم يأت لاسماعيل بنفوذ جديد . ولكن لا ننسى أن الألقاب فى الشرق تزن أكثر مما تزن فى الغرب — وكما أن اتخاذ اللقب الإمبراطورى فى الهند قد قوى نفوذ انجلترا بين رعاياها الهنود ، فكذلك كان من المحتمل أن الاعتراف الرسمى بأن والى مصر لم يكن باشا عاديا أو مجرد ممثل للسلطة التركية ، بل له مرتبة ولقب خاصان به لا يملكهما أى باشا آخر

(١) أحمد عزت عبد الكريم : فى المجمل فى تاريخ مصر العام ، ص ٣٦٠ — LaTurquie et le Tanzimat, II, p. 91

(٢) الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٣) بيير كرابتيس ، اسماعيل المفترى عليه ، ص ٤٨ .

(٤) أنظر الملحق ٥ .

مهما تكن قوته — قد يكون لكل ذلك ما يجعل إسماعيل يشعر بأن فى اللقب ميزة تستحق الإنفاق عليها بسخاء (١).

أما الامتيازات الجديدة التى أوجبها فرمان يونية ١٨٦٧ ، فهى — مع توكيد سريان قوانين الدولة الأساسية ، وبخاصة خط شريف جلخانة ومعاهدات تركيا مع الدول — منح الحكومة المصرية الحق فى وضع لوائح وتنظيمات إدارية ومالية خاصة ، وعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية فى مسائل الجمارك والبريد والنقل والبوليس المتعلق بالأجانب ، على أن يكون كل ذلك موافقاً لقوانين الدولة ؛ مع وجوب الرجوع إلى الباب العالى لضمان الموافقة على هذه القواعد . حقيقة لقد حصلت مصر على كل الاستقلال الداخلى الصحيح الذى من الممكن أن يعود بالنفع على البلاد (٢) . الا أن اسماعيل لم يظهر ارتياحه الكامل لهذه المزايا المقيدة بل عدها أساساً صالحاً لبناء مستقبل مجيد (٣) .

تصفية مسألة كريت

وما أن اتفق الباب العالى مع إسماعيل ، وما اقتنع بأن الدول ان تقف إلى جانب اليونان خشية نشوب حرب عامة ، حتى وجه إلى اليونان إنذارا يدعوها إلى وقف إعداد المتطوعين وقفل أبوابها فى وجه السفن التى كانت تمد

---

(١) Dicey, The Story of the Khedivate, p. 59.

(٢) المعلوف ، نوبار باشا وما تم على يديه ، ص ٤٤ .

(٣) المجمل فى تاريخ مصر العام ، ص ٣٦٠ .

الثوار بالمؤن . ثم استدعى السفير التركى من أثينا وطرد الباب العالى كل الرعايا اليونانيين القاطنين فى الإمبراطورية ، ووجه إلى إسماعيل أوامر بهذا المعنى . فاستعدت اليونان لقبول التحدى ، ولكن الدول طلبت إرسال لجنه دولية إلى الجزيرة لتسوية الأحوال . ورفض الباب العالى هذا الطلب لعدم اتفاق الدول عليه ، واقترح إرسال مندوب سام للنظر فى شئون الجزيرة —وبالفعل سافر عالى باشا فى ٤ أكتوبر ١٨٦٧ إلى كريت ، وهناك بذل جهده لتسكين الأعيان بمنحهم الرتب والنياشين ، ثم أعلن هدنة تنتهى فى ٢٠ أكتوبر . وانتهز إسماعيل هذه الفرصة لاستدعاء قواته ، وفى أوائل أكتوبر بارحت كريت الدفعة الأولى من الفرق المصرية وقدرها ستة آلاف جندى ، وفى ٢ نوفمبر توجهت القوات الباقية إلى الإسكندرية.

ولما كانت الدول الأوروبية منقسمة بصدد مسألة كريت ، فقد تمكن الباب العالى من سحق الثورة فى أوائل عام ١٨٦٩ . ثم انعقد مؤتمر فى باريس لتسوية المسألة ، وأصدر السلطان إرادة سنية فى ١٩ سبتمبر ١٨٦٩ تمنح سكان الجزيرة بعض الامتيازات وتعفى أهلها من دفع أموال سنتين كانت متأخرة عليهم ، كما أعفاهم من الخدمة العسكرية . وهكذا أسدل الستار على مشكلة كريت حتى أوائل القرن العشرين .

الفصل السادس

الأزمة المصرية ـ التركية وفرمان ١٨٦٩

فى ١٣ فبراير ١٨٦٩ توفى فؤاد باشا وتركت وفاته فراغاً ملأه عالى باشا الذى ركز السلطة فى يديه ، فضم وزارة الخارجية إلى الصدارة العظمى ، وعهد بالسكرتارية العامة فى وزارة الخارجية لخليل بك الذى كان من أصدقاء مصطفى فاضل . ولما كان عالى باشا شديد الإيمان بحقوق تركيا فى السيادة على ولاياتها ، فإنه لم يكن ينظر بعين الرضى إلى أية محاولة يعهد بها اسماعيل لفصل مصر عن تركيا . لهذا قاوم مطالبـه فى عام ١٨٦٧ وأثار حولها مناقشات حادة ، ولم يترك له فى النهاية أى امتياز دون أن يضمنه تحفظات تجعله مقيداً تماماً . وفى إبريل ١٨٦٩ عارض فى أن تتفاوض مصر مباشرة مع الدول بخصوص الإصلاح القضائى ، واحتج على الوالى الذى قرر أن يعهد إلى سير صموئيل بيكر بمهمة تنظيم بعثة حربية إلى أواسط أفريقيا دون أن يطلب سلفا إذن الباب العالى وموافقته . وفى مثل هذه الظروف كانت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعـات إسماعيل فى أن يلعب دورا يتجاوز فيه الحدود التى نصت عليها الفرمانات .

رحلة الخديو الثانية الى الاستانة

فكر إسماعيل فى أن يدعو إلى مصر عواهل أوروبا وعظماءها لكي يشاركوا

فى الاحتفالات التى أزمع القيام بها لافتتاح قناة السويس ، وأعد العدة لكى يجعل الاحتفالات آية فى العظمة والروعة . ورأى أن يقوم برحلة إلى أوروبا يستغلها فى إقناع عواهلها بضرورة حيدة القنـاة ولزوم تعديل الامتيازات الأجنبية . ولما كان يعتبر فرمان ١٨٦٧ مرحلة فى طريق الاستقلال التام ، فقد أراد أن يضع الباب العالى أمام أمر واقع بإحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التى لم يعترف لـه بهـا صراحة — ولا بأس من أن يستغل التفات الدول إلى أهمية مصر بعد حفر القنـاة لكى يقنعها بضرورة فصلها عن الإمبراطورية العثمانية .

وفى ١٧ مايو ١٨٦٩ بارح الإسكندرية ، حتى إذا ما وصل إلى جزيرة كورفو ، وكان بها الملك جورج ملك اليونان صدفة (١) ، عرج عليها ودعاه إلى حضور حفلات افتتاح القناة . وقد استاء عالى باشا من أن والى مصر لم يكترث بالباب العالى ولم يرسل إليه مبينا الدافع إلى رحلته ، وزار ملك اليونان الذى كانت حكومته قد وقفت من تركيا موقفاً عدائياً أثناء حرب كريت . كذلك نظر الباب العالى بعين الريبة إلى استقبال إسماعيل فى إيطاليا — إذ عاملته حكومة فلورنسة معاملتها لأمير ذى سيادة دون اكتراث بسيادة تركيا على مصر . ولكن السفـير العثمانى قدمه إلى الملك فكتور عمانوئيل — وكان الباب العالى قد أصر على ذلك .

ولم تكن مصاعب البروتوكول التى أحاطت برحلة الوالى إلى فينـــا

---

(١) محفظة رقم ٤٥ سعية تركى — ملخص الوثيقة رقم ٢٣٦ الصادرة فى ٢٤ صفر ١٢٨٦ .

أقل منها فى فلورنسة : إذ كانت تقاليد البلاط النمسوى تقضى بألا يدخل ثالث مع أمير أجنبي حين يستقبله الإمبراطور . ولكن السفير الفرنسى فى فيينا أقنع البلاط النمسوى بضرورة التغاضى عن هذا التقليد . ولما كان إسماعيل يعتبر وجود السفير العثمانى شيئاً طبيعياً ، فقد قابله مقابلة يشوبها الاحترام والتحفظ (١) . وفى الواقع لقد كان وجود ممثلى الباب العالى أمراً طبيعياً له ما يؤيده فى الفرمانات وفى السوابق : إذ أن السفير العثمانى هو الذى قدم إبراهيم باشا إلى لوى فليب واحتفظ لنفسه بالأسبقية عليه حسب أصول البروتوكول . كذلك قدم السفير العثمانى إسماعيل إلى الإمبراطور والإمبراطورة حين زار فرنسا فى عام ١٨٦٧ . ولما كان السلطان حينئذ على وفاق مع اسماعيل ، فإنه زود السفير بتعليمات تجعله فى حل من حضور الحفلات المقامة احتفاء بالوالى ، وذلك حتى لا تثار مسألة الأسبقية ويحرج إسماعيل (٢) . وعلقت الصحف على زيارة الخديو إلى فينا ، فقالت جريدة لونيفرس L'Universe إن هدفها ليس فقط دعوة عواهل أوروبا إلى الاشتراك فى افتتاح القناة ، وإعلان حيدتها ، بل إن إسماعيل يرغب قبل كل شىء فى جعل مصر مستقلة عن تركيا (٣) . ورددت هذا القول كثير من الصحف النمسوية ، ولكن المستشار الإمبراطورى ، كونت دى بيست De Beust أكد لسفير فرنسا أن اسماعيل ووزيره لم يحاولا

---

(١) De la Taillais, Voyage de Son Altesse le Vice-Roi d'Egypte, et la PresseEuropéenne, pp. 68-9

(٢) نفس المرجع ، ص ٩١ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٨٢ .

إجراء محادثات سياسية (١) . وفى برلين أخذ إسماعيل من الحكومة وعدا بتأييد الإصلاح القضائى ، وقال بزمارك لبنديتى Benedetti — سفير فرنسا — إنه لم يعقد مع نوبار أية اتفاقيات ، ولكنه تناقش معه على سبيل الصدفة وبشكل عام فى مسألة الإصلاح القضائى وقناة السويس (٢) .

منشور يونية

زار الخديو باريس ، ولم يحدث بها ما يستحق الذكر فيما عدا إعلان الحكومة الفرنسية أن الامبراطورة — التى وافقت على الاشتراك فى افتتاح القناة — قد عولت على زيارة السلطان فى الآستانة قبل توجهها إلى مصر (٣)؛ ثم استعد إسماعيل لزيارة إنجلترا ، حيث عولت حكومتها على إنزاله فى قصر بكنجهام بعد أن كانت قد أنزلته فى رحلته السابقة فى فندق عادى — وقصدها من ذلك أن ترد الجميل لأمير أحسن استقبال ولى العهد — البرنس أوف ويلز — ورعى المصالح الإنجليزية . كما أنه فى زيارته هذه كان يختلف من حيث المركز عنه فى زيارته السابقة ، وذلك حين منحه فرمان ١٨٦٧ حقوقاً تميزه عن باقى الولاة العثمانيين .

وقد أكد السفير الإنجليزى لعالى باشا أنه ليس معنى هذا الاستقبال أن انجلترا ستعامل الخديو معاملة الأمير المستقل ، أو أن لديها استعدادا لتجاهل أدنى حقوق السلطان فى السيادة . ولكن عالى باشا لم يقتنع بذلك — فأرسل

---

(١) Sammarco, Règne, p. 169

(٢) loc. cit.

(٣) Douin, II, p. 318

فى منتصف شهر يونيه ، وقبل مبارحة إسماعيل لفرنسا ، منشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل الخديو واعتباره خارجاً على حدود اللياقة ، جارحاً لحقوق السيادة التى لتركيا عليه ، ومزريا بالواجب المطلوب من التابع لمتبوعه — إذ أن الدعوة إلى حضور حفلات افتتاح القناة إنما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقى وحده دون غيره ، لا باسم الخديو الذى ما هو الا نائبه ، وأن الدعوة بشكلها الذى تشكلت به باطلة ملغاة (١) .

ولم يكتف عالى باشا بهذا ، بل أوعز إلى جرائده التى تعبر عن رأيه — كجريدتى تركيا La Turquie واللفانت هرالد The Levant Herald (٢) — بشن الغارة على إسماعيل ، وبحث مسيو بورديانو Boedéano — رئيس تحرير جريدة (تركيا) — مركز مصر القانونى بحثا حصر فيه أخطاء اسماعيل ، وطالب بإلحاح أن يكون عقابه عليها العزل من منصبه وإرجاع مصر ولاية عثمانية كباقى الولايات طبقاً للفرمانات . أما تلك الأوجه فهى (٣) :

(أولا) ذهاب الخديو إلى أوروبا لسبر غور الدول فيما يتعلق بعزمه على إعلان استقلاله عن تركيا .

(ثانياً) إقدامه على الدخول مباشرة فى مباحثات بقصد عقد معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية دون استئذان تركيا .

---

(١) الأيوبى ، المرجع السابق ، حـ ١ ، ص ٤١٠ .

(٢) عثرنا فى وثائق عابدين السياسية : ٣٤-٣ (بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٦٩) على إحدى مقالات اللفانت هرالد فى نقد الحكومة المصرية .

(٣) الأيوبى ، حـ ١ ، ص ٤١١—٤١٢ .

(ثالثا) تكاليف نوبار بالسعى لدى الحكومات الغربية لحملها على المصادقة على إنشاء محاكم مختلطة لا وجود لها فى باقى ولايات الدولة العثمانية ، وتصريحه لذلك الباشا بالتلقب بلقب وزير خارجية مصر ، مع أن مصر لا خارجية لها سوى خارجية الدولة العثمانية.

(رابعاً) تسليحه الجيش المصرى ببنادق من الطراز الحديث بدل إبقائه مسلحاً بالبنادق القديمة أسوة بالجيش العثمانى.

(خامساً) عقده قروضاً دون استشارة تركيا واستئذانها.

(سادساً) إضافة ثلاث فرقاطات مدرعة إلى أسطوله الحربى لتعزيزه تعزيز ايخشى منه على سلامة الدولة.

(سابعاً) تجنبه عمدا مقابلة السفراء العثمانيين فى العواصم الأجنبية التى زارها.

وكثر بين الناس تداول كتب ونشرات ونبذ مواليه لاسماعيل (١) ، تكلمت صراحة عن أهمية مصر ومركز الخديو وضرورة استقلاله عن الباب العالى. كما حرض عالى باشا كتاباً آخرين على الرد على إسماعيل وبيان أنه خارج على السلطان يستحق الخلع (٢).

(١) Lussac, l'Egypte et la Turquie, Trevisani, l'Egypte et la Turquie, Guillaumont, le Khédive et le Sultan.

(٢) Lucovich, le Cas du Pacha de l'Egypte, Bordéano, l'Egypte d'après les Traités; Laurri, le Différend Turco-egyptien; Anonyme, laPolitique d'Ismail.

موقف الدول

وحين عاد إسماعيل من انجلترا وقصد فرنسا ، حاول بلاط التويلرى أن يسكن ثائرة الباب العالى ، فأشار الإمبراطور على الخديو بأن يلين ويترك كل ما من شأنه أن يعقد العلاقات بينه وبين تركيا . وأخبره مركيز دى لافاليت Marquis de Lavalette وزير خارجية فرنسا أن من مصلحته المحافظة على صلات الود التى تربطه بتركيا وأن فرنسا — شأنها شأن باقى دول أوروبا — لن ترضى عن نشوب مشكلات جديدة بين مصر وتركيا (١) ومن لندن تلقى إسماعيل نصائح مماثلة تدعوه إلى الاعتدال والتعقل . وقد صرح لورد كلارندون Clarendon بأن الوالى يخسر كثيرا ولا يكسب شيئاً من جراء عدائه للباب العالى ، إذ لو نفضت مصر سيادة تركيا ستقع مباشرة تحت سيادة فرنسا ، مما يسبب للوالى متاعب جمة (٢) . لهذا ثبطت همة إسماعيل ، وبعد أن كان قد عزم على التوجه إلى روسيا لدعوة القيصر ، عدل عن عزمه وتوجه إلى أوبون للاستشفاء حيث وردت عليه دعوة من الباب العالى للمرور بالآستانة لدى عودته إلى مصر لكى يقدم الإيضاحات المطلوبة منه . وكان قد حدث ما يجعل إسماعيل لابد وأن يفكر قبل أن يلبى طلب الباب العالى — فقد أصبح لأعدائه فى الآستانة نفوذ قوى حين انضم إليهم خورشيد باشا وحسن باشا الإسطمبولى ، وهما من الموظفين المصريين — فقد تركا خدمة مصر ووضعا نفسيهما تحت تصرف الباب العالى . أما

(١) Sammarco, Règne, p. 176

(٢) Loc. cit.

الإسطمبولى فلم يكن فى مسلكه شذوذ ، إذ سبق له أن ترك خدمة السلطان بعد واقعة نزيب وظل يتقلب فى المناصب حتى أصبح الياور الأول للوالى . ولكن خورشيد كان على جانب من الأهمية ، إذ كان المشرف على البوليس السرى فى مصر — وكان الوالى قد عهد إليه بعد طرد الأمير حليم بمهمة سرية فى الآستانة ، حيث سهل على موظفى الباب العالى أن يستميلوه ، ثم منحوه رتبة قبطان فى الوقت الذى عين فيه الإسطمبولى عضوا فى المجلس الحربى .

وقد حاول كل من مسيو دى لافاليت — وزير خارجية فرنسا — ولورد ليونز — سفير انجلترا فى باريس — أن يبينا لاسماعيل الأثر السيء لعدم توجهه إلى الآستانة ، لأن الباب العالى سيعتبره نوعاً من قلة الاحترام المقصود ، مما يمعن فى تعقيد الموقف . وكان رد إسماعيل ، على لسان نوبار ، أنه لن يذهب خوفاً من أن يستقبل استقبالا سيئاً ، وأن ينتهز الباب العالى فرصة وجوده لكى يسلب منه بعض امتيازاته أو يعتدى على كرامته . وبالفعل كان عالى باشا ينال من إدارة الخديو الداخلية ، ويستشهد بمعلومات خورشيد والإسطمبولى على بؤس سكان مصر نتيجة لتبذير الوالى وتكاثر الديون العامة وفقر الخزانة وسيرها فى طريق الإفلاس . يضاف إلى هذا أن فكرة خلع الخديو لم تكن بعيدة عن الأذهان — وكان أعداؤه يؤكدون أن خلعه لن يقابل بأية معارضة فى مصر ، بل على العكس سترضى عنه الرضى التام ، طالما يبقى حكمها فى أسرة محمد على (١) . وبالفعل استدعى

(١) Douin, II, pp. 332-3

مصطفى فاضل ، فوصل الآستانة فى ٢٢ يولية واستقبله السلطان بمجرد وصوله ، ثم عينه وزيرا بلا وزارة . حينئذ قطع إسماعيل استشفاءه فى أوبون وأجل سفره إلى روسيا ، وبارح مرسيليا فى ٢٣ يولية تاركا وراءه نوبار ليوضح للغرب مسلكه ومقاصده .

وفى ٢٣ يوليه قابل نوبار البرنس لاتور دوفرنى Latour d'Auvergne — وزير خارجيه فرنسا بعد لافاليت — كما قابل سفراء انجلترا وروسيا والنمسا ، وفسر للجميع إزماع إسماعيل عدم زيارته للعاصمة بعداء الوزراء الأتراك له ، وترقية الباشوين المصريين اللذين خاناه ، ونشر المقالات العنيفة ضده الداعية إلى خلعه . ثم أكد نوبار للجميع أن الوالى سيزور عاصمة الدولة بعد أن تهدأ النفوس . وكتب لاتور دوفرنى إلى بوريه محبذا تعقل الحكومة العثمانية التى ليس من مصلحتها أن تثير حالة تسبب القلق فى الشرق ، وأشار عليه بأن يستعمل نفوذه لكى يقضى على الصعوبات المتزايدة بينها وبين الوالى . كما أعلن لاتور لجميل باشا — سفير تركيا فى باريس — أن الوالى يشغل مركزا عالياً ومن غير المجدى تجاهله أو معاملته باعتباره موظفاً عثمانياً بسيطاً (١) . ولم يكن موقف انجلترا مخالفا لموقف فرنسا — فقد عول لورد كلارندون على اتخاذ موقف وسط والوصول إلى تسوية ودية بالضغط على الطرفين والمحافظة على الأوضاع القائمة .

أما النمسا فقد أخذها العجب لموقف الباب العالى ، وقلقت حكومتها خشية أن تكون هذه الأحداث مقدمة لخطط واسعة النطاق من جانب

---

(١) Ibid, p. 337

رجال الباب العالى إزاء مصر ، الأمر الذى قد يثير اضطراباً على أبواب إمبراطوريتها المفككة التى بدأت شعوبها تحس بدافع من الميول القومية والرغبات الانفصالية . . وأياكان الأمر فلم يكن باستطاعة النمسا أن تقف مكتوفة الأيدى إزاء نضال مسلح يجرى على أبوابها ويؤذن به تجنى الحكومة العثمانية (١) .

وهكذا كانت الدول تقف موقفاً وسطا — فهى لا تشجع الوالى على تعديل وضعه من تركيا ، وتؤكد حق الباب العالى فى المحافظة على حقوقه المشروعة . ولكنها من ناحية أخرى لم تترك لدى الباب العالى أى شك فى نواياها من حيث الوقوف فى وجهه إذا ما جالت بفكره خطط تعكر صفو السلام فى الشرق الأدنى وتترتب عليها نتائج قد لا يستطيع الباب العالى أن يهنئ نفسه عليها . وقد كلفت الدول الثلاث سفراءها فى الآستانة بأن يبينوا للباب العالى رغبة دولهم فى عدم فتح باب نزاع مصرى — تركى (٣) . وفى ٢٩ يوليه أكد عالى لبوريه أنه لا يفكر فى خلع الخديو أو إثارة مشاكل من مصلحة الباب العالى قبل غيره أن يتفاداها ، وأفهمه أنه سيوجه باسم السلطان رسالة صريحة إلى الوالى تطالبه بأن يقدم للسلطان التوضيحات الكافية التى « تزيل كل الشكوك والصعاب التى تمخضت عنها الإشاعات » (٢) .

---

(١) Sammarco, Règne, p. 180

(٢) Ibid, loc. cit.

(٣) Douin, II, p. 338

رسالة الصدر الاعظم الى الوالى (٣١ يولية)

رجع إسماعيل إلى الاسكندرية فى ٢٨ يولية ، ثم قصده القناصل فى زيارة رسمية لتهنئته بسلامة الوصول . وقد تكلم قنصل الولايات المتحدة العام باسمهم ، وقال إنه يهنئه باسم « الهيئة السياسية » والقنصلية . وتعبير « الهيئة السياسية » لا يطلق إلا على السفراء والممثلين السياسيين ، وليس على القناصل المكلفين بالسهر على المصالح التجارية . وشكر إسماعيل « الهيئة السياسية » ولم يضف كلمة « القنصلية » — إذ أنه كان يرى أن القناصل هم ممثلو الدول لديه ، متناسياً أن سفراء الدول فى الآستانة هم الذين ينوبون عن دولهم فى إقامة العلاقات السياسية مع مصر ، وأن القناصل الموجودين بمصر يدينون بوجودهم إلى موافقة السلطان . وقد أخذ مسلك الخديو على أنه تأكيد لاستقلاله (١). وكان من أثر هذه الحادثة ، بالإضافة إلى الحوادث السابقة كلها ، وعدم مرور إسماعيل بالآستانة قبل رجوعه إلى الاسكندرية ، أن أقتنع الباب العالى بأن إسماعيل يريد الانفصال عن تركيا — فسرت الاشاعات بقرب توجه أسطول عثمانى إلى مصر لوقف الوالى عند حده ، واقترح على السلطان أن يتوجه إلى مصر حيث يقوم بجمع كل الموظفين وإقامة وصاية على البلاد (٢)

وفى هذا الجو المشحون بالتوتر وصلت رسالة الصدر الأعظم (٣) إلى

---

(١) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من الآستانة بتاريخ ١٣ أغسطس ١٨٦٩ بتوقيع Francis Riaux .

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من الآستانة بتاريخ ٣ أغسطس ١٨٦٩ ، مجهولة العنوان .

(٣) نفس الملف — مذكرة من الباب العالى إلى سمو خديو مصر .

الخديو فى أوائل أغسطس ، وكانت تتضمن كل شكاوى الباب العالى ، وتطالبه بأن يقدم إيضاحات سريعة ،والا اعتبرت الدولة العثمانية تصرفاته خارقة لفرمان ١٨٤١ واتخذت الإجراءات اللازمة . وقد نددت الرسالة بوجه خاص بالرحلات التى « يقوم بها ذلك الشخص الذى ينتحل صفة ولقب وزير خارجية مصر — تلك الرحلات التى تهدف إلى تعديل المعاهدات ... وإجراء مفاوضات مباشرة مع الدول » . كما نددت بالنفقات الباهظة على السفن المدرعة والأسلحة النارية وغيرها مما أرهق المصريين وحملهم تبعات فوق طاقتهم وأثار عداءهم ضد الإدارة . ونحن نلحظ أن الرسالة فى مجموعها قد أتت على شكل تحذير ، وأنها أشارت إلى أن مصر غير مستقلة ، وأن الامتيازات التى تتمتع بها محددة تماما : وأرسلت حكومتا إنجلترا وفرنسا إلى ممثليهما فى مصر تشيران بوجوب إرسال الوالى ردا مرضياً للباب العالى . وأضافت الحكومة الإنجليزية أن من المستحسن أن يذكر الخديو فى رده عزمه على التوجه إلى الآستانة لكى يقدم فروض الولاء للسلطان (١) .

وكان من رأى نوبار أن الدولتين لا تصران على مبادرة إسماعيل بالتوجه إلى الآستانة حتى تهدأ النفوس ؛وفسر رغبتهما بأنها لا تعدو أن يكون سلوك الوالى مرضياً فى الظاهر فيهدئ السلطان بوعد مطاط لا يعرضه للخطر ، ويعطى الباب العالى فرصة للتراجع ، « مع الشرف » (٢) . وكان تعليق

(١) Douin, II, p. 346

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٦٩ .

إسماعيل على ذلك أنه قد أصابه القلق من رغبة الباب العالى فى التدخل فى شئونه الإدارية، وأنه من الصعب عليه أن يتوجه إلى الآستانة حيث لن يخلو الأمر من إهانات توجه إليه بحضور الأميرين حليم ومصطفى فاضل وخليل بك(١).

رد الخديو

وقد رد إسماعيل على النقاط التى أثارها الباب العالى — ففيما يتعلق برحلته إلى أوروبا قال إنها لم تزد على كونها تلبية للدعوة التى شرفه بها بعض الملوك، وأنه ما دعاهم لزيارة مصر، وحضور حفلات افتتاح القناة إلا بسبب المكانة التى يشغلها عند السلطان، وأنه لم يصدر أثناء زيارته لأوروبا ما من شأنه التعدي على حقوق السلطان التى يضعها فوق كل اعتبار ويعرف كيف يقدر أهميتها وقيمتها. ثم ذكر أنه زار سفراء الباب العالى ولم يهمل معاملتهم بقدر مراكزهم، كما أن ابنه الأمير حسين قد دعا جميل باشا وداود باشا معه إلى مأدبة عائلية أثناء إقامته فى باريس مما يثبت أنه لم يكن يتجنب ممثلى السلطان. وعن إرسال نوبار إلى أوربا، قال إن بعثته معترف بها، وإنه قد تكلم عنها أثناء كل إقامة له فى الآستانة، وحصل من وزارة الخارجية على توصية لسفراء الباب العالى فى باريس ولندن، كما برر ضرورة إنشاء المحاكم الجديدة بضخامة عدد الأجانب فى مصر وما يترتب على وجودهم من نزاع وخصومات.

---

(١) Douin, II, p. 346

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣٤-٣ — رد اسماعيل باشا والى مصر على الصدر الأعظم بتاريخ أغسطس ١٨٦٩.

وكان رد اسماعيل على ما قيل من نقمه الأهالى على إدارته هو مقارنة أحوال البلاد حين تسلمها بما أصبحت عليه فى عهده بعد أن أنشأ مجلسا للنواب ينتخبه الأهالى وكان يجتمع مرة كل شهرين لإقرار الميزانية ، كما أنه بنى المدارس وأرسل البعثات وعمل على تقدم الزراعة باستصلاح ٣٢٠,٠٠٠ فدان وأصلح موانى الاسكندرية والسويس وبورسعيد . كما تقدمت زراعة مصر وتجارتها بازدياد صلات البلاد الخارجية ومد السكك الحديدية والخطوط التلغرافية وتعبيد الطرق وإنشاء المبانى . ثم استدل بانتظام مرتبات الموظفين على أن المالية تسير بانتظام دون إثقال كاهل الأهالى أو اثارتهم ضد الإدارة . أما عن شراء الأسلحة فكان رد اسماعيل أنه استبدال لأسلحة جديدة بأسلحة قديمة ، وأن مجلس شورى النواب قد وافق على ذلك الإجراء الذى يفيد الإمبراطورية ذاتها بدليل أنه قد تجمع فى الاسكندرية عشرون ألف رجل ينتظرون أول إشارة من السلطان ، وذلك حين تفاقمت العلاقات بين الدولة واليونان . وفى النهاية وعد اسماعيل بالتوجه إلى الآستانة ، بعد إنجاز بعض الأعمال الهامة التى تمس رعايا مصر ، لكى « يقدم فروض الولاء والاحترام لأعتاب السلطان ويعبر له عن آيات الإخلاص » .

رسالة الباب العالى الثانية (٢٩ أغسطس)

ورغم تهدئة رد الخديو للسلطان ، فإن عالى باشا كان شديد الهياج ، يشكو إلى السفراء مما كان يسميه عصيان الوالى ويشبهه بعصيان جده ، مؤكدا أن الأوضاع شديدة الاختلاف باختلاف اسماعيل عن محمد على ومقارنته قوة تركيا فى الحالتين . وقد أكد عالى أن خلع اسماعيل لن يثير الدول أو

الشعب المصرى أو المسلمين أو يفتح باب المسألة الشرقية . كما كان يرى إمكان العودة بمصر إلى حرفية فرمان ١٨٤١ ، مستشهدا بالدين العمومى الذى تورط فيه إسماعيل وعرض البلاد للخراب واثارة أزمة مالية تستدعى تدخل الدول وإنشاء لجنة مراقبة شبيهة باللجنة التى شكلت فى تونس . لهذا أخذ ينادى بضرورة الحصول على ضمان ضد تبذير الوالى وذلك بمصادقة الباب العالى على ميزانية مصر السنوية . وانتهى عالى إلى القول بأنه يجب ألا يتمكن الوالى من الاستحواذ على أملاك عقارية عن طريق الاستيلاء على أرض مصر بإجراءات قطع المياه عن الأراضى ، فيضطر الفلاحون إلى البيع بأثمان بخسة ، وأن الوالى يمتلك أراض شاسعة تجعله المسيطر على الثروة العامة والثروات الخاصة بشكل لا يوجد فى أى مكان آخر فى أواسط القرن التاسع عشر (١) .

ثم أرسل عالى إلى الخديو رسالة أخرى فى ٢٩ أغسطس (٢) يطالب منه فيها أن يراعى حرفية فرمان ١٨٤١ ، ويطلب منه ما يلى :

(أولا) عدم طلب السفن المدرعة الجارى عملها فى تريستا وموانى فرنسا ، وإذا ما قامت صعوبات فى وجه ترك البنادق والسفن أو بيعها ، فإن الحكومة العثمانية تتعهد بأخذها تسهيلا للأمر .

---

(١) عن تفاصيل شكاوى عالى باشا انظر Douin, II, p. 357 et seqq

(٢) وثائق عابدين السياسية — ترجمة الرسالة الوزيرية بتاريخ ٢١ جمادى الأولى (٢٩ أغسطس ١٨٦٩) — فى رسالة من اسماعيل إلى نوبار بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٦٩ .

(ثانياً) لا يزيد عدد الجيش المصرى على ٣٠ ألف جندى إلا بموافقة الحكومة العثمانية ، وألا يستلم الوالى المائتى ألف بندقية التى طلبها من أوروبا وأمريكا .

(ثالثاً) وجوب اطلاع ممثلى السلطان على فحوى المفاوضات الخاصة التى كان الخديو يقوم بها فى أوروبا .

(رابعاً) عمل ميزانية سنوية لمصر وعرضها سنوياً على الباب العالى لكى يصدق عليها السلطان .

(خامساً) امتناع الخديو عن الاقتراض فى المستقبل بدون تصريح خاص .

وكانت هذه المذكرة تنسخ فرمان ١٨٦٧ الذى منح الخديو مطلق الحق فى تنظيم البلاد داخلياً وماليا ، وهى توضح أن الباب العالى كان يهدف إلى استعادة حقوقه السابقة فى مصر ، وإلى أن يتدخل فى شئونها المالية والداخلية ويرجعها إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٤١ : باشوية بسيطة شبيهة بأية ولاية أخرى من ولايات الإمبراطورية العثمانية. وقد استلم إسماعيل رد الصدر الأعظم فى ٢ سبتمبر ، وفى اليوم التالى استدعى ممثلى فرنسا وإنجلترا وأطلعهما على مطالب الباب العالى ، وصرح لهما بأنه يوافق على الطلبين الأولين وأنه عرض على السلطان بالفعل أن يترك له السفن المدرعة ، ثم قال إنه لم يطالب سوى مائة ألف بندقية ، وأن الرقم الذى ذكره الصدر الأعظم (٢٠٠ ألف) خيالى ومبالغ فيه . ثم أبدى استعداده للتفاهم مع الباب العالى حول النقطة الثالثة الخاصة بالتفاوض مع الدول الأجنبية . وذكر أنه لا يستطيع قبول الشطرين الأخيرين دون نقض للحقوق الإدارية التى

يمنحها له فرمان ١٨٦٧ ، ومنها القروض ، بدليل أنه لم يكن من واجبه فى فى عام ١٨٦٨ — كما كان الحال فى عام ١٨٦٤ — أن يطلب من الباب العالى الموافقة على القرض الذى عقده ، كما أن الباب العالى بدوره لم يحتج على ذلك . وأيد اسماعيل قوله هذا بالفقرة من فرمان ١٨٦٧ التى تنص على مايلى « ويباح لك عمل تنظيمات فى الإدارة الداخلية لكل ماله علاقة بالمصالح المالية والمصالح الأخرى ذات الأهمية المحلية » (١) ولما كان الخديو مؤمنا بحقوقه ، فإنه بعث إلى الصدر الأعظم تلغرافا (٥ سبتمبر) متضمنا نفس الرد الذى ذكره للقناصل ، وكان رفضه مؤدباً وان يكنْ حازماً . ثم حاول أن يستعدى ممثلى الدول فى مصر على الباب العالى .

موقف الدول

حاول نوبار فى باريس أن يشرح للفرنسيين وجهة نظر الخديو ، فقال ان الميزانية المصرية لم ترسل إلى الآستانة على الاطلاق منذ عام ١٨٤٠ . ثم أهاب بفرنسا — باسم التسوية — أن تتصدى لتعدى تركيا على استقلال مصر وما منحته لها الفرمانات . وكان من رأي لا تور دوفرنى أن أحسن وسيلة ممكنة للمحافظة على العلاقات القائمة بين مصر وتركيا هى تكريس الأوضاع القائمة ، وكلف بوريه بأن يستغل كل نفوذه لدى الحكومة العثمانية ليحملها على المحافظة على ما لمصر من امتيازات (٢) . وحاولت الحكومة الفرنسية فى الوقت نفسه أن تكتسب إلى صفها كلا من النمسا وانجلترا .

---

(١) Douin, II, p. 373

(٢) Ibid, pp. 378-9

وكانت الدوائر النمسوية ترى الاكتفاء برد الخديو على أول رسالة وزيرية ، ولا توافق على تعديل الأوضاع القائمة المستندة إلى الفرمانات ، والتى أكدها الزمن بعد أن وافق عليهـا الباب العالى والدول . وأرسل المستشار النمسوى إلى سفيره فى الآستانة (٥ سبتمبر) يطلب منه أن ينصح الصدر الأعظم بأن لا يطيل الباب العالى الخلاف بتقديم مطالب لا ترضى بها السياسة ولا تبررها شروط الفرمانات . وكان لورد كلارندون لا يزال يرغب فى المحافظة على تكافؤ الميزان بين الفريقين والضغط على كل منهما بدوره لكى يرغمهما على اتباع طريق الاعتدال ، وعلق بقوله : « ان أية خطوة من جانب الخديو تتعدى على حقوق السلطان الشرعية لابد أن نقاومها مقاومة شديدة ... ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن مصر الآن ليست مصر ١٨٤١ ، لأنه منذ ذلك التاريخ منح الباب العالى الخديو امتيازات منها الامتياز الخاص بالوراثة الذى يجب اعتباره متعلقاً بوضع الخديو باستثناء حالات خاصة محددة . ولكن حكومة صاحبة الجلالة ستأسف إذا ما استرد الباب العالى هباته وحقوقه الشرعية التى منحها للخديو : وقد أحست حكومة صاحبة الجلالة أن من واجبها أن تعبر عن رأيها الخاص بأن أية محاولة لعزل الخديو أو الانتقاص من مركزه سيعقبها أثر غير مرغوب فيـه » (١) . وكتب إلى ستانتون (٢) : « إن سلطة الخديو ترتكز على

---

(١) الكتب الزرق — المراسلات الخاصة بفرمان نوفمبر ١٨٦٩ — رسالة رقم ٢٨ من كلارندون إلى بلومفيلد بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٦٩ .

(٢) لفسه — رقم ٢٩ — من كلارندون إلى ستانتون بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٦٩

فرمانات ١٨٤١ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ — وإن حكومة صاحبة الجلالة لم تخف عن الباب العالى ، فيما يتعلق بالامتيازات التى تخلعها هذه الفرمانات ، أن الدول الأوروبية العظمى التى اشتركت بشكل مباشر فى الفرمان الأول وطلب الباب العالى موافقتها على فرمان ١٨٦٦ ، تتوقع أن لا تلغى هذه الفرمانات دون سابق اتصال بها ... لهذا تشير حكومة صاحبة الجلالة على الوالى بالتوجه إلى الآستانة ليقدم فروض الولاء للسلطان » . وكان من رأى لورد كلارندون أن اسماعيل قد تعدى حدود الفرمانات حين طلب السفن والبنادق ، وبالشكل الخاطىء الذى رأى أن يسم به رحلته ، وإزماعه افتتاح قناة السويس دون استشارة سيده — إلى غير ذلك من الأعمال التى نفرت الباب العالى وجعلته يفكر فى الرجوع بمصر إلى مجرد ولاية عثمانية بسيطة ، مما لا ترضاه إنجلترا . لهذا كان وزير الخارجية الانجليزية ينصح بأن يلغى الوالى طلب البنادق والسفن المدرعة فى مقابل عدول الباب العالى عن وجوب منح موافقته على القروض أو عرض الميزانية المصرية عليه كل سنة ؛ فمهما يكن سوء الإدارة المالية فى مصر ، فان المتاعب المترتبة على مثل هذا الاصرار ستزداد سوءا من جراء عدم الحصول على البيانات اليقينية الأمر المترتب على تدخل الباب العالى . كما أنه كان يرى أن فرمان ١٨٦٧ يمنح الوالى حقوقاً كاملة فى عقد اتفاقيات خاصة مع الممثلين الأجانب حول مسائل الجمارك والبوليس والبريد والنقل (١) .

وهكذا وجد لاتور دوفرنى تأييدا من بلاطى لندن وفينا ، فأرسل إلى

---

(١) Douin, II, pp. 381-2

بوريه (١٢ سبتمبر) يذكر له أن ادعاء الباب العالى التدخل فى القروض المصرية يناقض فرمان ١٨٦٧ على طول الخط . وطلب منه التفاهم مع سفيرى النمسا وانجلترا لكى يتدخلا سوياً لدى الباب العالى ويقنعا رجاله بالعدول عن هذا الطلب . وبالفعل تدخل السفراء الثلاثة لدى عالى باشا وطلبوا منه أن يتوخى الاعتدال بعد أن وافق اسماعيل على تخفيض التسلح وتسليم السفن المدرعة والبنادق الزائدة عن الحاجة إلى الباب العالى . وأوضحوا له أن طلب إرسال الميزانية المصرية سنوياً لابد أن يعنى لدى الحكومات الأوروبية التعدى على حقوق الوالى المالية والادارية ، ثم طلبوا منه أن يتنازل عن هذا المطلب أو على الأقل أن يخبر اسماعيل بأنه لا يتضمن على الاطلاق فرض الرقابة على المالية المصرية . وأبدى عالى عدم اصراره عليه ، وأعلن أنه لا يرغب فى سحب الامتيازات التى منحتها الفرمانات لمصر ؛ ولكى يظهر حسن نيته أرسل تلغرافاً (١) إلى الخديو قال فيه : « إن طلب تقديم الميزانية المصرية لا يرمى إلى إخضاع الادارة المالية لأية رقابة أياكانت ، بل القصد منه إطلاع السلطان على الحالة الحقيقية لإيرادات ونفقات بلاد تشكل أهم أجزاء الامبراطورية . أما فيما يتعلق بالقروض فمن المستحيل سحب طلبها استنادا على روح الفرمان الأخير أو حرفه ... ونحن نتمنى أن تزيل هذه الإيضاحات الشكوك التى أخرت تحقيق مشروع سفركم إلى الآستانة » .

وكان عالى شديد الشك فى ديون مصر ، ويرى أن تتجنب مصر الرقابة المالية التى فرضت على تونس بسبب الديون الأوروبيـــة ، هذا فى الوقت

---

(١) Ibid, pp. 383-4

الذى كان فيه اسماعيل يشك فى طلب استدعائه إلى الآستانة ، ويتهم عالى بالرغبة فى تحويل مصر إلى ولاية عثمانية بسيطة وبإثارة إشكال بينه وبين السلطان (١) . وقد أكد عالى — الذى أصدر فرمان ١٨٦٧ — أنه لم يقصد إطلاقاً منح الوالى حق الاستدانة دون طلب سابق من السلطان ، واستدل على ذلك بأن كل زملاء نوبار كانوا ضده واتهموه بأنه لم يحصل على أى امتياز من الباب العالى ، وأن نوبار قد دافع عن نفسه ، وعدد الامتيازات التى حصل عليها ، ولم يذكر فى دفاعه مسألة الاستدانة على الإطلاق (٢) .

وحاول السفراء فى الآستانة أن يصلوا إلى حل . ونصح سير هنرى إليوت — سفير انجلترا — بأن يتوجه الخديو إلى الآستانة بضمانة ألا يمس أحد أى امتياز تعطيه الفرمانات للولاة . ورفض إسماعيل قبول هذا الاقتراح أو الرد على تلغراف الصدر الأعظم الأخير ، اعتقادا منه بأن عمله هذا لا يمكن أن يفسر بعدم طاعة السلطان ، بحكم أن عبد العزيز لم يدعه إلى زيارته . ولفت شيرينر Schreiner — قنصل النمسا العام فى مصر — نظره إلى أن صلابته هذه ربما تؤدى إلى استقالة عالى باشا أو إقالته وتأليف وزارة جديدة تضم مصطفى باشا فاضل الذى ربما يعمل على خلع أخيه . وأجاب إسماعيل بأن معنى ذلك الحرب واعلان استقلاله ، وعقب على لفت شرينر نظره إلى موقف الرأى العام الإسلامى بقوله . « إن ما يقولونه لكم معشر الأوروبيين محض خرافات . إنهم فى مساجد مراكش لا يخطبون

---

(١) ٣٤-٣ — بدون عنوان بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٦٩ .

(٢) نفس الملف — رسالة من نوبار إلى ايرام بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٦٩ .

للسلطان عبد العزيز ، بل لسلطان مراكش . وفى الجزائر يخطبون لامبراطور الفرنسيين ، وفى تونس للباى ، وفى القوقاز لإمبراطور روسيا ، وفى الهند لملكة انجلترا — وسيرضى الرأى العام فى مصر بأن يخطب (الملك) مصر » (١) وربما كان إسماعيل فى موقفه هذا يعتمد على حكومة فلورنسة ، التى كانت تساند مصر وترفض ادعاءات الباب العالى فى التدخل فى شئون الإدارة المالية المصرية .. وتكلم رئيس الوزارة الإيطالية صراحة عن استقلال مصر الذاتى الذى هو أمر واقع مسلم به ومعترف به من جانب أوروبا . وفى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٨٦٩ زار الأسطول الإيطالى المياه المصرية ، وقلد البرنس داوستا — قائد الأسطول — الأمير توفيـــق ولى العهد الوشاح الأكبر لتاج ايطاليا . وكان هذا العمل فى مثل هذه الظروف يتعدى حدود المجاملات (٢) .

تأزم العلاقات بين اسماعيل والباب العالى

وحين لم يرد اسماعيل على تلغراف عالى باشا صرح السلطان عبد العزيز بقوله انه إما أن يترك العرش أو يترك إسماعيل مصر ، وأنه إذا ما أمعن إسماعيل فى المقاومة ، فلن يكون لهما معا متسع فى الإمبراطورية . وتلقى موزوروس باشا — سفير تركيا فى لندن — تلغرافاً من الآستانة يتضمن احتمال أن يلغى السلطان فرمان ١٨٦٧ إذا لم ينته النزاع بين الباب العالى والوالى قبل الموعد المحدد لافتتاح قناة السويس ، وذلك استنادا إلى أن الوالى لم يرد

---

(١) Douin, II, pp. 397-8

(٢) Ibid, pp. 440-401

على التلغراف الموجه إليه ، ولأنه يبنى على هذا الفرمان حقه فى الاقتراض من الخارج دون طلب موافقة السلطان . وتلقى تريكو من وزارة الخارجية الفرنسية تكليفا بأن ينصح الخديو بألا يقطع علاقاته الشخصية مع عبد العزيز لأن الحكومة الإنجليزية لا تشك فى أن السلطان سينفذ تهديده (١) .

ولما لم يحرك اسماعيل ساكنا ، شاع أنه يبغى اعلان استقلاله أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس . وازداد التوتر فى الآستانة ، ورأى المتطرفون ضرورة ارسال حملة جديدة إلى مصر ، وتوقع السفير العثمانى فى لندن خلع إسماعيل . ورأى لورد كلارندون ضرورة التعاون الوثيق بين انجلترا وفرنسا للضغط على الوالى — فقدمت الحكومة الفرنسية مشروع توفيق يقضى بأن يتعهد الوالى بعدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة ما هو موجود منها فى ذلك الوقت ؛ ورفض اسماعيل ذلك ،ونفى أنه طلب موافقة السلطان على قرض عام ١٨٦٨ ؛ وكان إسماعيل يرى فى قبول مطالب الباب العالى ما يقلل مركزه فى نظر رعاياه فاستعد لتحمل نتائج اصراره على رفض مطالب الباب العالى ، وقال لممثلى الدول انه لن يكترث لو حاول الباب العالى الغاء فرمان ١٨٦٧ ، بل سيعتبره نافذ المفعول . فالأمر ليس مجرد تهديد بإلغائه ، بل إنه إلغاء لكل الامتيازات التى انتزعها جده محمد على وما تلاها من فرمانات ؛ وفى هذه الحالة لن يتردد فى قطع الخراج (٣) .

(١) الوثائق السياسية — ٣٤-٣ — وزارة الخارجية الفرنسية إلى تريكو بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٦٩ .

(٢) Douin, II, p. 403

(٣) Ibid, p. 411

وأثار التهديد بإلغاء فرمان ١٨٦٧ اعتراضات شديدة من جانب انجلترا — وصرح لورد كلاريندون بضرورة تأجيل المناقشة حول مسألة القروض التي « لا وجود لها » طالما أن الوالي قد تعهد بمقتضى شروط قرض عام ١٨٦٨ بألا يعقد قروضاً أخرى لمدة أربع سنوات . وأعلن اليوت للصدر الأعظم أنه إذا كان من الضروري تأكيد سلطة السلطان بأية وسيلة ، فان هذا لن يتأتى على أحسن وجه إلا باصدار فرمان يؤكد فرمان ١٨٦٧ ويحدده دون أن يلغيه . وإذا لم يمكن ذلك ، فالواجب أن يلغى الفرمان مع استبداله بفرمان جديد شديد الوضوح في نصوصه . وحين توجه السفير الفرنسي إلى الباب العالي وبلغ الصدر الأعظم بما أشارت به دولته من أن مشروع إلغاء فرمان ١٨٦٧ يتضمن سوء التصرف ، استقبله عالي باشا استقبالا جافاً ، وقال انه لا يرى مبررا لما تذهب إليه حكومة فرنسا — إذ الفرمان منحة من السلطان ولم يصدر بناء على توسط فرنسا .

الاستعداد لافتتاح القناة

ومع أن الأزمة كانت مقبلة على مرحلة تهدئة بسبب قرب زيارة الامبراطورة يوجيني ، إلا أن السلطان كان مغضباً باستمرار ، لا يمنعه من اتباع اجراءات متطرفة سوى ما كان يقال من أن مصطفى فاضل ليس خيرا من اسماعيل (١) . وفي ١٣ أكتوبر وصلت الامبراطورة إلى الآستانة وأصرت في حديثها على أن تمس المسألة المصرية ، وأبدت استياءها لعالي باشا لأن الأزمة لم تسو قبل وصولها إلى الآستانة ، ثم رأت أن تتحدث مع السلطان

(١) الوثائق السياسية — ٣٤-٣ — رسالة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٦٩ .

ودياً بحضور الوزراء ، وقيل إنه أكد لها أن المشكلة المصرية قد انتهت (١) ، وكانت الامبراطورة شديدة الوضوح في حديثها مع عالي باشا ، إذ ذكرته بان الدعوة التي وجهها اسماعيل إلى العواهل هي السبب في سوء العلاقات بينه وبين السلطان ، وأعلنت أن إسماعيل لم يدعها من تلقاء نفسه ، بل تمشياً مع الرغبة التي أبدتها هي له بعد أن رأت نموذجاً لقناة السويس في معرض ١٨٦٧ . ثم ذكرت أنها سألت الوالي ، بعد أن دعاها ، إذا ما كان قد دعا السلطان ، فكان رده مليئاً بالاحترام ، وقال انه ما دام افتتاح القناة سيجرى في أملاك السلطان ، فإنه لم يفكر في دعوته لأنه « صاحب المنزل » ، وقد يكون من قبيل الوقاحة أن يعامله كمدعو . وقد اعترض عالي باشا بأن الوالي لم يهتم إطلاقاً بأن يخبر سيده « صاحب المنزل » أن حفلا عظيما سيقام في أملاكه ، ولم يرد على الأسئلة التي وجهها اليه الباب العالي بهذا الخصوص ، ودعا كل عظماء أوروبا في الوقت الذي صدر عنه هذا السلوك إزاء سيده (٢) .

وما لبث موقف الامبراطورة أن تعدل — فقد دبرت لها حفلات فخمة القصد منها التأثير في الرأي العام الفرنسي ، واستعادة ثقة الأسواق المالية في باريس بتركيا(٣). ولما أحس أعداء اسماعيل بهذا التحول ، ولما كانوا يعتقدون أن السلطان عبد العزيز قد هام بالإمبراطورة ، فأنهم حاولوا أن يدفعوه إلى مصاحبتها بسفنه المدرعة إلى الاسكندرية ، ثم ينتهز الفرصة لكي يحتل

---

(١) نفس الملف — رسالة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٦٩ .

(٢) Douin, II, pp. 416-77

(٣) Vélay, Histoire Financière de la Turquie, p. 287.

المدينة (١) . ولم يكن أحد يتوقع ما قد يحدث لو فرض السلطان وجوده على الخديو — إذ ربما يؤكد سيادته على الوالى طبقاً للفرمانات ويدعو الفلاحين إلى الولاء له شخصياً ، بل ربما خلع اسماعيل وولى مصطفى فاضل (٢) . ولقد وفر عبد العزيز على اسماعيل مثل هذا الحرج . قال إنه لا يستطيع التوجه إلى مصر باعتباره ضيفاً لتابع قد ضايقه، أو باعتباره سيدا للبلاد . إذ لا يستطيع عزل الوالى فى حضور العواهل الأجانب ، على أن يكون من المفهوم أن السبب الحقيقى فى امتناعه هو أنه لم يعد يفكر فى رحلة بحرية أخرى عقب رحلته الأخيرة إلى أوروبا .

وفى ٢٥ أكتوبر بارحت الإمبراطورة الآستانة ، وحين وصلت إلى مصر صرحت لإسماعيل بأن سكوته العنيد فى هذه الظروف من الأسباب التى جرحت السلطان . وقد سلم الخديو بآرائها ، فوجه إلى عالى باشا رسالة(٣) بتاريخ ٢ نوفمبر قال فيها إنه يوافق على أن يقدم سفراء الباب العالى ممثليه لدى الدول دون أن يتدخلوا فى أعمالهم ، وأنه يأمل سحب اقتراح تقديم الميزانية المصرية إلى الباب العالى ، وأن يحافظ السلطان على الحقوق التى حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ . ثم أشار إلى الاستدانة ، وذكر أن اشتراط موافقة السلطان مسبقاً يضر بمصلحة مصر وينافى الميزات التى يضفيها عليها فرمان ١٨٦٧ . واستعد سير هنرى إليوت للتوجه إلى مصر ، فقابل السلطان

(١) ٣٤-٣ — رسالة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٦٩ .
(٢) نفس الملف — رسالة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩ .
(٣) Douin, II, pp. 413-14

فى ٦ نوفمبر ، وكانت المرة الأولى منذ بدء الأزمة المصرية التى يقابل فيها عبد العزيز أحد سفراء الدول . وقد صرح السلطان بأنه لا ينوى عزل إسماعيل أو سحب أى امتياز مما يتمتع به ، ثم شكا من أن الوالى لم يكن عند الثقة التى وضعها فيه وعلى أساسها وسع حريته فى العمل لكى يتسنى له حسن إدارة البلاد التى يحكمها — إذ أن تبذيره قد ظلم الشعب المصرى الذى أصبح يتحمل من الضرائب ما يجبى بطرق غير معروفة فى أجزاء الامبراطورية الأخرى . ثم أكد عبد العزيز أنه لم يطالب سوى بحقوقه الشرعية ، وعزا عناد إسماعيل فى رفض طلباته الى إعتقاده بأنه يستطيع الاعتماد على فرنسا .

وبارح إليوت الآستانة قاصدا مصر ، بعد أن تأكد من أن الحكومة التركية ستلجأ إلى إجراءات قهرية فيما لو حاول الوالى أن يتعدى على حقوق السلطان. ودارت بين السفير وبين الوالى محادثات لفت اليوت نظر إسماعيل أثناءها إلى ضرورة التفاهم مع الباب العالى . كذلك جرت بين السفير البريطانى وبين الامبراطور فرنسوا جوزيف والكونت دى بيست والقنصل الفرنسى محادثات كانت مطابقة للسياسة العامة للدول إزاء المسألة المصرية — وكانت كل هذه المحادثات تهدف إلى ابقاء الأمور على ما هى عليه ووضع حد للأزمة قبل افتتاح قناة السويس . ورضى إسماعيل بأن يفرق بين ديون الحكومة وديون الأعمال العامة ، وتعهد بأن يطلب موافقة السلطان على الأولى وألا يعقد قرضاً لأغراض عامة دون موافقة الباب العالى ، وذلك فى حالة تقديم رسالة وزيرية توضيحية إليه بدلا من فرمان . وبما أن السلطان قد ألقى عليه عبء إدارة البلاد الداخلية ، فقد كان يرى أنه فى حل من أن يعقد قروضاً من أجل المنشئات العامة ذات الأهمية التى تهدف إلى تنمية موارد

البلاد (١) .

فرمان ١٨٦٩ (٢)

شغل الاحتفال بافتتاح القناة الساسة عن موضوع الأزمة المصرية — التركية ، ولبى كل من دعاهم إسماعيل الدعوة ، فحضر بعضهم شخصياً ، ومن لم يتمكن من المجيء أمر سفيره فى الآستانة بأن ينوب عنه ، أو انتدب أحد كبار رجال دولته لذلك . أما السلطان فلم يدع مطلقاً ، ولا حسن لديه أن يدعو نفسه ، ولا كلف أحدا من كبار رجال دولته بتمثيله ، بل اكتفى بالإيعاز لسفير انجلترا بذكر اسمه عند افتتاح القناة (٣) . وسر إسماعيل لعدم حضور السلطان حتى لا يغطى عليه فى هذا الحفل التاريخى ، أو يظهر بمظهر السيد المطلق على البلاد ، فيقلل ذلك مركزه لدى عظماء الغرب ، على حين أن عدم وجود السلطان كان برهانا محسوساً على أن الخديو فى مصاف الملوك وعلى استقلال مصر عن تركيا بشكل ما .

على أن ساسة الباب العالى ما كادوا يعلمون أن ضيوف إسماعيل قد بارحوا مصر حتى وجهوا إليه فى أواخر نوفمبر الفرمان الذى طال حوله النقاش وكان يقضى بأن تجبى الضرائب باسم السلطان الذى لا يوافق على أن تستخدم فى غير مصلحة البلاد الحقيقية ، أو أن تفرض ضرائب جديدة دون ضرورة

(١) الكتاب الزرق — رقم ٣١ — اليوت إلى كلارندون بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

(٢) أنظر الملحق ٦ — عن المفاوضات التى جرت حول هذا الفرمان انظر :
Douin, II, Ch. XVII.

(٣) الأيوبى ، حـ ١ ، ص ٤١٧ .

شرعية معترف بها . كما نص الفرمان على عدم موافقة السلطان على الديون دون إرسال تفاصيل الأسباب التى دعت إليها أو الحصول على موافقته . وغضب إسماعيل عندما سمع بإرسال الفرمان وأعلن أنه لن يقبله ؛ فنصحه سير هنرى اليوت بتجنب كل إجـراء يضعه فى موضع التحدى للسلطان ويرغم الباب العالى على اتخاذ إجراءات أكثر خطورة . وقد وعده الخديو بأن يقبل الفرمان بكل معالم الاحترام ، إذا ما كان مكتوباً بصيغة تسيغ قبوله . وفى ٣ ديسمبر وصل مبعوث الباب العالى (سرور افندى) وقابل الوالى الذى أبدى معارضة شديدة حول مسألة الديون ، و قال إنه لا يرفض استلام الفرمان ، ولكن ليس معنى هذا أنه يقبله ، وأعلن أنه لا يوافق بتاتا على أن يطلب من الباب العالى الموافقة على عقد قروض القصد منها مواجهة النفقات التى تتطلبها أعمال المنافع العامة . وفى النهاية صرح بأنه لا يخشى القول بأن القصد من تسلحه هو التصدى بقوة لأى تعد على المزايا التى تتمتع بها مصر .

وقد تدخل سير هنرى اليوت وأبان للخديو النتائج الخطيرة التى تترتب على مقاومته ، بحكم أن الدول الأوروبية ترى أن نصوص الفرمان معتدلة ومن هنا لن يجد من يسنده . وأوضح إسماعيل لستانتون أن الباب العالى قد أرسل إليه فرماناً لم يرسله سلفا إلى الدول العظمى ، مما يشكل سابقة خطيرة ؛ ورغم أنه لا يوجد فى ذلك الفرمان ما يثير الاعتراض ، فقد يعتبر الباب العالى نفسه صاحب حق فى التدخل المباشر فى الادارة الداخلية للبلاد ، فيرسل أوامر قد تتعارض مع المركز الذى تحتله مصر باعتراف الدول العظمى ،

وبشكل يجعل من المستحيل بالنسبة إليه أن يقبله باعتباره واليا على مصر ؛ ولكن ستانتون عبر عن اقتناعه بأن الدول العظمى لا توافق على أى تدخل غير مشروع من جانب الباب العالى فى إدارة مصر الداخلية ، وأنه طالما يلتزم حدود الحقوق الممنوحة له ، فلا يحتمل أن يثير الباب العالى أى اعتراض على تصرفاته أو يتدخل فى إدارته (١).

ولكن نوبار وقنصل فرنسا وسير هنرى اليوت كانوا فى جانب قبول الخديو للفرمان . كما وردت على إسماعيل إفادات برقية من سفيرى فرنسا والنمسا بالآستانة والقائم الأنجليزى بالأعمال تشير عليه باللين موقتاً وإظهار ولو شبه امتثال للأوامر المرسلة إليه . حينئذ رأى إسماعيل نفسه مضطرا إلى مواجهة الباب العالى وحيدا دون معين ، فأخذ يعدل من تحفظاته التى أزمع تبليغها إلى الباب العالى . وفى ٩ سبتمبر قرئ الفرمان فى القلعة بالاحتفالات العادية : أمر إسماعيل بتلاوته بسرعة فى ميدان القلعة بحضور المندوب العثمانى ونحو ستة من الموظفين ليس بينهم من يفقه التركيه سوى اثنين ، وبعد إطلاق بضعة مدافع إشعارا بتلاوته . وفى نفس اليوم بعث إسماعيل برسالة (٢) إلى الصدر الأعظم يخبره فيها بقبوله للفرمان ، وأنه رغم امتثاله للأوامر التى وردت إليه حبا فى المحافظة على السلام ، فإنه لا يرى أن حقوقه وامتيازاته قد مست ، بل يعتقد أنها لا تزال كما كانت حيث كانت .

---

(١) الكتب الزرق — المراسلة رقم ٤٣ من ستانتون إلى كلارندون بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٦٩ .

(٢) Douin, II, pp. 490-491

وقد سر عالى باشا لقراءة الفرمان رسمياً فى القاهرة ، وصرح للسفراء بأن الحادثة المصرية قد انتهت . كما أبدى ممثلو الدول سرورهم لانتهاء تلك الأزمة التى استمرت أربعة أشهر : من يولية إلى ديسمبر ١٨٦٩ . ولا شك أن هذا الفرمان كان فى مصلحة مصر (١) : اذ أن إسماعيل حتى عام ١٨٦٩ كان بإسرافه قد أثقل كاهل الخزانة بديون متنوعة المصادر تبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، تتراوح فائدتها الاسمية بين ٧ و ١٢ ٪ على حين كانت فائدتها الحقيقية تتراوح بين ١٢ و ٢٦ ٪ (٢) . وهكذا قطع عالى باشا على إسماعيل خط الرجعة فيما يتعلق بفرمان ١٨٦٧ الذى لم يكن سوى امتياز سمح له به السلطان من تلقاء نفسه، على أن يكون له وحده حق تفسيره أو تعديل المزايا التى يتضمنها (٣).

وصرح إسماعيل لقنصل ايطاليا العام بأنه لم يقبل فرمان ١٨٦٩ إلا بناء على رأي أوروبا ، لأنه لم يكن يريد أن يتحمل مسئولية أزمة قد تتمحض عنها إشكالات عامة . وكان من رأيه أن أوروبا قد أخطأت حين اعترفت بالمبدأ الذى ادعاه السلطان فى سحب الامتيازات الممنوحة لمصر ، وفى الضغط عليه للوصول إلى نتيجة أبعد ما تكون عن التوفيق . وصرح بأن الحالة التى خلقتها تلك الأحداث فى مصر ترغمه على العمل للدفاع عن نفسه حتى لا يواجه إشكالات جديدة ، وأن يعد نفسه لمواجهة المستقبل ، متحينـا الفرص لاسترجاع ما يكون قد فقده والحصول على مزايا جديدة (٤) .

---

(١) Sabry, Ismail, p. 147

(٢) تيودور روذشتين : المسألة المصرية ، ص ٥ .

(٣) الكتب الزرق — المراسلة رقم ٣٨ — من بارون إلى كلارندون ، بتاريخ أول ديسمبر ١٨٦٩ .

(٤) Douin II, p. 493.

الفصل السابع

تسلح إسماعيل
واستمرار الازمـــة

ما أن رحل سرور أفندي حتى صدرت الأوامر إلى جميع النواحي بالعمل على التسلح وتقوية النقاط الضعيفة ووضع السواحل في حالة دفاع . لهذا أرسلت المدافع والذخائر وكل ما يلزم التحصينات إلى قلاع دمياط وقناة السويس ، وأصدر إسماعيل أوامره بجمع الجنود وحشدهم على شواطىء البلاد وفى ثغورها ، لا سيما الاسكندرية حيث اكتظ ميدان القناصل (١) بها وبمعداتها ، وحيث أخذت المدافع تدوي بين حين وآخر منذرة بالتجهز للدفاع والهجوم أيضاً . كما زود جنود الاسكندرية بالبنادق الحديدة ذات الإبر ، وكان العمل لا ينفك جارياً ليل نهار فى ترسانتها لتجهيز المعدات والآلات والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها (٢) : ولم يقف الأمر عند هذا الحد — بل رحب إسماعيل بيوسف كرم زعيم الموارنة الثائرين على الدولة فى لبنان ، وبالكولونيل كورونيوس Coroneos القائد اليونانى للثورة الكريتية التى كانت قد أخمدت ، وبليونيداس بلجاريس Leonidas Balgaris ، وهو رئيس عصابة قبض عليه منذ سنتين فى سالونيك وعفا عنه الباب العالى .

---

(١) ميدان المنشية فى الوقت الحاضر .

(٢) Mac Coan, Egypt under Ismail, pp. 114-15

وأشيع فى دوائر الباب العالى أن إسماعيل قد أرسل رسلا إلى اليونان والجبل الأسود :

كما انخرط فى سلك جندية الخديو الجنرال الأمريكى الاتحادى موط ، وما أن أقام بمصر وأتم بعض أشغاله المالية فيها حتى كلفه إسماعيل بالتوجه إلى نيويورك ليحمل عددا من المحاربين أمثاله على التطوع فى خدمة مصر . وقد قام موط بمهمته ، ولكنه هو والذين أحضرهم معه لم يكونوا ممن يفتخر بأمثالهم ، فلم يسع اسماعيل سوى أن صرفهم ، وأحضر ضباطاً أمريكيين غيرهم جديرين بثقته ، فحضروا تحت قيادة الجنرال ستون وقاموا بأعباء ما عهد اليهم به إما كمدربين عسكريين أو مهندسين أو مراقبين ملحقين بعدة حملات فى الجنوب (١) . وكان الدافع وراء تجنيد هؤلاء الضباط الأمريكان دون غيرهم من الفرنسيين والبروسيين والانجليز أن إسماعيل كان يرى أن الولايات المتحدة ليست من الدول ذات الأطماع فى مصر ، وأن الأمريكان الذين كانوا من القوة بحيث طردوا الفرنسيين من المكسيك لابد أن ينجحوا فى تدريب جنوده أحسن تدريب ، بالإضافة إلى تحميلهم الخديو نفقات أقل مما يكلفه ضباط أوروبا الذين لا يخضعون تماما لحكومته برغم كونهم فى خدمته (٢) ولم يجرؤ اسماعيل على ارسال رسل إلى أمريكا لطلب إيفاد البعثات العسكرية ، لأن أمريكا فى ذلك الوقت كانت فى سلام مع تركيا ، ولهذا لم تكن تجرؤ على إرسال مدد قد يساعد مصر على أن تنفض

---

(١) Ibid, p. 115

(٢) ملف ابراهام — الدوسيه رقم ٨-٤ — القاهرة فى ٢ فبراير ١٨٧٠ .

عن نفسها فروض الولاء للدولة ذات السيادة عليها . ولم يجرؤ من جانبه على أن يطلب حل المسألة بالطرق الرسمية ، خاصة وأن مصر لم يكن لها ممثلون سياسيون فى الخارج — ومن الطبيعى أن وزير تركيا المفوض فى واشنطون لم يكن ليتفاوض بشأن خلق قوة عسكرية لمصر من الجلى أنها قد تشجع الخديو على طلب الاستقلال التام .

وبالإضافة إلى كل هذه الاستعدادات ، غير إسماعيل كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية بجعلها عربية بدلا من كونها تركية ، وأصدر أمره باستبدال اللغة العربية باللغة التركية فى الدواوين والمصالح الأميرية ، وإبقائها مع الفرنسية لكتابة ما يصدر من الخارجية للمعية والداخلية والجهادية والمالية ، وجعل ما يصدر من الخارجية إلى المحافظات والضبطيات باللغتين الفرنسية والعربية (١) . هذا إلى إحلاله المصريين محل بعض الأتراك فى الادارة (٢) . وقد أدى كل هذا إلى إشاعة جو من القلق فى الآستانة — فالتمس عالى باشا من كامل بك قبوكتخدا (٣) الخديو أن يطلب منه بصفة ودية أن يقدم توضيحات عن تسلحه : أما اسماعيل فقد برر مسلكه بأنه يهدف إلى الدفاع عن نفسه بعد أن فكروا فى الآستانة فى خلعه .

---

(١) أمين سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ص ٨٤٧ .

(٢) أنظر أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية — الفصل الرابع .

(٣) بمعنى وكيل .

تسليم المدرعات

وقد قيل فى الآستانة إن قراءة الفرمان فى القاهرة لم تكن سوى مهزلة ، وأن الخديو لم يقرأه إلا ليكسب الوقت وينظم دفاعه (١) وصمم عالى باشا على أن يسحب من الخديو المدرعات التى أمر بصنعها فى تريستا والموانى الفرنسية ، على أن يكون مفهوما أن تركيا مستعدة كل الاستعداد لتسديد أثمانها. وكان رد اسماعيل أنه لم يتلق بعد من صانعى المدرعات حساب نفقاتها وأنه متى ما قدموه وسدد له الباب العالى ما سبق أن أنفقه وأخلى سبيله من كل مسئولية تالية فإنه يسرع بتسليمها إليه . ولما أدرك أن الصدر الأعظم مصمم على الحصول على المدرعات وأن الدول تسند الباب العالى فى هذا الإجراء؛ قرر أن يرسل عقود السفن إلى الآستانة — واختار مبعوثاً له فى هذه المسألة أبراهام بك الأرمنى ، وهو صهر لنوبار ، كان موظفاً فى الدولة العثمانية ثم تركها ليعمل فى خدمة الخديو . وكان إسماعيل قد أرسل ابراهام إلى الآستانة إبان الأزمة ، فاتهم بمحاولة إفساد الموظفين الأتراك واستمالتهم إلى صف الخديو ، واستدل عالى على ذلك بالأوراق التى وجدت لدى صهره المتوفى وشيكا ، وهى تدل على أن أسرته نفسها ليست بعيدة عن تأثير أموال مصر . كما ثبت أثناء الأزمة أنه قد أغرى اثنى عشر موظفا من رجال الباب العالى ، مالبثوا أن فصلوا من الخدمة ، كما طرد هو من عاصمة الدولة .

وقد ثار الصدر الأعظم لإيفاد أبراهام ، وصرح بأنه سيرسل رده إلى الخديو عن طريق الأمير حليم ، وأرسل تلغرافاً إلى إسماعيل يخبره فيه أنه لن

---

(١) Douin, II, p. 541

يستقبل ابراهام ، ولكن اسماعيل اعتذر وأبدى استعداده لأن يتوقف أبراهام في ازمير ، ومنها يرسل الوثائق إلى الآستانة عن طريق القبوكتخدا . ولكن خليل بك اقترح عدم التشدد في هذه المسألة « الصغيرة » وترك أبراهام يرسو على ضفاف البسفور الأوروبية . ووجدت الحكومة العثمانية في الحسابات التي قدمها إسماعيل عبئاً ثقيلا ، لأن الفوضى الناشبة في المالية العثمانية كانت مستحكمة . ولكن شرف الباب العالي وسمعته كانا داخلين في هذه المسألة — لهذا عقد قرض ؛ وفي أواخر فبراير ١٨٧٠ أخبرت الحكومة العثمانية الوالي أن البنك الامبراطوري العثماني قد تلقى أمرا بأن يدفع له ما يستحقه من نقود بشكل مباشر . وهكذا انتهت مسألة المدرعات (١) .

وانتهز اسماعيل فرصة وجود أبراهام في الآستانة للتفاهم مع الصدر الأعظم حول النقاط التي أثارها هذا الأخير في محادثاته مع القبوكتخدا . قال انه ليس لديه سوى خمسة عشر ألف جندي لا ثلاثين ألفا ؛ وأنه لم يجر سوى إصلاح وترميم الحصون الساحلية ؛ وأنه استبدل مدافع حديثة بما كان عنده من المدافع ذات الطراز القديم وفقا لما تقرر منذ سنتين (٢) كما نفى إسماعيل أنه قد اتفق مع عصابات من اليونانيين والبلغاريين لإشعال الثورة في بلغاريا والجبل الأسود واليونان ، وأنه تعهد بانفاق المال اللازم لهذا الغرض . وكان تعليقه على ذلك أنه عضو كبير في المجتمع الاسلامي ، ولا يقدم على عمل يكون بمثابة الانتحار ، وأن له ثقة كبيرة بأن الصدر الأعظم يفهم أن هذه الاشاعات

---

(١) Douin, II, p. 549

(٢) سلف ابراهام — الدوسيه رقم ٨-٤ بتاريخ ٢ فبراير ١٨٧٠ .

لا تستند إلى أساس من الصحة(١). ونفى أيضاً أنه طلب مائتى ألف بندقية من الخارج ، وقال إنه لم يطلب سوى مائة ألف ، وهو قدر لا يزيد على حاجة ثلاثين ألف جندى ، على اعتبار أن لكل جندى ثلاثة بنادق طبقاً للنظام العسكرى المتبع فى الدول كلها . وذكر أنه قطعاً للقيل والقال قد أوصى أخيرا بستين ألف بندقية (٢) .

ولكى يبرئ إسماعيل نفسه مما كان يعزى اليه ، قرر أن يطرد زعماء الثورة الكريتية ، فاستدعى قنصل اليونان وأخبره بأن كورونيوس وزملاءه غير مسموح لهم بالسكنى فى الامبراطورية العثمانية التى تعتبر مصر جزءا منها . وفى وائل مارس ١٨٧٠ أرسل أبراهام مرة أخرى إلى عاصمة الدولة (٣) ومعه رسائل موجهة إلى الصدر الأعظم ورسالة إلى السلطان. وقد عبر الاثنان عن سرورهما ورضاهما فى الوقت الذى وصلت فيه المدرعات من مصانعها وألقت مراسيها أمام قصر ضولمة بغجة واستقبلت بالاعجاب العام لأن مظهرها كان يفوق مظهر المدرعات التركية . وذهب السلطان لمشاهدتها ، ولما قرر الضباط الذين بحثوها من الداخل أنها حسنة قدم لعالى باشا هدايا نفيسة شكرا له على موقفه من الأزمة المصرية ـ التركية ، وعلى نجاحه الذى يعتبر تسليم المدرعات جزءا منه .

---

(١) سجل ٤١ عابدين — ملخص البرقية التركية رقم ٢٦٣ من الجناب العالى إلى ابراهام بك ، بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٦٠ .

(٢) نفس السجل — ملخص البرقية التركية الصادرة فى ١٤ فبراير ١٨٧٠ من الجناب العالى إلى كامل بك .

(٣) عن هذه البعثة انظر Douin, II, pp. 552 et seqq

وانتهز أبراهام فرصة وجوده فى الآستانة لكسب الأنصار للخديو ، فكان لابد له أن يتصل بالمحيطين بالسلطان فى القصر — ولم تكن هذه بالمهمة الهينة ، إذا كان يقطن القصر الامبراطورى مائتان أو ثلثمائة من الموظفين مختلفى الأنواع والرتب ، كانوا يحيطون بالسلطان ويكونون حوله حرسا قوياً ، ويعملون على ألا يقترب منه أحد ، فلا يستطيع أحد أن يراه باستمرار سوى الصدر الأعظم . ولكنهم كانوا يستطيعون أن يهمسوا فى أذنه فى الأوقات المناسبة بكلمات فى مصلحة من يدفعون الثمن ، أو ينقلوا إليه بعض المعلومات التى تفيدهم .

قرض الدائرة السنية (مارس ١٨٧٠)

وفى آخر مارس ١٨٧٠ عقد اسماعيل باسم دائرته السنية قرضاً يزيد على سبعة ملايين من الجنيهات بضمان الأراضى الأميرية وفائدة حقيقية باهظة تزيد على ١٣ ٪ ؛ ولما كان يعتقد أن القرض ذو صفة شخصية ، فإنه رأى عدم لزوم موافقة السلطان عليه . ولكن عالى باشا هاجم هذا الإجراء من وجهة النظر القانونية ، فكتب رأساً باسم الباب العالى إلى الحكومة الانجليزية ، الممثلة لمعظم الدائنين ، يحتج مقدماً على كل اتفاق مالى يمس مصر بالذات أو بالواسطة ولا يكون قد أقره السلطان(١). ولم تهتم كل من باريس ولندن بهذا القرض من ناحيته القانونية ، ولكنهما قررتا من الناحية الواقعية أنه مناقض للتعهد الذى قطعه اسماعيل فى عام ١٨٦٨ بعدم عقد قرض لمدة أربع سنوات . وبدا للغرب أن التمييز الذى قدمه الخديو بين الأموال العامة فى

(١) روذشتين ، المسألة المصرية ، ص ٥ .

مصر وبين أمواله الخاصة إن هو إلا تمييز اسمى أكثر منه حقيقي . وقد أدى هذا القرض إلى تفاقم الشك بين القاهرة والآستانة ، وأبدى السلطان لإليوت غضبه الشديد من الخديو ، وشكا الصدر الأعظم للسفير البريطانى من أن الخديو يتمادى فى سياسة التبذير المالى ، وأنه عقد — بالرغم من فرمان السلطان — قرضاً من واجب الباب العالى أن يحتج عليه .

وجر هذا القرض إلى شكاو أخرى — فقد أخذ على اسماعيل أنه طلب من أمريكا بنادق رمنجتون ، وأنه طلب من انجلترا مائة مدفع من الطراز الحديث ، وأنه طرد الضباط الأتراك واستبدلهم بأمريكان ، وأنه أراد أن يعمل تمثالا لابراهيم باشا فى قاعدته صورتان احداهما للقائد المصرى يستولى على عكا والأخرى لانتصاره فى قونية — وهذه الصورة الأخيرة تظهره يطأ الجنود الأتراك . كما ظلت الشكوك تحوم حول استمرار رغبة الخديو فى الانفصال — واستدل أعداء اسماعيل على ذلك بصلاته المستمرة ببلاطى روسيا والجبل الأسود ، وأخذ ذلك على محمل الاعتماد على المعونة الروسية لتحقيق حلمه (١) . ولكى يبرر اسماعيل مسلكه أرسل ابراهام مرة ثالثة إلى الآستانة لكى يقول إن وجود الضباط الأمريكان ان هو الا نتيجة اتفاق قديم ، وأن الخديو لم يطلب مدافع جديدة ، ولكى يمس مسألة القروض مسا مناسبا ، وأن يقول أن اسماعيل سيرسل قريباً ولى عهده الأمير توفيق ، ومعه بعض أخواته إلى العاصمة التركية بقصد تحسين العلاقات بينه وبين الباب العالى والقصر . وقد ذكر عالى باشا لابراهام أنه احتج على قرض

---

(١) Douin, II, p. 558

الدائرة السنية أداء لواجبه (١) ، حيث أنه لم يعلم بالهدف من هذا القرض ، ثم اقترح أن يصرح الخديو بأنه سيحضر بنفسه ، وبأنه سينزع عن قاعدة تمثال ابراهيم اللوحات التى تصور قدمه تطأ القوات العثمانية (٢) . وحين لم ينجح ابراهام فى تحقيق الهدف الأساسى من رحلته ، أى جعل الباب العالى يسحب احتجاجه على قرض الدائرة السنية ، اقترح على الخديو أن يتوجه بنفسه إلى الآستانة .

وقد رجا اسماعيل القنصل الفرنسى أن يطلب من وزير الخارجية الفرنسية أن يسنده فى الباب العالى لكى تسحب الحكومة العثمانية احتجاجها ، وقال إن قرض الدائرة إن هو إلا قرض على أملاكه الخاصة ، وأنه لا توجد فى الفرمانات جملة واحدة تمنعه من التصرف فى أملاكه الخاصة . وكانت الحكومة الفرنسية حساسة لعلاقاتها بمصر ، فاشتركت مع الحكومة الانجليزية فى لوم الخديو على استخدامه ضباطاً أمريكان بصفتهم خبراء لجيشه ، واحتج قنصلا الدولتين على ذلك بشدة وبصفة غير رسمية . ولكنهما فشلتا فى التأثير على الخديو لكى تسترجعا السيطرة على تدريب الجيش المصرى ووضعها فى أيد فرنسية وانجليزية (٣). وقد صرح الدوق دى جرامون لمدلسبس (١٧ مايو) بقوله : « بلغنا أن الخديو قد اتفق مع الولايات المتحدة من أجل خمسين ضابطاً وأنه قد أوصى بسفن حربية ومواد حربية وطربيدات ، وأنه قد عزم على

---

(١) ملف ابراهام — إلى رياض باشا بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠ .

(٢) Douin, II, p. 559

(٣) الوثائق الأمريكية ، ج ٦ ، رقم ٧ بتاريخ ٧ يوليه ١٨٧٠ .

أن يرفع علم الثورة على السلطان .... إن فرنسا علم الرغم من صداقتها لخديو مصر لا يسعها أن تؤيد هذه الخطة ، وستضطر إلى أن تنحاز إلى انجلترا وبقية أوروبا . فاذا وقع ما يخشى فان أمريكا بعيدة ، والخسارة لا تقع على مصر ولا على القناة بل على الخديو (١) » وقال مسيو اميل أوليفييه — رئيس وزراء فرنسا — لنوبار (١٧ مايو) : « قل لسموه باسمى — كصديق — أن هذه الأسلحة تثير القلق ، وأن الحكومة — ولا سيما الامبراطور — لا ترغب فى تعقيد الأمور ، وأن هذه الأسلحة توهن مكانة الخديو بدلا من أن تعززها » . كذلك صرح لورد ليونز لنوبار بأنه إذا لم تحل مسألة التسلح ، فقد تسفر عن متاعب وتعقيدات جديدة لا ترغب فيها أوروبا . » (٢)

حينئذ رأى اسماعيل أن يبرر موقفه فصرح لستانتون بأن هدفه هو وضع البلاد فى حالة دفاع لكى يتمكن من المقاومة إذا ما فكر الباب العالى فى عزله ، خاصة وهو يعلم أن الصدر الأعظم يريد انتقاص امتيازاته . كذلك برز تسليح السواحل بأنه كانت توجد فى مصر قبل عام ١٨٤٠ تحصينات تعدها الحكومات وفقاً لتقدم العلوم الحربية — فتحصين السواحل وشراء المدافع من انجلترا وأمريكا يتضمنان التمشى مع الفن العسكرى فى عصره ، ووجود ضباط أمريكان فى مصر لا يتضمن اجراء شاذا بحكم

---

(١) بيير كرابيتس ، اسماعيل المفترى عليه ، ص ١٩٣ .

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) الوثائق السياسية ، ٣٤-٣ — رسالة من نوبار من باريس بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠ .

أن تركيا ذاتها فيها ضباط أجانب . ولكى يثبت للقنصل الانجليزى حسن نيته صرح له بأنه أصدر الأوامر بوقف ارسال ما تبقى من المدافع فى الخارج (١) ورغم إصرار إسماعيل على عدم تسريح من لديه من الضباط الأمريكان الذين تعاقد معهم ، أو ارجاع ما اشتراه من المدافع ، فقد أوقف ارسال ما تبقى من المدافع ، وأصدر أوامره إلى الفنانين فى باريس بنزع الصور التى تحلى قاعدة تمثال ابراهيم . ثم قرر التوجه إلى الآستانة وفق ما أشارت به الدول وما أصر عليه عالى باشا .

رحلة اسماعيل الى الاستانة (٢)

وصل اسماعيل إلى الآستانة فى ٦ يونية ودون تأخير ذهب ليقدم فروض الولاء للسلطان . ولم يبد السلطان عبد العزيز أى سرور لاستقبال الخديو ، بل أوضح له أن أعماله تناقض أقواله ، وأخذ يعدد له كل الشكاوى المسجلة ضده ، ثم طلب منه أن يقنع وزراءه بأعمال تثبت صدق أقواله. وصرح عبد العزيز لاليوت بأنه ليس لديه سوى هدف واحد هو الاحتفاظ بعلاقات الود مع الخديو ، وأنه ليست لديه أدنى رغبة فى سحب أى امتياز منح له ولأسرته ، أو انقاص فاعلية هذه الامتيازات ، بل يود ألا يراه يتخطى الحدود التى رسمت له . وتوجه عالى باشا لزيارة الخديو فى قصره بأميركون وتعاتبا ثم تصافيا ، ولم يجد الخديو صعوبة فى أن يبين للصدر الأعظم

(١) نفس الملف ، رسالة موجهة إلى الكولونيل ستانتون بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٨٧٠ .

(٢) عن هذه الرحلة أنظر : Douin, II, pp. 573 et seqq

أن أخبار التسلح مبالغ فيها . وفى النهاية فاه عالى باشا بجملة لا تخلو من طرافة — فبعد أن نصح الخديو بأن أحسن وسيلة للتغلب على ما ينتاب علاقاته مع الباب العالى من صعوبات هى أن يحلاها سويا دون حاجة إلى التدخل الأجنبى الذى يعقد المشكلات بدلا من حلها ، قال له : « نحن فى حاجة إلى أن نغسل ملابسنا القذرة عائليا ، بدلا من أن نطلب معونة غسالين أجانب » .

ولمس اسماعيل معارضة قوية فى العاصمة بصدد مسألة الإصلاح القضائى — إذ أن لوائح المحاكم المختلطة المزمع انشاؤها كانت فى نظر ساسة الآستانة تعدياً على القوانين الأساسية فى البلاد وتغاضيا عن قانون الشريعة ، لأن روح الدين الاسلامى فى نظرهم لايسمح بأن يصدر غير المسلمين أحكامهم على رعايا الدولة العثمانية مهما قيل فى تبرير ذلك ؛ ولأن خضوع خانات القرم للقوانين الروسية كان مقدمة لانضوائهم تحت لواء الدولة الأرثوذكسية — وكذلك الحال بالنسبة إلى فرض القوانين الأوروبية على مصر (١). ولما كان الباب العالى لايستطيع أن يدخل المحاكم المختلطة فى تركيا ذاتها ، فقد كان يصعب على رجاله أن يجدوا مصر تحصل على شىء لم يكن هو ذاته قادرا على الحصول عليه . كما أن الحكومات الأخرى لم تكن تريد التنازل عن كل الميزات التى أضفتها عليها الامتيازات الأجنبية ، وعن النفوذ الذى استحوذ عليه قناصلها فى مصر — وكانت فرنسا على رأس هذه الدول (٢) . لهذا صمم الخديو على ترك مسألة الاصلاح القضائى حتى تتحسن الظروف .

---

(١) ملف ابراهام — ٨-٥ — بتاريخ ٣١ مارس ١٨٧٠ .

(٢) قال سوستييه : « ان الامتيازات سقالة ينخر فيها السوس ، ولكنها تحمل المصالح الفرنسية — ولهذا وجب تركها دون مساس » Sabry, Ismail, p. 239

وقد حققت رحلة الوالى أهدافها — فقد قضت على شكوك الباب العالى وجددت العلاقات الشخصية بينه وبين السلطان . ومما يدل على ذلك أن الحكومة العثمانية سحبت احتجاجها على قرض الدائرة السنية .

حرب السبعين

منيت الجيوش الفرنسية بهزائم ساحقة على يد العسكرية البروسية ، وانهارت الامبراطورية الثالثة : ولم يبد السلطان أسفا على مصير امبراطورية نابليون الثالث الذى كان قد شجع القوميات فى الشرق مما تسبب فى اتحاد الولايتين الدانوبيتين ، كما كان قد سند ثوار كريت ، وكان يبدو أنه قد شجع خديو مصر على قطع علاقاته بالباب العالى . وفى ٢٩ أكتوبر ١٨٧٠ خاطب المستشار الروسى جورتشاكوف حكومات أوروبا وأعلنها أن الحكومة الروسية تلغى كل ما تعهدت به فى صلح باريس بخصوص حيدة البحر الأسود — وكان بزمارك يسند روسيا ثمناً لحيادها أثناء حرب السبعين. حينئذ لاح شبح الحرب فى أفق السياسة الدولية ، واعتقد بعض ساسة الآستانة بضرورة للقيام بحرب وقائية بدل الانتظار السلبى للخطر الذى بات يتهدد الدولة من جديد ؛ إذ كان ساسة الباب العالى يعتبرون حيدة البحر الأسود أكثر ضماناً لسلامة الدولة من كل امضاءات ممثلى الدول ومؤتمراتهم . واعتقد إسماعيل أن نشوب الحرب معناه تفكك الامبراطورية العثمانية — ولما كان يخشى استغلال انجلترا لضعف فرنسا فتحتل مصر محافظة على طريق الهند فى حالة انهيار الامبراطورية العثمانية (١) ، فإنه أصدر الأوامر باستئناف التسلح

---

(١) الوثائق الأمريكية ، حـ ٦ ، المراسلة رقم ١٤ ، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٧٠

من جديد ودعا الاحتياطى وعمل على زيادة الجيش إلى ستين ألف مقاتل، وعرض على القنصل الأمريكى شراء مائة ألف بندقية رمنجتون فى الحال من الولايات المتحدة (١).

ولما طلب ستانتون من الوالى أن يقدم ايضاحات عن التسلح، كان رد اسماعيل ان الحرب أمر لا يمكن تجنبه، وأنه رغم عدم اعتقاده بأن تركيا فى حالة مقاومة لروسيا، فان موقفه كأمير مسلم يجبره على الاستعداد لمساعدة سيده، وأنه ليس لاستعداداته أى هدف آخر. وأضاف أن سلوكه يكون محاطاً بالشك ما لم يتسلح فى تلك الظروف، ثم أكد لقنصل انجلترا العام أنه قد بلغ الباب العالى بتسلحه. ولكن دوائر الباب العالى كانت تعتقد أن الوالى على اتصال بروسيا، وأنه يهدف إلى انتهاز فرصة الارتباك الدولى ليعلن استقلاله. وعثرت الحكومة التركية على برقيات وجهها وزير روسيا فى أثينا إلى زميله فى فينا، وكانت تمس نشاط قنصل روسيا العام فى مصر الذى كان يستند إلى تحريض سفير روسيا فى الآستانة — جنرال اجناتيف — الذى عهد إليه بأن يغرى الخديو بعقد حلف مع روسيا، وأن يقنعه برغبة الحكومة الروسية فى سند القوميات المختلفة فى الشرق ومساعدتها على نيل استقلالها. وقد جاء فى هذه الوثائق أن الخديو صرح بأن الحكومة الروسية بامكانها الاعتماد على موارد مصر، وأن قنصل روسيا العام — دى لكس — كان من رأيه أن من قبيل المجازفة أن يعلن الوالى تحديه صراحة للباب العالى، بل عليه أن يتظاهر بالاتصال بالسلطان وأنه يعرض عليه فرقة عسكرية تستطيع فى الوقت المناسب أن تحارب فى جانب المعسكر

(١) نفس الملف، المراسلة رقم ٣٢ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠.

الآخر . وفى النهاية أبدى الخديو استعداده لعقد حلف دفاعى مع روسيا، ثم أجرى اتفاقا وقعه رئيس مجلس شورى النواب قبل إرساله إلى بطرسبورج. وأعلن عالى باشا عدم شكه على الإطلاق فى صحة هذه الوثائق التى توضح تآمر الخديو بشكل سافر، ولكن سير هنرى اليوت عبّر عن شكه فى صحتها. وأعلن القسم الشرقى بوزارة الخارجية الروسية أن مثل هذا الاتفاق مستحيل(١). وأياكان الحال فقد كان ينظر إلى روسيا فى مصر باعتبارها حليفة البلاد فى حالة تمخض المسألة الشرقية عن حوادث عنف وحرب (٢).

ثورة عسير

وقد بددت هذه الحادثة جو التفاهم الذى أشاعه الخديو خلال الصيف، وما لبثت الأحداث أن زادت فى تعقيد الموقف. فقد ثار أهل عسير خلال شهر نوفمبر ١٨٧٠ وهددوا المراكز التى كان يحتلها الأتراك فى اليمن، فصمم الباب العالى على إرسال بعض السفن إلى البحر الأحمر، وعليها جيش يتكون من اثنتى عشرة فرقة وبطارية ميدان. وأعلن عالى باشا أن لوالى مصر أصبعا فى القلاقل التى أثارتها قبائل عسير، وصرح بأن حملة البحر الأحمر ستكون فى نفس الوقت بمثابة إرهاب للسكان الثائرين فى عسير وللوالى نفسه. وفى أواخر ديسمبر صرح عالى بأنه مقتنع بأن للخديو وشريف مكة يدا فى إثارة ثورة عسير. ورغم نفى إسماعيل لهذه التهمة

(١) نفس الملف، المراسلة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٠.

(٢) Douin, II, pp. 582-3

(٣) الوثائق الأسريكية، ج ٦، المراسلة رقم ٤١ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٧٠

فإن ستانتون كان يرى أن العلاقات القائمة بين الخديو وأمير عسير ودية للدرجة التى تبرر شكوك الباب العالى .

لهذا اعتبر إسماعيل إرسال القوات الى البحر الأحمر محاولة من جانب الحكومة التركية لتأكيد سلطتها فى ولايات الامبراطورية شبه المستقلة مما يهدد مصر بشكل مباشر . كان قد بدأ يقلل تسليحاته ويسرح قواته بعد أن أدرك أن مسألة البحر الأسود التى أثارتها روسيا ستحل ، وذلك بعد أن أخذ بزمارك بيد روسيا وروج لعقد مؤتمر فى لندن لحل المسألة عن طريق المفاوضة (١) ، ولم يلبث الخديو أن عدل مسلكه إزاء تحمس الباب العالى : قال إن أخبار الثورة قد بولغ فيها ، إذ كانت محصورة فى بعض القبائل شبه المستقلة المتاخمة لحدود اليمن فى شمال المنطقة الساحلية ، دون أن يكون لأمير عسير يد فيها . ومما زاد فى شكوكه أن الباب العالى تجنب استدعاء قوات مصر ، وأرسل مبعوثين خصوصيين إلى مصر لكى يشتروا ما يحتاج إليه الجيش من المواد الغذائية دون أن يطلبوا أية معونة من الحكومة المصرية أو أن يحيطوها علما بمهمتهم . وكان رد الصدر الاعظم أن الباب العالى لم ينس ما جرى فى كريت حين سحب الوالى القوات التى أرسلها فى الوقت

---

(١) Douin, II, p. 584

(٢) انتهى مؤتمر لندن فى ١٣ مارس ١٨٧١ بعد أن أصدر بروتوكولا ينص على إلغاء حيدة البحر الأسود ، وتقرير المبدأ الخاص بمعاملة كل الدول على حد سواء ومنع دخول السفن الحربية إلى البوغازين طالما أن الدولة فى حالة سلام ، مع السماح بدخول سفن الدول الصديقة فى حالة السلم إذا كان ذلك ضرورياً .

Holland, The European Concert in the EasternQuestion, pp. 227-7

الحرج (١) . وفى أواخر يناير ١٨٧١ أخذت السفن الحربية والقوات العثمانية تخترق القناة فى طريقها إلى البحر الأحمر ، وكانت السفن العثمانية ترسو باستمرار فى خليج السويس . واشتد قلق الخديو فاصدر أمرا ببدء أعمال التحصين حول خليج السويس وفى الساحل الجنوبى لشبه جزيرة سيناء . وقد شجعه الجنرال اجناتيف على ذلك ، وأرسل ينصحه بأن يستعد لحرب طويلة وأن يعقد معاهدات دفاعية — هجومية مع اليونان والصرب ورومانيا (٢) .

وفى أوائل ابريل أعان عالى لإليوت أنه علم من مصدر جدير بالثقة أن الوالى أخذ يتسلح من جديد ، وأن جيشه يتعدى بكثير القدر الذى نصت عليه الفرمانات . وأكد ستانتون أن الـــوالى ، بالإضافة إلى التحصينات المزمع إقامتها فى منطقة السويس ، يقترح إقامة تحصينات فى بورسعيد ، كما أن قطعا من المدفعية الثقيلة لا تنفك تصل من انجلترا ، وأنه برغم تسريح الخديو لجنده القدامى ، فان عدد الجيش كان يتعدى العدد الذى نصت عليه الفرمانات (٣) . واستاء الباب العالى لهذا كله ، وأرسل السلطان أمينه الأول — نورى باشا — إلى مصر ، وخوله حق الاحتجاج على استعدادات اسماعيل الحربية وتناقض تصرفاته مع ما قد تعهد به . وأكد اسماعيل لنورى أنه سرح الجزء الأكبر من قواته

---

(١) Douin, II, p. 585

(٢) Sammacro, Règne, p. 213

(٣) Douin, II, p. 588

فلم يبق منها سوى تسعة عشر ألفا تحت السلاح ، وأنه ليست لديه بندقية زائدة على العدد الذى يوافق عليه الباب العالى ، وأنه اقتصر على تحديد البطاريات الساحلية مستبدلا مدافع جديدة قوية بمدافعه القديمة . أما عن تحصينات السويس ، فقد فسرها بأنها لا تعدو أن تكون تنفيذا لما سبق أن أشارت به اللجنة الدولية . وبما أن القناة قد اكتملت ، فان من واجبه أن يعمل على سلامتها ، ولكن بما أن السلطان لا يرتاح الى ذلك ، فإنه سيعطى الأوامر بوقف العمل . وبالفعل أمر بايقاف التحصينات فى منطقة السويس كما أرسل المدافع فى سفن الى الآستانة . ولكن كان من المفهوم أنه سيبدأ تحصيناته من جديد فى الوقت المناسب (١) ، لأنه كان من المعروف أن السلطان ينوى انتهاز فرصة سقوط الإمبراطورية الثانية لكى يلغى الامتيازات التى حصلت عليها مصر (٢) .

وحين عاد نورى باشا الى الآستانة ، كان من رأى رجال الباب العالى أن رد الخديو لا يكفى ، بحكم أنه قد فهم تقرير اللجنة الدولية فهما خاطئا . وكانت الحكومة التركية شديدة الرغبة فى حماية قناة السويس بنفسها ، وذلك ببناء قلاع تحتلها القوات التركية . كما أخذت جريدة « اللفانت هرالد » تشن الحملة من جديد على ميزانية الحكومة المصرية وديونها ، وشاع أن سفنا عثمانية مدرعة ستزور سواحل تونس ومصر ، وسرت فى الباب العالى فكرة تقسيم مصر الى ثلاث ولايات تبقى إدارتها

---

(١) الوثائق الأمريكية ، ح ٦ " المراسلة رقم ٦٠ بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧١ .

(٢) وثائق عابدين السياسية — ٣-٣٤ — تقرير من الآستانة إلى الخديو بتاريخ ٨ يونية ١٨٧١ .

العليا وراثية فى أسرة الوالى ، على أن يحكم كل ولاية حاكم تركى يعينه السلطان ويرسله من الآستانة — وبهذا تتحطم سلطة الوالى وتتأكد سيادة الدولة تماما فى مصر ، ويكون لهذا الحل ما بعده فى أطراف الدولة الأخرى شبه المستقلة . وفى أواخر شهر يونية ١٨٧١ عقد الباب العالى قرضا قدره ستة ملايين من الجنيهات بضمانة ما تبقى حرا من الجزية المصرية وقدره ٤٠٠ ألف جنيه استرلينى (١) ، وذلك لسد عجز الميزانية والاستعداد للقضاء على الحركات شبه الانفصالية فى الإمبراطورية ، بما فى ذلك مصر .

ابراهام مبعوث الوالى الدائم فى الاستانة

وأدرك اسماعيل أن لا بد من وجود مبعوث دائم ماهر يستطيع أن يبرر سلوكه للسلطان باستمرار ويستميله الى صفه . وكان عبد العزيز شديد الشغف بكل من الطيور والحيوان شدة شغفه بالمال ، فحمل إليه أبراهام — الذى أصبح مبعوث الوالى الدائم فى الآستانة — بضعة حيوانات هى فاتحة ذلك السيل المنهمر الذى صدرته مصر إلى عاصمة الدولة. فمنذ ذلك الوقت أخذت تنقل إلى عاصمة تركيا أبقار وحشية وغزلان من السودان وطيور من باريس تدفع القاهرة حسابها ، وببغاوات ذات ألوان جميلة وديكه — الى غير ذلك ، لدرجة أن ما عثرنا على عدده

---

(١) كان قد سبق أن عقد قرضان فى عامى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ بضمانة الجزية المصرية — وكان قرض ١٧٨١ هو القرض الثالث من هذا النوع .

Vèlay, op. cit., pp. 231-2 & 341

فى الوثائق يكفى لإنشاء حديقة حيوان كاملة . وحين توجه أبراهام ليحمل رسالة الخديو إلى السلطان ، قال له الأمين الأول إنه سيبذل قصارى جهده للقضاء على المؤامرات التى تحاك ضد الخديو ، وطلب هدية من الخديو قدرها سبعة آلاف وخمسمائة جنيها (١) — وأول الغيث قطر ثم ينهمر .

وأخذ ابراهام يغدق الأموال على جرائد (الفاردى بوسفور) و(اللفانت تايمز) ؛ وأهم من هذا أنه استطاع أن يتفاوض مع جريدتى (اللفانت هرالد) و (تركيا) ، وأن يتفق مع رئيسى تحريرهما على المبلغ اللازم لكى تضع الصحيفتان حدا لحملتها على مصر . ولما كان إسماعيل على وشك إرسال رياض باشا إلى الآستانة للتفاوض فى مسألة الإصلاح القضائى ، فقد زوده بمبلغ مائة ألف جنيه استرلينى لتسليمها إلى السلطان . وبارح رياض مصر مزودا برسائل إلى السلطان والسلطانة الوالدة ونورى باشا ، هذا بالإضافة إلى المبلغ الذى طلبه نورى نفسه .

حينئذ كان عالى باشا يعانى المرض ، فأخذ الجميع يستعدون لوفاته ، خاصة وأنه كان يجمع فى يديه مقاليد الصدارة العظمى ووزارتى الداخلية والخارجية : فحصل خليل بك ، أحد أعداء اسماعيل ، على إجازة من منصبة كسفير فى فينا ، وقصد العاصمة ليرشح نفسة لوزارة الخارجية . وعمل إسماعيل على رشوة الصدر الأعظم المرتقب محمود باشا

---

(١) سلف ابراهام — ٨/١٢ — من سمو الخديو إلى ابراهام بك بتاريخ ١٧ يونية ١٨٧١ .

نديم وزير البحرية والحربية ونجح فى ذلك بالفعل (١) . وكان ترشيح عالى لخليل بك آخر ما قام به — فقد رفعه السلطان إلى مرتبة المشير . وفى ٩ سبتمبر لفظ عالى انفاسه الأخيرة . وقد أعطى موت عالى باشا فرصة لإجناتيف لكى يستحوذ على نفوذ كبير لدى السلطان ، إذ وعده بمساعدة الإمبراطور إسكندر الثانى . ولما كان إجناتيف يعامل عبد العزيز باحترام زائد وباظهار الإخلاص له ، فانه حاز ثقته بحيث أعلن أنه ليس له من صديق سوى السفير الروسى (٢) .

ولا شك أن كلا من إسماعيل وعبد العزيز قد سر لوفاة عالى باشا : فالخديو كان يجده حجر عثرة فى سبيل تحقيق أهدافه ، على حين أن الصدر الأعظم الراحل كان يشل حركة السلطان بشخصيته المسيطرة . وها قد توفى فليستأنف إسماعيل جهوده بالتأثير المباشر فى السلطان الذى لن يعترضه من يحول بينه وبين ممارسة الحكم المطلق بعد اختفاء عالى وفؤاد من مسرح السياسة التركية .

---

(١) أنظر : بيير كرابتيس : اسماعيل المفترى عليه ، ص ١٦٧ وما بعدها .

(٢) De la Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman, pp. 565-6

الفصل الثامن

توطد العلاقات بين الخديو والسلطان وفرمانا ١٨٧٢ و ١٨٧٣

محمود نديم

تنفس السلطان عبد العزيز الصعداء بعد وفاة عالى باشا وانساق فى طريق الحكم المطلق ، فأخذ حتى أواخر حكمه يولى صدوراً عظاما معظمهم ممن لم يكونوا شيئا يذكر ، وكان مصير من يتعرضون منهم للسلطان بالمعارضة هو العزل. وكثرت إجراءات العزل والتولية واضطربت الإدارة الحكومية وتفشت الفوضى فيها . ومرجع ذلك كله إلى مزاج عبد العزيز العصبى وتقلبه بين الرضى والسخط واستغلال حاشيته ذلك فى الآستانة — وهكذا قيل عنه . إنه يعزل وينفى ويغير رأيه عشر مرات فى اليوم . يضاف إلى هذا أن حاجة السلطان إلى المال واتجاه والدته إلى استغلال النفوذ مما ساعد على تفشى الرشوة والإكثار من العزل والتولية ، مما أدى إلى استياء ممثلى الدول الضامنة لسلامة تركيا ، وخاصة انجلترا.

وتولى الصدارة العظمى بعد وفاة عالى محمود نديم باشا الذى كان حظيا لدى السلطان حين كان وزيرا للحربية والبحرية — فقد

---

(١) ملف ابراهام ٨-١٧ — بتاريخ ٦ نوفمبر ١٨٦٧ .

كان عبد العزيز أكبر المساهمين فى الشركات التجارية واستطاع محمود نديم أن يسير أمور الشركة لمصلحة السلطان . ولم يكن محمود نديم قد بارح الأمبراطورية ، ولم يتعلم لغة أجنبيـــة ، وكان يخشى الذكاء والعلم والثقافة الواسعة ومعرفة بواطن الأمور — فهى كلها تؤدى إلى مراقبة أعماله ومحاسبته على إسرافه (١) . وقد حاول فى بداية عهده أن يواصل سياسة عالى الحـــرة ؛ ولكن عبد العزيز أرسل إليه خطا شريفا يلفت نظره إلى وجوب مراعاة التقاليد والعادات القومية ، فما لبث محمود نديم أن استغنى عن أعوان سلفه وبات سندا للرجعية والحكم المطلق ، خاصة وأن السلطان قد انشغل بمسألة الوحدة الإسلامية وكان يرى أن لا بد للعنصر الإسلامى من أن يستمد قوته من انطوائه على نفسه وتخلصه من كل العناصر التى تسبب انحرافه ، وبذلك يمكن إيجـــاد دولة اسلامية قوية . وفسرت أوروبا هذا الاتجاه بأنه رجوع إلى الدين والتقاليد بمعناها الضيق (٢) .

وأولى المسائل التى واجهت إسماعيل بعد تعيين محمود نديم هى الحيلولة دون تولى خليل بك لوزارة الخارجية ، فكلف أبراهام بمنع هذا التعيين بنشاطه ومساعدة معارفه ونقوده (٣) . وكان لخليل أصدقاء فى القصر ، كما كان السلطان معجبا به على أثر مقابلته له بعد رجوعه

(١) أحمد أمين : زعماء الاصلاح ، ص ٢٦ .

(٢) Engelhardt, op. cit., II, p. 100, p. 119

(٣) سلف ابراهام — ٨-١٥ — بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٧١ .

من فينا . ولكن ميوله السياسية المعادية لروسيا جلبت عليه عداوة الجنرال إجناتيف — وقد وافق الصدر الأعظم على الامتناع عن ترشيحه دون إظهار رأيه صراحة خشية أن يشك السلطان فى علاقاته المالية مع خديو مصر.
ولم يتردد الخديو فى أن يطلب من محمود نديم أن يسدى إليه بعض الخدمات ، وفى مقدمتها مسألة الإصلاح القضائى ورغبته فى إبعاد خورشيد باشا عن الآستانة. وكانت المفاوضات المتعلقة بالإصلاح القضائى قد تعطلت بسبب حرب السبعين ؛ وانتهز الخديو فرصة سقوط فرنسا لاستئناف المفاوضات — وكان ذلك يستلزم موافقة الباب العالى . واستطاع محمود نديم . برغم سيطرة الكثيرين على السلطان وتشويههم الإصلاح القضائى أمامه ، أن يفهم عبد العزيز أن هذه المسألة حيوية بالنسبة إلى مصر فسمح له بانهائها (١) . وطلب محمود نديم من الخديو ٦٠ ألف جنيه تركى لنفسه ، و ١٠٠ ألف جنيه للسلطان (٢) لكى تتم الموافقة بصفة رسمية . ولم يبادر الصدر الأعظم بالحصول على موافقة الباب العالى على مسألة الإصلاح القضائى ، بل لام الخديو لعقـــده دين المقابلة الداخلى دون استشارة الباب العالى — وهدفه من ذلك الحصول على ٣٠ ألف جنيها من الخديو (٣) .

---

(١) سلف ابراهام — ٨-١٦ — بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٧٨١ .

(٢) نفس الملف — بتاريخ ٢٦ اكتوبر ١٨٧١ .

(٣) سلف ابراهام — ٨-١٧ — بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٧١ .

وكان محمود نديم يبرر مما طلته بأنه يخشى أن تتدخل الدول يوما ما ، فتطلب إدخال الإصلاح القضـــائى فى الولايات الأخرى ، وأن يتجه القضاة الأوربيون إلى تغليب مصلحة رعاياهم على حساب مصر وسكانها الوطنيين (١) . فى النهاية تسلم أبراهام الخطاب الذى يخول الخديو حق استئناف مباحثاته مع الدول ، وقال محمود نديم لأبراهام أن لديه أوامر من السلطان بأن يدعو الخديو إلى عاصمة الدوله : ولكن الخطاب الذى دفع الخديو فى سبيل الحصول عليه كثيرا من الأموال لم يكن موافقاً للنص الذى اقترحه الخديو ، وإن يكن يحوى الجوهر أى تأكيد الموافقة التى سبق أن منحها عالى باشا على التفاوض مع الدول وفق المشروع الذي أقره الباب العالى — وأرسل إلى أبراهام يكلفه بأن يسلم محمود نديم الثلاثين ألف جنيها المتبقية من المبلغ المتفق عليه . وتمهد السبيل لرحيل الخديو إلى العاصمة التركية ، فقصد إليها فى الأسبوع الثالث من شهر يونية ١٨٧٢ وزار السلطان ووزراء الباب العالى والسلطانة الوالدة أيضا . واغتنم إسماعيل فرصة احتفال السلطنة العثمانية بتبوء عبد العزيز عرش الخـــلافة وأقام فى قصره بأمير كون معالم ابتهاج فاخر ختمهـــا بوليمة خاصة بالسلطان . وتوج ذلك كله بأن قدم إلى عبد العزيز طقم سفره بديعا من صنع باريس كل آنيته مصنوعة بالذهب المرصع بالحجارة الكريمة — وقد استعمل فى تزيينها من الماس

---

(١) سلف ابراهام — ٨-٢٣ — بتاريخ ١١ مايو ١٨٧٢ .

(٢) سلف ابراهام — ٨-٢٣ — بتاريخ ١١ مايو ١٨٧٢ .

وحده نيف وخمسة الآف قيراط (١) .

رفع الحظر على الديون

بارح الخديو العاصمة التركية فى ٣٠ يوليه ، وفى اليوم التالى خلع محمود نديم باشا أمام الضربات التى وجهها إليه مدحت باشا زعيم المتذمرين فى تركيا وأكبر نصير للحركة الدستورية فيها . فرغم أن محمود نديم كان يستند إلى رضى السلطان ، فانه لم يهتم بالرأى العام على الإطلاق مما أدى إلى كرهه ، وخاصة وأنه كان يسىء التصرف فى كل فروع الإدارة ويعـــزل الموظفين الذين يبزونه كفاءة — ومن هؤلاء مدحت الذى أحرز شهرة كبيرة حين كان حاكما لولايتى الدانوب وبغداد . فقد حاول محمود نديم أن يوغر صدر السلطان ضده متهما إياه باستغلال منصبه ، فأقاله من ولاية بغداد ونفاه إلى آسيا الصغرى . ولكن مدحت تغلب على هذه العراقيل وأصبح واليا على أدرنة . وكما جرت العادة عند كل تعيين جديد ، توجـــــه مدحت إلى القصر لمقابلة السلطان واستطاع اكتساب ثقته وأن يوغر صدره ضد محمود نديم بتجريح نظام حكمه ولفت نظره إلى سوء نتائج كثرة العزل . وكان مدحت بليغا فى حديثه ولبقا فاستطاع أن يؤثر فى السلطان .

وهكذا تحت ضغط الحوادث أبعد الصدر الأعظم صديق السلطان لأنه كان يمده بما يشاء من أموال الدوله ، وصديق الحاشية وسفير روسيا وذوى المناصب من رجال الدين ، وعين مدحت باشا صدر

(١) الأيوبى ، ﺣ ١ ، ص ٤٥٣ — ٤ .

أعظم وهو المكروه من كل هؤلاء والمحبوب من الطائفة التى تسعى إلى الإصلاح . ورحبت كل الطبقات بخلع محمود ، وانتشرت المظاهرات الشعبية فى الشوارع ، وتبودلت البرقيات بين شتى أنحاء الإمبراطورية تسجل التهانى المتبادلة . وما استقر مدحت فى الحكم حتى أعاد المنفيين الذين نفوا لاتهامهم بمشايعة حركة الإصلاح وأعاد توطيد ميزانية الدولة على أساس ثابت لا أساس صورى كما فعل محمود نديم ، وضيق على السلطان عبد العزيز وحاشيته فلم يمدهم بالمال الذى يشتهون ، وبت فى المسائل الخارجية بما أصلحها . وتوجه إلى الإصلاحات مستأنفا بذلك ما انقطع من مجهود عالى باشا فى ذلك العصر القصير المظلم الذى قضته تركيا تحت حكم محمود نديم .

رجع الخديو إلى مصر فى ٤ أغسطس بعد أن نمى إلى علمه خلع محمود نديم — وكان قد ترك وراءه فى العاصمة التركية نوبار ليتفاوض فى أمر الإصلاح القضائى وأبراهام للاتصال بالقصر : وأبدى السلطان لأبراهام رغبته فى إقامة علاقات مباشرة مع الخديو دون وساطة من الباب العالى ، بشرط ألا يبدر عن الخديو ما يبعث على الشكوى أو يقحم أوروبا فى شئونه (١) . وأبدى إسماعيل استعداده لهذا ، ثم خاطب السلطان بشأن سحب فرمان ١٨٦٩ بإصدار خط همايونى يجعل مفعوله لاغيا (٢). ووافق السلطان وطلب نصف مليون جنيه فى مقابل

(١) ملف ابراهام — ٨-٢٦ بتاريخ ١٥ أغسطس ١٨٧٢ .

(٢) ملف ابراهام — ٨-٢٦ — بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٧٢ .

ذلك (١) . وحمل أبراهام مائتى ألف جنيه الى القصر ، مع كميات من العصافير (٢) . وفى النهاية صدر الفرمان بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٨٧٢ (٣) . حقيقة إن الفرمان الجديد قد ألغى فرمان ١٨٦٩ ، وأكد للخديو كل المزايا التى سبق أن منحت له ، الا أنه لم يكن واضحا فى اشارته الى القروض وطلب الخديو أن يكون حقه فى الاقتراض معترفا به بوضوح باصدار خط شريف يوضح الفرمان . وطلب السلطان ربع مليون جنيه فى مقابل الخط الجديد ، وتعددت مطالب رجال القصر حتى بلغت ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، ووافق اسماعيل بشرط ألا يكون الخط مقيدا بتحفظات . وفى ٢٥ سبتمبر صدر الخط المطلوب (٤) — وكانت قراءة فرمان ١٠ سبتمبر قد تأخرت إلى حين صدور الخط الشريف . وما أن وصل الياور الذى يحمل الخط حتى قرئ الفرمان باحتفال رسمى فى القلعة شهده الخديو والأمراء والوزراء وكبار الموظفين وكبار رجال الدين والهيئة القنصلية والأعيان من الأوروبيين والمصريين .

---

(١) نفس الملف بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٨٧٢ .

(٢) ملف ابراهام — ٨-٢٧ — بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٧٢ .

(٣) انظر الملحق ٧ .

(٤) دفتر ٤٣ عابدين ، المراسلة ٢١٢ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٨٩ — صورة الفرمان الشاهانى الوارد بالتلغراف من إبراهام بك .

وقد أبدى هنرى إليوت أسفه لأن الخط قد أرسل إلى الخديو دون علم الصدر الأعظم أو استشارته ، مما يشكك فى قيمته : فهو مقترن باسم سلطان معين لا بالحكومة العثمانية (١). وأبدى مدحت بروداً إزاء عمل تم دون مشاركته ، وأحس الخديو أن الصدر الأعظم يرغب فى التعدى على سلطاته والمساس بوضع مصر ، فأصدر أوامره إلى ابراهام بأن يعمل على إبعاده عن الصدارة ، وإبعاد خليل عن الخارجية — وكان قد أصبح وزيرا لها . وطلب السلطان ثمن إقالة مدحت ، برغم أنه قد بيت النية على خلعه لأسباب شخصية محضة . فقد سار مدحت على نمط جديد فى وزارته التى لم تدم سوى ٧٥ يوما — فقد كان لا يسلم لسيده ولا يسمح له بما سمح له به محمود نديم : وهذا نمط لم يألفه عبد العزيز ، فقد ألف فى عهد الصدارة السابقة أن طاعته غنم وإشارته حكم . ووافق إسماعيل على دفع مبلغ ١٢٥ ألف جنيها فى سبيل الإطاحة بمدحت وخليل . وفى ١٧ أكتوبر خلع مدحت ولم يتردد إسماعيل فى دفع المبلغ المطلوب .

خليل باشا

اشتد عداء اسماعيل لوزير الخارجية خليل باشا ، خاصة وأن الأخير خطب بنت مصطفى فاضل وأنعم عليه السلطان عبدالعزيز بوسام المجيدية. وطلب السلطان ٣٠٠ ألف قنصليد (٢) فخلع خليل. والحق أن خليل منذ تعيينه وزيرا

---

(١) الكتاب الزرق — المراسلات الخاصة بفرسان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ — المراسلة رقم ٤٧ من اليوت إلى جرانفل.

(٢) عثرنا على وثيقة تذكر أن مليون قنصليد = ٦٨٠ ألف جنيه تركى .

للخارجية قد أثار مخاوف السفارات الأجنبية . فهو ذو شخصية قوية ، قليل الاتجاه إلى التحرز والمداراة ، يعالج المسائل الحساسة فى السياسة الشرقية بإجراءات حاسمة . وكان خليل يعارض الامتيازات الأجنبية وتدخل الدول فى شئون تركيا الداخلية ، واستكمال الاستقلال المحلى الذى تمخض فى بعض الولايات عن تقوية نفوذ أوروبا على حساب تركيا . ولم يقر خليل الوسيلة التى حصل بها الخديو على فرمان ١٨٧٢ . وكان من رأيه أن الخط الذى أرسله السلطان إلى الخديو لا يستند إلى أساس قوى ، لأنه لم يقيد فى سجلات الباب العالى وفق ماتنص عليه قوانين الإمبراطورية . ولكن سير هنرى إليوت رجاه ألا يستمسك بهذا الرأى لأن السلطان قد أعطى كلمته للوالى (١) .

كما أعقب عداء خليل باشا لروسيا تآمر إجناتيف الذى تضامن مع الخديو فى طلب عزله . وعزا خليل القلق الناشب فى جهاز الحكم العثمانى إلى سقوط فرنسا التى كانت سفارتها قد سندت رشيد وعالى فى تحقيق الإصلاح رغم القصر . لهذا بدأ السفير الفرنسى بالاتفاق مع سير هنرى إليوت يتصلان بسفراء الدول التى ضمنت الوضع الداخلى فى تركيا — باستثناء السفير الروسى الجنرال إجنايتف — لاستصدار أوامر من حكوماتهم بالتدخل لدى السلطان للقضاء على الفوضى الحكومية فى تركيا . وعمل على شد أزر خليل والقضاء على مؤامرات إجناتيف ، فلم يستطيع السلطان أن يفى بالوعد الذى قطعه لاسماعيل فيما يتعلق بخلع خليل رابع أيام عيد الأضحى .

(١) الكتب الزرق السابقة — المراسلة رقم ٥٢ — من اليوت إلى جرانفل بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٧٢ .

.ودفع إسماعيل نصف مليون قنصليد(١) وعزل خليل باشا فى ١١ مارس ١٨٧٣ .

فرمان ٩ يونية ١٨٧٣

بعد أن أقصى خليل باشا عن وزارة الخارجية التركية تمهدت الظروف لكى يحاول الوالى أن يحصل من السلطان على امتياز نهائى يشمل كل الامتيازات التى سبق له الحصول عليها . فاستعد لزيارة عاصمة الدولة ، ثم غادر القاهرة فى أواسط مايو . وبعد أن أقام بالاسكندرية أياما ريثما جمع لـه وزير ماليته نحوا من مليون جنيه وأجرى له وكيله فى الآستانة عملية مالية أنتجت ثلاثة ملايين جنيه أخرى ، أقلع إلى الآستـانة وجيوبه مفعمة . حقيقة لقد منحه فرمان العام الماضى والخط الشريف كل ما تاقت إليـه نفسه من الاستقلال المالى وما يستتبعه من استقلال إدارى ، إلا أنه بات يبتغى أن يتخذ ذلك المنح شكلا قانونيا وأن يصدر فرمان ثالث يحتوى على كل ما ضمنته له الفرمانات السابقة ، وبعد أن يدرجه فى سجلات الباب العالى تحاط الدول الأوروبية علما بمحتوياته وتحمل على التصديق عليه رسميا حتى لا يهدده الباب العالى من جديد ، فلا يعود القلق على الوراثة وعلى الحكومة المصرية الداخلية واستقلال البلاد الذاتى يشغل تفكيره ويلقى االاضطراب فى الاعمال كما فعل قبيل الاحتفالات بافتتاح قناة السويس (٢)

(١) قال خليل : « لقد توصل الخديو إلى خلعى بأن دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيها أعطاها لزيور بك التشريفاتى ، ولو أعطانى هذا المبلغ لقدست استقالتى من نفسى .» ملف ابراهام — ٨-٣٤ — المراسلة بتاريخ ٧ ابريل ١٨٧٣ .

(٢) الأيوبى ، حـ ١ ، ص ٤٥٦ .

وأنفق الخديو فى الآستانة عن سعة : أعطى السلطان ٦٨٠ ألف جنيه تركى.(مليون فنصليد) وفاض على شتى الموظفين . ثم صـــدر الفرمان الشامل ، وصحب صدوره إغداق الخديو على موظفى القصر والباب العالى . وبغض النظر عن النقود المقدمة للسلطان شخصيا ، أهدى الخديو هدايا ووهب هبات بما قيمته نصف مليون جنيه تقريبا أنفقت بموافقة السلطان (١) . وحين صدر الفرمان قابل سفير إنجلترا الصدر الأعظم وقال له إن اعطاء تركيا امتيازات لمصر يترتب عليه إعطاء امتيازات إلى إمارة الصرب والإمارتين الدانوبيتين ، فأجابه الصدر الأعظم بأن هنالك فرقا بين مصر وتلك الإمارات لأن خديو مصر يحضر بنفسه كل عام لعرض صدق عبوديته للسلطان والإعراب عند ارتباطه ، أما بك الصرب فحين يقترح زيارة الآستانة يطلب شروطا وضمانات ، ولأن قوة مصر قوة للدولة لأنها تستمد منها العون فى كل وقت بسبب ما بينهما من وحدة الملة وقوة الروابط (٢) .

وقد كان هذا الفرمان الشامل مهيمنا مصادقا على كل الفرمانات والخطوط الشريفة الممنوحة لمحمد على وخلفائه ، ومدخلا عليها تحسينات وتوسيعات جمة ، وشارحا ما كان منها متعلقا بالوراثة وشكل الوصاية فيما لو كان الخديو قاصرا . ومنح إسماعيل بموجبه من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ومهما كانت مراميها ، وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد ،

(١) Douin, II, p. 727.

(٢) من المعية السنية إلى شريف باشا بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ١٢٩٠ .

وحق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء ، وحق بناء سفن حربية ما عدا المدرع منها . وبالاختصار لقد أعطى هذا الفرمان لإسماعيل حق تنظيم الإدارة المدنية والعسكرية والمالية فى البلاد طبقاً لما توجبه مقتضيات الأهالى – أى أنه توج مسعى إسماعيل إلى نيل الاستقلال الذاتى تتويجا نهائيا ، وجعل قيد ارتباطه بتركيا كأنه غير موجود : فهو ومعاهدة لندن (١٨٤٠) قد أرسى الأساس الذى استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ (١) . ومثل هذه المزايا لا يمكن الحصول عليها عادة إلا بحد السيف ، ويمكن القول بأنه لا يوجد على الإطلاق مثال لدولة أخرى حصلت على مثل هذه المزايا عن طريق المفاوضة (٢) . ورغم هذا فإن هذا الفرمان لم يعط مصر شخصية قانونية منفصلة عن شخصية الإمبراطورية العثمانية – إذ لم يفكر السلطان فى التنازل للوالى عن حقوقه فى السيادة على مصر ، بل سمح له بالتمتع بما لا يزيد على قسط منها (٣) . وتبدو قيمة هذا الفرمان فيما لو قارناه بفرمان ١٨٦٧ – فلم يرد فيه ما ينص على أن القوانين الأساسية السارية فى مقاطعات الإمبراطورية الأخرى تطبق فى مصر ، كما لم ترد فيه فقرة التنظيمات العمومية التى نص عليها خط شريف جلخانة . وفى عام ١٨٦٧ لم يمنح الوالى سوى حق إجراء « تنظيمات داخلية » ولم يرد فيه نص « قانون » الذى ورد فى الفرمان الجديد ، بما فى ذلك من إشارة – ولو من بعيد – إلى

(١) Rifaat, The Awakening of Modern Egypt, p. 115

(٢) Sammarco, Préçis, p. 221

(٣) Cocheris, la Situation Internationale de l'Egypte, et du Soudan, p. 48.

معنى السيادة . وسمح الفرمان الجديد للخديو بعقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية دون تعد على معاهدات الباب العالى السياسية . ولما كانت بعض المعاهدات التجارية المعقودة بين الباب العـــالى والدول الأوروبية ، وهى المعاهدات التى كانت تنطبق على مصر ، ينتهى أجلها فى عام ١٨٧٦ ، فقد كانت الدول الأوروبية فى حل من أن تتباحث مباشرة مع الحكومة المصرية فى شروط تجديدها — وهى ناحية لم ترد فى الفرمان القديم (١) .

راى ساسة اوروبا

علق سفير فرنسا فى الآستانة — فوجويه Vogüé — على الفرمان بقوله (٢) « لا حاجة بى إلى لفت نظركم إلى أن الأثر الأول لهذا الفرمان هو تعزيز الاستقلال الواقعى الذى تتمتع به الحكومة المصرية ، وهو يعلى مالها من مركز متزايد اكتسبته بموقعها الجغرافى وينمى ثروتها الداخلية . وعندى أن مركز الدائرة بالنسبة إلى الشرق يميل إلى الانتقال من شواطىء البسفور — وهو طريق ضيق لتجارة محلية — إلى ضفاف قناة السويس ، وهو الطريق المستقبل للتجارة الدولية ، وأن تطور مصر السياسى ليتبع هذا التطور الاقتصادى ».
أما سفير انجلترا سير هنرى اليوت فقد كان موقفه مغايراً — إذ كان يعتقد أن الوالى يود استئناف مشروع جده فى شبه الجزيرة العربية . لهذا اتفق مع السفير النمسوى وأفهما الحكومة العثمانية أن كل امتياز يمنـح للوالى فيما يتعلق باليمن سيعتبره حلفاء تركيا أمراً غير مرغوب فيه . ورغم أن الصدر

---

(١) Douin, II, pp. 730-1

(٢) اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص ٤٣ .

الأعظم أفهمه أن حكومته ليس لديها أدنى اتجاه إلى التنازل عن نفوذها فى بلاد اليمن ، فإنه لم يقتنع تماماً - ومما زاد فى شكوكه أنه اعتقد أن سخاء إسماعيل ومكثه الطويل فى عاصمة الدولة معناهما أنه لايزال يفكر فى مشروعات جديدة ، ولهذا اعتبر اليوت الفرمان الجديد بيعا لحقوق السلطان الذى أصيب بمرض المال (١). وعلق كونت أندراسى Andrassy - مستشار حكومة النمسا والمجر - على الفرمان بأنه يحتوى على امتيازات عظيمة الأهمية ، وبأن المستقبل سيوضح دون شك أن هذه الامتيازات تشكل ضربة قوية موجهة ضد تماسك الامبراطورية العثمانية، وأنه يبدو أن الدول المهتمة بالمحافظة على تماسك الدولة العثمانية وبعلاقاتها الراهنة بمقاطعة مصر لابد أن يكون لها حق البحث فيما إذا كان من الممكن الرضى عن وجود سلطان مستقل فى القاهرة (٢) . وكانت الحكومة النمسوية المجرية تخشى أن يؤدى ضعف الدولة العثمانية تحت وطأة الحركات القومية إلى سريان نفس الروح فى أملاكها ذات الخليط المتباين من الأجناس . ولما كانت مهتمة بعدم استقرار السياسة التركية وقلق إدارتها والفوضى المالية المتزايدة فيها ، فإنها رأت فى الفرمان الجديد ما ينعش أمانى الولايات الأخرى التابعة للسلطان ، وهو ما لا تنظر إليه النمسا بعين الارتياح (٣) . أما الحكومة الروسية فلم تبد أى امتعاض لازدياد سلطة

---

(١) Sammarco, Règne, p. 225 قدر اليوت قيمة الهدايا التى قدمها اسماعيل للسلطان والوزراء بمليون جنيه . Rifaat, op. cit., pp. 114-15

(٢) Douin, II, 735

(٣) Douin, II, pp. 735-6 Sammarco, Règn' pe. 226

الخديو ، بل عبر وزير الخارجية الروسية عن دهشته لفساد ذمة الباب العالى – فقد أنفق الوالى مليون جنيه استرلينى لكى يحصل على حقوق جديدة تجعله شبه مستقل ، مما يثبت أن تركيا تباع بالتجزئة (١) .

وعلى أى حال فقد عمل إسماعيل على حمل السلطان على تبليغ الدول التى ضمنت وضع تركيا بهذا الفرمان الجديد بشكل رسمى ، وذلك لكى يجعل الامتيازات الجديدة فى مأمن من تقلب السياسة التركية . وفى ٣ يولية ١٨٧٣ وجه وزير الخارجية التركية إلى ممثلى الباب العالى لدى الدول التى ضمنت سلامة تركيا مذكرة (٢) لإبلاغها إلى دولهم ، وأرفق بالمذكرة نص الفرمان وتلغرافاً إلى وزير خارجية كل دولة . ورجع إسماعيل إلى مصر فى ١٤ أغسطس ، ومكث بالإسكندرية ثلاثة أيام – وقرئ الفرمان رسمياً فى ١٦ أغسطس فى سراى رأس التين . وقبل هذا الاحتفال بساعة أزيح الستار عن تمثال محمد على بميدان القناصل ، وكان فى مكانه ولكنه مستور . وفى ذلك تلميح – ولو من بعيد – إلى أن الحفيد قد أكمل العمل الذى كافح جده فى سبيل تحقيقه .

(١) Douin, II, op. 736 Sammarco, op. cit., loc. cit.

(٢) Douin, II, pp. 737-8

الفصل التاسع

نهاية حكم اسماعيل

فتور العلاقات بين اسماعيل والسلطان عبد العزيز

دخلت العلاقات المصرية ــ التركية بعد فرمان ١٨٧٣ فى دور ركود نسبي ــ فقد حقق إسماعيل معظم ما كان يصبو إليه ، ولم يعد ثمة ما يدعوه إلى استمرار الإنفاق فى العاصمة التركية على المدى السابق ، بل إنه أخذ يتهرب من طلبات السلطان المتلاحقة بعد أن تفاقمت الأزمة المالية فى الدولة العثمانية . فحين أريد لمصر أن تشارك تركيا مصاعبها المالية كان رد ابراهام أن مصر تكتفى بمصاعبها الخاصة (١) . وليس معنى هذا أن الخديو قد نفض يديه من العلاقات الطيبة مع سيده السلطان ، بل إنه أخذ يتوخى الاقتصاد بعد أن علمته الأيام أن مطالب السلطان المالية لن تنتهى ، وأن لابد من تحديدها ، مع الإفادة مما أنفقه سلفا وما قد ينفقه لاحقاً من أموال محدودة .

وقد رأى إسماعيل أن فرمان مصر ١٨٧٣ قد سمح له بعقد الاتفاقات التجارية ، وأنه لا يستطيع أن يفى بذلك على الوجه الأكمل إلا إذا كان له قائمون بالأعمال لدى الدولة يسهرون على علاقات مصر ومصالحها ، وإلا فسيكون دائماً تحت وطأة القناصل الذين باستطاعتهم ، لو أرادوا ،

(١) سلف أبراهام ــ ٨-٤٢ ــ بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٧٤ .

أن يشكلوا الأخبار التى يرسلونها إلى دولهم بالشكل الذى يريدون . وقد أخبر إسماعيل أبراهام أنه لا يريد خطا سلطانياً ، بل فرماناً ترسل صيغته إلى مصر بالإضافة إلى منشور دورى لا يرسل إلى السفارات ، بل إلى ممثلى الباب العالى فى أوروبا لكى يحيطوا بفحواه ويبلغوه إلى الدول التى يمثلون تركيا لديها (١) وقد دهش السلطان من لقب القائم بالأعمال Chargé d'Affaires الذى طالب به إسماعل ، ولم يختلف موقفه منه عنه من الصرب التى كانت قد أرسلت أحد وزرائها لبحث إحدى المسائل الخاصة مع النمسا ، فقطع باستحالة وجود ممثل للصرب فى فينا لما يتضمنه ذلك من قدر من الاستقلال. ولما احتج الباب العالى لدى الحكومة النمسوية ، أجاب الكونت أندراسى بأنه لم يعترف بمبعوث الصرب باعتباره قائماً بالأعمال ، بحكم أنه رسول موقت بعث ليدلى بتوضيحات خاصة فى مسائل معينة (٢) .

وفى نوفمبر ١٨٧٤ أثيرت من جديد مسألة تعيين القائمين بالأعمال لدى الدول الأوروبية بعد أن كانت مدة معاهدة الباب العالى التجارية مع الدول الأوروبية قد أوشكت على الانتهاء وكان لابد من تجديدها . وفى هذه الحالة كان من حق إسماعيل أن يمارس بعض الحقوق التى خلعها عليه فرمان ١٨٧٣ الذى كان يخوله حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول . وانتهز الصدر الأعظم هذه الفرصة وقال لأبراهام بوجوب قيام الخديو ببعض التضحيات إرضاء للسلطان لكى يمنحه فرماناً جديداً يعطيه حق تعيين ممثلين تجاريين

---

(١) نفس الملف — بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٧٤ .

(٢) الوثائق الأمريكية — ج ٩ ، المراسلة رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢ يولية ١٨٧٤ .

لدى الدول الأوروبية (١) . ولكن السلطان كان لا يرغب فى تنفيذ هذا الاقتراح لأنه لم يكن يريد أن يمنح الخديو أيه امتيازات تمثيل واسعة النطاق حتى لا تطالب الصرب ورومانيا وغيرهما بمثل هذا الطلب (٢) — هذا فى الوقت الذى لم يعد فيه الخديو يلح على هذا الطلب الذى قد يكلفه ثمناً ما خاصة وأنه كان لديه مندوبون فى باريس ولندن وفينا وبرلين . حقيقة إن هؤلاء المندوبين لم تعترف بهم الدول اعترافاً رسمياً ، إلا أنهم كانوا يستقبلون ويصغى إليهم ويقومون بمهمة الخديو خير قيام (٣) .

شراء حقوق تركيا فى السودان الشرقى

كان إسماعيل منذ عام ١٨٦٥ يتبع سياسة نشطة فى شرقى البحر الأحمر القصد منها تأكيد سيطرة مصر على الشاطىء الإفريقى فيه ، على أن يبقى لتركيا الشاطىء الآسيوى . وكانت سواكن ومصوع قد دخلتا فى حدود السودان الشرقى فى عهد محمد على الذى استأجرهما من السلطان فى مقابل إيجار سنوى قدره ٢٥,٠٠٠ جنيها . وكان بقاؤهما ضمن الأملاك المصرية رهنا بذلك الايجار الذى لم يدفعه عباس الأول فسقط حق مصر فى امتلاك هذين الميناءين اللذين أعيداً إلى ايالة جدة (٤) . ولكن إسماعيل الذى رأى

---

(١) ملف ابراهام ٨ — ٥٢ — بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٧٤ .

(٢) نفس الملف بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٨٧٤ .

(٣) لنفس الوثيقة السابقة .

(٤) دفتر عابدين — المراسلة رقم ٥٩ : من أفندينا إلى معتمده فى الآستانة بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨١ .

إلحاقهما بصفة نهائية باملاك مصر استصدر فرماناً من السلطان فى عام ١٨٦٥ بإحالتهما إلى عهدته ، وجعلهما فرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر الوراثية وذلك فى مقابل زيادة الجزية إلى ٦٠٠ ألف جنيه .

وقد أراد رجال الباب العالى أن يتنازلوا لإسماعيل عن ميناء زيلع فعرضه الصدر الأعظم على أبراهام — وبعد مخابرات (مالية) صدر خط شريف (١) فى يولو ١٨٧٥ يعهد إلى الخديو حكومة هذا الميناء وملحقاته فى مقابل زيادة فى الجزية السنوية قدرها ١٥ ألف جنيه عثمانى . وكان ضم هذ الميناء كسبا لإسماعيل ، بحكم أن زيلع ميناء منطقة هرر التى اعتزم فتحها فى ذلك الوقت . وقد جعل إسماعيل من هذه البلاد محافظتين عرفتا بمحافظتى زيلع وبربرة — وبضم زيلع وبربرة امتدت سلطة مصر من سواحل البحر الأحمر إلى السواحل الشمالية لخليج عدن ، ثم وصلت بعد فتوح إسماعيل فى شرقى إفريقيا إلى رأس غردفوى على المحيط الهندى .

الازمة المالية

تفاقمت الأزمة المالية فى كل من تركيا ومصر فى أواسط السبيعينات من من القرن التاسع عشر ، وسار كل من البلدين ، كما سارت تونس وفارس، فى طريق الاستدانة والارتباك — فهى أوضاع اقتصادية واجتماعية تتسرب من الغرب إلى هذه المجتمعات القديمة وتتخذ فيها مكانها وتفرض عليها قوانينها . وفى ٥ أكتوبر ١٨٧٤ نشرت جريدة التايمز اللندنية فى صدر أخبارها

(١) انظر الملحق رقم ٩ .

برقية وردت عليها من الآستانة هذا نصها (١) : « قرر الباب العالى أنه منذ السنوات الخمس التى تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف أرباح سندات الدين العـام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات ٥ ٪ » — وكان هذا الخبر بمثابة إعلان إفلاس الحكومة العثمانية فاضطربت له أسواق لندن المالية اضطراباً شديداً وتعدى تأثيره السندات العثمانية إلى السندات المصرية الخاصة بديون إسماعيل . ولا شك أن ارتباط البلدين بعضهما ببعض فى أذهان الجمهور الأوروبى قد جعل الحكم عليهما واحداً ، فأوجس حاملو السندات خيفة أن يقتدى إسماعيل بالسلطان فيعلن إفلاسه هو الآخر ، مما كان له أثره فى علاقات الدائنين ودولهم بمصر فى السنوات القليلة التالية .

وحين باع الخديو أسهمه فى قناة السويس لإنجلترا فى أواخر عام ١٨٧٥ اعتبر الباب العالى نفسه قد جرح لعدم مخاطبته قبل عقد الصفقة . ولكن لما كان مصيره المالى والسياسى فى يد الحكومة الإنجليزية ، فلم يستطع الساسة الأتراك أن يعبروا عن غضبهم برفض الموافقة على عملية البيع . واعتبر جون برايت John Bright — قطب حزب الأحرار — عقد هذه الصفقة بمثابة أول ضربة موجهة إلى سلامة واستقلال الإمبراطورية العثمانية (٢) . وحين أرسلت انجلترا إلى مصر بعثة كيف فى أوائل عام ١٨٧٦ كان إسماعيل يخشى أن تؤدى إلى تدخل دول أخرى ، وبخاصة تركيا ، فتطالبه هذه الدول بايضاحات

(١) روذشتين : المسألة المصرية ، ص ١٠ .

(٢) Wilson, The Suez Canal, p. 53

رسمية أو تحاول ارسال بعثات مشابهة للتدخل فى إدارة مصر الداخلية(١) ومن هنا تصديه لهذه البعثة بالمقاومة. ولكن إنجلترا وفرنسا انفردتا بالنفوذ الواقعى فى مصر وفرضتا عليها مراقبة مالية ظلت باقية حتى الاحتلال البريطانى دون أن يجرؤ الباب العالى على تحدى الدولتين الغربيتين أو الاعتراض على الهيمنة الأوروبية التى فرضت على الادارة المصرية .

خلع السلطان عبد العزيز

وقد عم تركيا التذمر بسبب اسراف السلطان عبد العزيز ووقوعه تحت سطوة السفير الروسى الجنرال اجناتيف . وانقسمت البلاد انقساماً شديداً حول رغبته التى لم تفتر فى تعديل نظام الوراثة . وانتهز أنصار جمعية تركيا الفتاة تذمر الشعب لكى يقوموا بانقلاب جديد . كان على رأس الجمعية مدحت باشا ، وكانت تضم عدداً لا بأس به من الشبان المتحمسين وبعض من زاروا أوروبا من الأتراك وأنصار الحكم الدستورى وذوى الميول الوطنية المتطرفة . وأخذ الجميع يلوحون بأن لاصلاح للدولة فى ظل السلطان عبد العزيز — فلم يبق سوى تهيئة النفوس لخلعه ووضع الخطط المحكمة لانزاله عن العرش والتمهيد للدستور. وتم ذلك فى ٣٠ أغسطس ١٨٧٥ ، وبعد بضعه أيام وجد عبد العزيز مقتولا . وبويع السلطان مراد ، فأصبح مركز الخديو فى خطر ، لأن السلطان الجديد كان يميل إلى إلغاء فرمان ١٨٦٦ ،

(٤) وثائق وزارة الخارجية الانجليزية ٧٨-٢٠٣٨ — تلغراف من كيف إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ .

الخاص بنظام وراثة العرش (١) . على أنه لم تمض بضعة أيام حتى ظهر جنونه واختلط عقله ، فولى السلطان عبد الحميد بعد ثلاثة شهور وولى معه مدحت باشا الصدارة . ولم يلبث السلطان أن أقر القوانين وأعلن الدستور المؤسس على الشورى واشتراك جميع الرعايا فى تحسين شئون الدولة من غير تفرقة بين عنصر ودين . وعلى أى حال فقد سر المصريون لهذه التطورات — فحين وصلت الأنباء تحمل خبر خلع السلطان عبد العزيز ، قابلها المصريون بالابتهاج إذ اعتبروا الطريقة التى خلع بها السلطان نموذجاً للتخلص من حاكم مكروه كاسماعيل ذاته — « وكان المصريون يلعنون حكمه ويتمنون خلعه ، ونما هذا الشعور لديهم من جراء الضرائب المتزايدة يوما بعد يوم ، والعنف الشديد الذى كان يصطنعه جباتها »(٢) .

وهكذا بدأ عهد جديد فى تاريخ تركيا الداخلى وفى تاريخ علاقاتها بمصر . أما فى تركيا فقد بدأ عهد من الضغط والتجسس مما يميزه عن العصر السابق ولو أنه لا يقل عنه فى الرجعية والحكم المطلق . حقيقة أن السلطان الجديد قد وافق على الدستور ، ولكنه ما لبث أن انتهز فرصة هدوء الحالة فاتهم مدحت بأنه هو الذى حرض على قتل السلطان عبد العزيز رغم أن التقريرات الطبية قد أثبتت أنه مات منتحراً — واستغل هذا الاتهام لكى يقضى على الوزير المصلح ، فمهد بذلك لتحطيم المسئولية الوزارية وتركيز

---

(١) الوثائق الأمريكية — حـ ١٢ — المراسلة رقم ١١ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مصر) جـ ٥٨ — المراسلة رقم ٨ من بلزييه إلى ديكاز بتاريخ ١٠ يونيه ١٨٧٦ .

السلطة فى شخصه . وأحاط عبد الحميد نفسه بهالة من العظمة ، لدرجة أنه أخذ يستمسك بلقب الخلافة الذى لم يستمسك به رسمياً أحد أسلافه ، فاصطنع ألقاب الخلافة والإمامة وإمارة المؤمنين ، وكلها كانت قد ألغيت من كتابات السلطان الرسمية ، لأن الفقهاء الأحناف الذين كانوا يكونون مدرسة القانون التى أخذها السلاطين العثمانيون فى كنفهم أخذوا بوجهة نظر أن الخلافة لم تدم أكثر من ثلاثين سنة أى حتى قتل على بن أبى طالب ، وأنه جاءت بعد ذلك حكومات ملكية (١) . وبسبب هذا الاتجاه كان لابد أن يعلق السلطان عبد الحميد أهمية خاصة على السيادة على مصر — فالمصريون شعب إسلامى تعنى تركيا بضمهم إلى الجامعة الإسلامية التى تتزعمها وبالتدخل لحمايتها كلما مست الحاجة ، كما أنها مركز يستطيع منه أن ينشر الدعاية للجامعة الإسلامية فى شمالى إفريقيا ووسطها ، بالاضافة إلى أنها هى التى كانت ترسل الصرة والمحمل والغلال إلى الحرمين الشريفين فى بلاد الحجاز مهد الخلافة وذات الذكريات المتصلة بها وبالدين الإسلامى عموماً .

وفى أوائل عهد السلطان عبد الحميد حاول مدحت باشا أن يقنعه بالغاء فرمان ١٨٧٣ الذى لم يدرج فى سجلات الباب العالى . ولكن السفير البريطانى تدخل وأعلن أن السلطان السابق قد أعطى كلمته وأن هذا يكفى ، (٢) ، كما أن إغضاب الخديو لم يكن يتفق مع خطوط سياسة الجامعة الإسلامية التى امتلأ بها عقل السلطان عبد الحميد . لهذا تم تعيين أبراهام — الذى قبل إسماعيل

---

(١) سير توماس أرنولد : الخلافة (ترجمة جميل معلى) ، ص ١٠٠ .

(٢) Pears, Life of Abdul Hamid, p. 5.

تعيينه فى منصب القبوكتخدا — عضواً فى المجلس العالى ، وذلك مجاملة للخديو الذى يسره بالطبع تعيين وكيله الرسمى لدى السلطان عضواً فى الوزارة التركية (١) . وأرسل أبراهام يذكر أنه أصبح على علاقات طيبة مع السلطان الجديد الذى هو أميل إلى إقامة علاقات حسنة مع مصر (٢) ، فكلفه إسماعيل بأن يتوجه باستمرار إلى القصر وأن يضع نفسه تحت خدمة السلطان وأن يعقد صلات طيبة مع الوزراء (٣) .

الحرب الروسية التركية

فى يوليه ١٨٧٥ ثار بعض الفلاحين فى الهرسك والبوسنة على الأتراك سخطاً من جامعى الضرائب . وكان الحادث فيما يظهر بسيطاً ، ولكنه تضخم . وعجب الناس لضعف الباب العالى الذى لم يستطع القضاء على الاضطرابات . وبد أن الأمر لن يقتصر على تركيا وحدها : إذ كانت كل من روسيا والنمسا مهتمة برخاء البلقان — فالأولى رئيسة عائلة الأمم السلافية وحامية الشعوب المسيحية الأرثوذكسية فى داخل الامبراطورية العثمانية طبقاً لمعاهدة كينارجى . أما الثانية فكانت تضم عدداً كبيراً من السلاف ولهذا كانت حساسة لكل حركة خارجية تهدف إلى توسيع دائرة الجامعة السلافية — كما كانت تطمع فى ضم الولايتين الثائرتين(٤) . وأمام ضعف الأتراك

---

(١) سلف ابراهام ٨-٦٩ بتاريخ ١٧ أبريل ١٨٧٦ .

(٢) لفس الملف بتاريخ ٣٠ مايو ٨٧٦ .

(٣) لفس الملف بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٦ .

(٤) Cambridge History of British Foreign Policy, III, p. 92.

نهض النشاط الروسى وتألفت فى القرى البلقانية عصابات سرية لمقاومة الأتراك نظمتها الأخوة الروسية الأرثوذكسية ، فى الوقت الذى كان فيه الروس لا يزالون يهدفون إلى الاستيلاء على البوغازين أو أن يسيطروا عليهما أو أن يحققوا فكرة الوصول إلى البحر المتوسط بتحرير البلغاريين والصربيين.

ولم يعمل الباب العالى شيئاً للقضاء على الاضطرابات فاتسعت ، واشترك فيها متطوعون من البانيا والصرب والجبل الأسود . ثم ما لبثت أن شبت ثورة متأججة فى بلغاريا ، فأرسلت اليها تركيا قوات غير نظامية أمكنها أن تقمع الثورة بمنتهى الشدة . وفى ابريل ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على تركيا سعيا وراء سياستها التوسعية ، وزحفت جيوشها على البلقان والأملاك التركية فى آسيا . وكان الخديو قد أرسل فرقة إلى البلقان فى عام ١٨٧٦ لمساعدة السلطان فى القضاء على القلاقل الناشبة فى البوسنة والهرسك (١) . ولما كانت القوات المصرية لا تزال فى البلقان حين ساءت العلاقات بين روسيا وتركيا فقد طلب منه السلطان أن يعزز هذه القوات(٢) حينئذ كان من الصعب عليه أن يقرر ما يجب عليه عمله : إذ كان يخشى اغضاب السلطان ويدرك خطورة

---

(١) اندريه موروا : حياة دزرائيلى ، ص ٢١٩ .

(٢) حاول القنصل الروسى دى لكس أن يؤثر على اسماعيل حتى لا يرسل قواته إلى الصرب (٧٨-٣-٢٥٠ ، رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٨ يوليه ١٨٧٦) .

(٣) ٧٨-٢٦٣٢ — رقم ٨٣ من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٨٧٧ .

عدم تلبية مطالب الدول الأوربية . ففى حالة نشوب الحرب سيصبح موقفه حرجاً — ففيما لو لم تسنده فرنسا وانجلترا كان لزاماً عليه أن ينحنى لتلبية مطالب الباب العالى مهما كلفته من نفقات . ولما كانت الأزمة المالية قد حدته إلى تسريح جزء كبير من قواته ، فإن إرسال قوات جديدة لمساعدة تركيا كان يعنى تجريد مصر من القوات اللازمة للدفاع عنها . يضاف إلى هذا أن مركزه هو وأسرته كان أبعد ما يكون عن الاستقرار : فقـــد كانوا مكروهين ، فى الوقت الذى أدت فيه الضرائب المتزايدة إلى نشوب الثورة فى الصعيد — ولم تخضع إلا بعد اللجوء إلى القوات المسلحة (١) . ولما لم يستطع إسماعيل أن يقاوم ضغط الباب العالى بهذا الصدد ، فإنه عول على تعزيز قواته المرابطة فى البلقان . ولكنه من ناحية أخرى وعد بعدم المساس بالمبالغ المخصصة للدائنين الأوروبيين وبالمواظبة على الوفاء بكل التزاماته المالية إزاء أوروبا ، وبأن يفوض مجلس شورى النواب فى تحديد مدى مساعدة مصر لتركيا (٢) . وفى الخطبة التى ألقاها الخديو فى المجلس فى ٣٠ ابريل اتهم روسيا باعلان الحرب على تركيا ، وأعلن أن من واجب مصر أن تساعد السلطان . ثم طلب من النواب أن يحددوا المبالغ اللازمة لإعداد الحملة . ويتضح من هذه الدعوة الخاصة للمجلس ما أحرزه النواب المصريون من أهمية متزايدة فيما يتعلق بالشئون المالية — فقبل عام ١٨٧٧ كان حاكم مصر ، حين يحتاج إلى

(١) نفس الملف — رقم ٩٧ بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٧٧ .

(٢) رسالة فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٤ .

المال ، يفرض مزيداً من الضرائب ويضاعف شدته فى جمعها (١) . وقرر المجلس لهذا الغرض ضريبة إضافية قدرها ١٠٪ من مجموع ضرائب مصر. وأعدت الحملة ووكلت قيادتها إلى الأمير حسن الابن الثالث للخديو. وفى ١١ يونية غادرت الاسكندرية ، وكانت تتكون من ٦ إلى ٧ آلاف رجل تحملهم عشر بواخر تركية تحرسها خمس سفن حربية (٢) . ولكن ترتبت على إعداد الحملة آثار خطيرة فى السودان المصرى الذى انقصت حاميته ، مما شجع السكان وتجار الرقيق على التفكير فى تحدى الإدارة المصرية (٣) .

على أن اندلاع الحرب الروسية — التركية قد شجع إسماعيل على التطلع إلى الاستقلال معتمداً فى ذلك على تعضيد أوروبا ، وبخاصة انجلترا ، فى حالة انهيار الإمبراطورية العثمانية (٤) — فأكد لفيفيان أنه سينضم إلى انجلترا فى حالة نشوب الحرب بينها وبين روسيا ، وأنه على استعداد لأن يزودها بأربعين ألف مقاتل لتحقيق هذا الغرض (٥) . وحتى يتضح الموقف كانت الحكومة المصرية على استعداد لتنفيذ تعليمات الباب العالى ، ولأن تطبق على قناة السويس نفس الشروط المطبقة على المرور فى البوغازين — ومعنى

---

(١) ملحق برسالة فيفيان ١١٥ بتاريخ ٤ مايو ١٨٧٧ .

(٢) الوثائق الفرنسية (مصر) حـ ٥٩ — ميشيل إلى ديكاز بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٨٧٧ .

(٣) Shukry, The Khedive Ismail and Slavery in the Soudan, p. 29.

(٤) مراسلة فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٤ .

(٥) ٧٨-٢٩٥٤ — تلغراف فيفيان إلى وزارة الخارجية رقم ١٠٢ .

هذا الحيلولة دون مرور السفن الحربية الروسية فى قناة السويس ، مع السماح بالمرور للسفن الحربية التابعة للدول الأخرى ، ولكل السفن التجارية بما فيها السفن الروسية ، بشرط أن تخضع للحق الخاص بامتناع المحايدين عن إمداد المتحاربين بالعتاد وغير ذلك (١) .

ورغم صلابة القوات التركية وبسالة الفرقة المصرية ، فقد اكتسحت القوات الروسية البلقان ، وهاج الرأى العام الانجليزى ، ولاح شبح الحرب بين روسيا وانجلترا . واحتشد الأسطول البريطانى استعداداً لاجتياز الدردنيل إذا ما تقدم الروس للاستيلاء على الآستانة بغد استيلائهم على أدرنة ، وبالفعل اجتازه على كره من السلطان والباب العالى وألقى مراسيه قبالة الآستانة . ولما أصبح الروس أمام الأمر الواقع ، فقد وقعوا الصلح مع الأتراك طبقاً لمعاهدة سان ستفانو (٣ مارس ١٨٧٨) التى قوت مركز روسيا فى البلقان وأعطت الدويلات البلقانية حقوقاً جديدة ، أهمها تكبير بلغاريا ومد أراضيها إلى بحر إيجه . وشنت انجلترا الحملة على تسوية سان ستفانو ، وتهيأ الأمر لعقد مؤتمر أوروبى عام يعيد تنظيم الأملاك العثمانية فى البلقان وفق أسس ترضى الجميع .

مؤتمر برلين

تم الاتفاق على أن تكون برلين مكان اجتماع المؤتمر الأوربى — وكان بزمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية أبرز شخصيات المؤتمر . ولم تكن

(١) ٧٨-٢٦٣٢ — رقم ١١٤ من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٨٧٧ .

سياسته تقوم على المحافظة على الإمبراطورية العثمانية — فقد صرح مراراً في أحاديث متعددة له حين ثارت المسألة الشرقية ثورتها العنيفة في عام ١٨٧٦ بأنه ليس للحكومة الألمانية مصالح مهمة تدعوها للتدخل في شئون الدولة العثمانية ، وأنه لا يرثي لحال مسيحيي هذه الدولة أو مسلميها على السواء . فمصير تلك الدولة ، كما قال مرة متهكما ، لا يدعـــوه لأن يبذل في سبيله دم جندي بروسي واحد، وأن كل ما يهمه في هذه الأزمة المستحكمة المعقدة المصاعب هو أن يضع نفوذه العظيم في خدمة أصدقائه، وليست الدولة العثمانية واحداً منهم (١) . وطبقاً لهذه الخطة دأب على أن يعرض على الحكومة الانجليزية احتـلال مصر . ورفضت انجلترا عروض بزمارك عدة مرات لأنها كانت تخشى عداوة فرنسا ، لا سيما وأن الرأي العام الانجليزي كان يعتقد تماماً أن المستشار الألماني غير مخلص في ذلك العرض ، لأنه في رأيهم كان يريد أن يدفع بانجلترا إلى مصر لكي تؤيده في الاستيلاء على هولنده . ومع ذلك فقد رأى بزمارك أنه إذا خشيت الحكومة الانجليزية اتباع مثل هذه السياسة المناوئة لفرنسا فما عليها إلا أن تبحث مع الفرنسيين أمر تقسيم الشرق الأدنى إلى مناطق نفوذ : فتوافق فرنسا على تفوق النفوذ الانجليزي في مصر نظير موافقة الانجليز على تفوق النفوذ الفرنسي في سوريا — وبذلك ترضى فرنسا (٢) . أما فرنسا فأمامها مشكلتها الكبرى : ألا طمأنينة حقيقية إلا إذا وجدت لنفسها حليفاً قوياً — وهذا ما حاول بزمارك إلى آخر حياته تجنبه.

---

(١) محمد مصطفى صفوت ، موقف ألمانيا من المسألة المصرية ، ص ٨٨ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٠ .

وما لم يتيسر لها ذلك فلا بد من تجنب الأزمات والابتعاد عن مواطن الزلل. ولهذا ابتعدت بقدر الاستطاعة عن الأحاديث والمفاوضات المتعلقة بالمسألة الشرقية وترددت فى قبول الدعوة للمؤتمر الأوروبى . ثم اشترطت لقبولها ألا يبحث المؤتمر إلا ما اتصل مباشرة بالحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، وفسرت هذا بأن لا يعرض على المؤتمر أى شأن من شئون غربى أوروبا أو من شئون مصر وسوريا والبقاع المقدسة فى فلسطين (١) ، لأن من شأن هذه المسائل أن تفتح باب النزاع من جديد (٢) .

وبعد هذه التمهيدات وغيرها اجتمع المؤتمر فى برلين ، وتولى بزمارك رئاسته . ورغب إسماعيل فى أن يحمل الدول على إدخال مصر ضمن الدول المجتمعة فى المؤتمر أو إدراج مسألتها على الأقل ضمن مواد برنامج المباحثات والبت فى حالتها السياسية نهائياً ليكون مركزها الجديد من الدول ومن تركيا مشمولا بضمانتها جميعاً . لهذا أوعز إلى عدة كتاب أشهرهم بنوا برونزفيك (٣) بتناول الموضوع وبحثه ، وحض الرأى العام الأوروبى على الأخذ به . ولكن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح — فعلى الرغم من معونة مصر المادية والحربية لتركيا ومن أن المسألة المصرية كانت فى ابان شدتها بسبب

(١) الوثائق الفرنسية المطبوعة D. D. F. ، رقم ٢٦٢ — من وادنجتون إلى سفراء فرنسا فى برلين ولندن وروما وبطرسبورج والآستانة بتاريخ ٧ مارس ١٨٧٨

(٢) نفس المرجع — رقم ٢٦٧ — من سان فاليبيه إلى وادنجتون بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٧٨ .

(٣) Benoit Brunswick, L'Egypte et le Congrès

الضيق المالى والتدخل السياسى من جانب فرنسا وانجلترا ، فإن مؤتمر برلين لم يدعها للاشتراك ، بل لم ينظر فى المسألة المصرية أصلا بعد أن قبل المؤتمرون التحفظ الفرنسى . ومن هنا أضاعت فرنسا باصرارها على إبعاد المسألة المصرية عن مؤتمر ببرلين فرصة نادرة للحيلولة دون الاحتلال الانجليزى(١) ورغم ذلك فقد اتفق سولسبرى وزير الخارجية الانجليزية مع وادنجتون وزير الخارجية الفرنسية خارج أروقة المؤتمر على « الاستمرار الوطيد المخلص للعمل المشترك بين فرنسا وانجلترا فى مصر فيما يتعلق بالمصالح السياسية والاقتصادية». وبالوفاق الذى تأكد فى برلين بين الدولتين الغربيتين قام ما يمكن أن نسميه بالحكم الثنائى الانجليزى — الفرنسى فى مصر ، وهو الحكم الذى ظل باقياً حتى الاحتلال البريطانى ، وشل سلطة الباب العالى فى البلاد ، بحيث لم لم يعد للسلطات التركية ما تستطيع عمله بصدد مصر أكثر من الاحتجاج بين وقت وآخر وإثبات سيادة السلطان على البلاد .

خلع اسماعيل

على أن الخديو ذاته ، حين تفاقمت أحوال مصر المالية ، كان على استعداد لاتباع أى وسيلة تمكنه من إعلان إفلاسه والتملص من أوروبا — فرأى أن يرتمى فى أحضان تركيا ، مستغلا مخاوف الباب العالى من استفحال النفوذ الأوروبى فى مصر ، وملوحا لساسة تركيا بالرشى والهدايا . فصرح برغبته

(١) محمد رفعت: مكانة مصر الدولية — اسماعيل بمناسبة سرور خمسين عاما على وفاته ، ص ١٠٦ .

(٢) الوثائق الفرنسية (انجلترا) ، ج ٧٧٧ — سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ٧ ابريل ١٨٧٨ .

فى الاعتماد على السلطان باعتباره الشخص الوحيد الذى يمكنه الرضوخ له ، بحيث لو ثبتت صعوبة تسوية مشاكله ، يستطيع السلطان أن يضع برنامجاً خاصاً بإجراء التحقيق ويعين الأشخاص الذين ينفذونه(١). بل إنه أخذ يعد كل الوثائق المالية اللازمة لكى يرسلها إلى الآستانة (٢) . وقد استطاع بالفعل أن يستميل إلى جانبه بعض الشخصيات البارزة فى الباب العالى . ولكن هذا لم يغنه شيئاً ، إذ اشتد عليه الضغط الإنجليزى — الفرنسى الذى أرغمه على قبول وزارة « أوروبية » برئاسة نوبار باشا . وما لبث أن انتهز فرصة المعارضة الوطنية للوزارة فأقالها فى أبريل ١٨٧٩ وعين بدلا منها وزارة « وطنية » برئاسة محمد شريف باشا .

واحتجت انجلترا وفرنسا على اقالة الوزارة الأوروبية، وأمهلتا الخديو لكى يقدم تفسيراً مناسباً للخطوة التى أقدم عليها ويعين الوزيرين الأوروبيين (ولسون ودى بلنيير) والا احتفظتا لنفسيهما بكامل الحرية فى الدفاع عن مصالحهما فى مصر . وكان رد اسماعيل أنه ليس بامكانه،حتى ولو شاء، أن يعيد الوزيرين ، لأن الرأى العام لا يريد ذلك ، وأنه سيحول هذه المسألة على مجلس الوزراء ليصدر قراراً بشأنها (٢) . وأشيع أن الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية قد هنئا إسماعيل على الإجراء الذى اتخذه ، وأنهما

---

(١) الوثائق الفرنسية — (انجلترا) ، ج ٧٧٦ — الرسالة رقم ٢١ من وادنجتون إلى داركور بتاريخ ٦ فبراير ١٨٧٨ .

(٢) الوثائق الفرنسية — (مصر) ، ج ٦٣ — الرسالة رقم ٩٥ من جودو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٥ مايو ١٨٧٩ .

نصحاه بعدم الموافقة على إعادة الوزيرين. وحين سئل الباب العالى عن ذلك نفى المسئولون الأتراك أنهم هنئوا الخديو ، ولكنهم اعترفوا بأنهم نصحوه بالمحافظة على حقوق الامبراطورية (١) وصرحوا بأن ولسون ودى بلنيير اللذين سمح لهما بالاشتراك فى الحكومة المصرية بصفتهما الشخصية ، حتى يمكن الاستعانة بخبرتهما ، قد أقيلا بعد أن ترتبت على نشاطهما نتائج خطيرة أرغمت الخديو على الاستغناء عن خدماتهما (٢) .

وفى ٢٢ أبريل أصدر إسماعيل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧ إلى ٦ ٪ ، وبذلك مس الاحتياطى المخصص لاستهلاك الدين العام ، وضرب عرض الحائط بقانون المحاكم المختلطة الذى نص على عدم سن قانون مالى يمس حقوق الدائنين الأجانب دون موافقة حكوماتهم ، فاحتج أعضاء صندوق الدين ضد المرسوم ورفعوا دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وفى ١١ مايو قابل سفير ألمانيا فى لندن وزير الخارجية الانجليزية لورد سولسبرى وأخبره بأن حكومته ملزمة بالدفاع عن سلطة محاكم الاصلاح التى تواجه تهديداً خطيراً ، وعن حقوق ومصالح الامبراطورية ، وأن تتخذ موقفاً صلباً إزاء أعمال الخديو التحكمية (٣)

---

(١) الوثائق الانجليزية ١٤١-١٢٣ — لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الانجليزية ١٤٦-٢١٢٣ — المراسلة رقم ١ — الملحق رقم ١ . كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الانجليزية ٢٤٤-٣٢٥ — ترجمة المذكرة التى قدمتها السفارة الألمانية إلى وزارة الخارجية الانجليزية .

وكلف قنصل ألمانيا العام فى القاهرة بأن يحتج على مرسوم ٢٢ ابريل الذى اعتبرته الحكومة الألمانية مناقضاً للإصلاح القضائى الذى لألمانيا حق دولى فيه ، على اعتبار أن موافقتها عليه كانت فى مقابل التنازل عن المحاكم القنصلية (١) . وفى ١٨ مارس بلغ هذا الاحتجاج إلى الخديو وفى اليوم التالى تقدم قنصل النمسا العام باحتجاج مماثل .

وكان تدخل بزمارك المفاجىء فى مصر مثاراً للدهشة . ونحا بزمارك باللائمة على ضعف انجلترا وفرنسا إزاء الخديو مما يهدد مصالح أوروبا بأسرها فى مصر (٢) ، وأخبر السفير الإنجليزى فى برلين — لورد أودو رسل — بأنه حصل على موافقة الحكومتين الفرنسية والنمسوية على الاحتجاج على ما اقترفه الخديو وأنه طلب من السلطان أن يضغط عليه ، ويأمل فى الحصول على تعضيد انجلترا لاقناعه بتصحيح الخطأ الذى ارتكبه (٣) . ولكن الفرنسيين ترددوا فى الأخذ بوجهة نظر بزمارك . كما رفضت ايطاليا الاشتراك فى الاحتجاج الألمانى على اعتبار أن من غير العملى أن تحتج على إجراء ما دون تقديم بديل عنه . أما روسيا فكانت تتجنب الالتزام بأى مسئوليات خاصة بمصر . وفى انجلترا تعرضت سياسة سولسبرى الخاصة بالوفاق الوثيق مع فرنسا لنقد

---

(١) نفس الملف — رقم ٢٦٤ من وزارة الخارجية الانجليزية إلى أودو رسل بتاريخ ١٣ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية (ألمانيا) ج ٢٨ ، من جنتوبيرون إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٧٩ .

(٣) رسل إلى لندن بتاريخ ٢٥ مايو ١٨٧٩ .

شديد فى الصحف والبرلمان : فقد اعتبرت هذه السياسة مسئولة عن الاضمحلال النسبى للنفوذ الانجليزى فى مصر . وكان هذا هو الدافع الكامن وراء احتجاج انجلترا برغم تشدد فرنسا التى أصبحت بذلك فى وضع حرج : فاستمرارها فى الامتناع عن الاحتجاج كان يثير حولها الشكوك على اعتبار أن لها أطماعاً خفية فى مصر . وبالفعل أخذت الصحف الألمانية والنمسوية تشن على فرنسا حملة شديدة وتتهمها بالرغبة فى احتلال مصر (١) . لهذا صدرت التعليمات فى ١١ يونية إلى القنصل الفرنسى بأن يقدم احتجاجه — وبالفعل قدمه بعد أربعة أيام من تقديم احتجاج انجلترا . وفى ١٢ و ١٥ يونية قدمت كل من روسيا وايطاليا احتجاجها . وازاء هذا العمل المشترك تراجع اسماعيل وأخبر قنصل ألمانيا بأن مرسوم ٢٢ أبريل لا يزيد عن كونه مجرد اقتراح مقدم إلى الدول توطئة لتوقيع تسوية مع الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر (٢) وهكذا كلل تدخل ألمانيا بنجاح كامل، واغتبطت دوائر برلين بنجاحها حيث فشلت انجلترا وفرنسا، وأثبت تدخل بزمارك ضعف الوفاق الانجليزى الفرنسى . لهذا اتفقت انجلترا وفرنسا على ضرورة اتخاذ اجراء مشترك يعيد هيبتهما، واتجهتا إلى خلع إسماعيل الذى اعتبره الفرنسيون السبب الحقيقى لكل ما حدث .

(١) رسالة سان فالييه رقم ١٣٢ إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٧٩ .

(٢) ١٤١-١٢٦ — مسودة رسالة فيفيان رقم ٧٤ إلى وزارة الخارجية فى يونيه ١٨٧٩ .

واهتم الباب العالى اهتماما عميقاً بالتطورات الأخيرة فى مصر . وحاولت وزارة الخارجية التركية أن تقنع انجلترا بالعدول عما أزمعت القيام به من إرسال سفينتين حربيتين إلى الاسكندرية لارهاب الخديو (١) ، واتجهت الدوائر التركية إلى سند اسماعيل واعتبار الاحتجاج الألمانى قاصراً على المسائل المالية (٢) ، وتحويل مناقشة المسألة المصرية إلى الآستانة (٣) . وكان من الواضح أن الحكومة العثمانية كانت تحاول استغلال الموقف لكى تلغى المزايا التى حصل عليها الولاة منذ عام ١٨٤١ ، وكان السلطان عبد الحميد يود انتهاز الفرصة لكى يحرز نصراً يؤثر فى العالم الإسلامى ويخدم خططه الخاصة بحركة الجامعة الاسلامية . وكان الصدر الأعظم — خير الدين باشا — قد أخبر القائم الفرنسى بالأعمال بأن السلطان على استعداد لخلع اسماعيل بسبب جشعه وسوء إدارته ، وتحقيقاً لرفاهية المصريين ، وأنه سيطبق تسوية ٨٤٠ — ٤١ ويولى الأمير حليم الذى يتطلب تنصيبه التعضيد المعنوى من جانب فرنسا وانجلترا ، خاصة إذا ما توجه إلى مصر فى حراسة قوة بحرية وزود بفرقتين أو أكثر إذا ما اقتضى الأمر (٤) . كما قدم عرض مشابه إلى سير هنرى

(١) ١٤٦-٢١٢٣ — رقم ١ — الملحق رقم ٨ : من كاراتيودورى إلى موزوروس بتاريخ ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

(٢) الوثائق الفرنسية «المانيا» ، ج ٢٩ — رقم ١٣٢ من سان فالييه إلى وادنجتون بتاريخ ٧ يونيه وتلغراف بتاريخ ٦ يونيه ١٨٧٩ .

(٣) ١٤٦-٢١٢٣ — رقم ١ — الملحق رقم ١٤ — من ليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ .

(٤) الوثائق الفرنسية (تركيا) ج ٤٢٧ — رقم ١٠٩ ، من فورنييه إلى وادنجتون بتاريخ ٢٨ يونيه ١٨٧٩ .

لايارد سفير انجلترا فى تركيا فى ٢١ مايو ، أو ما إلى رغبة السلطان فى التخلص قاطبة من أسرة محمد على التى لم تفكر إلا فى إثراء نفسها ، وعاش أفرادها حياة تتصف بالترف ، موسعين على آلهم وأتباعهم بأملاك واسعة ، ومبذرين الأموال التى ابتزوها من السكان منكودى الطالع أوحصلوا عليها بعقد القروض فى أوروبا لمصلحتهم الخاصة دون أن يقوموا بما يستهدف سعادة السكان أو إصلاح البلاد (١) . وكان الغرض من هذه المقترحات التى قدمت بصفة غير رسمية باسم الصدر الأعظم هو جس نبض انجلترا وفرنسا — وكان من المعروف أنهما لو وافقتا خلع إسماعيل فى الحال وألغى فرمان ١٨٧٣ . ولكن وادنجتون وسولسبرى كانا يريان أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ مثل هذه الاجراءات المتشددة وأن لابد من اصطناع وسائل أخرى للمحافظة على مصالح الدولتين فى مصر ، فقد بدا لها أن تدخل الحكومة العثمانية فى شئون مصر من شأنه أن يعقد الموقف بدلا من أن يساعد على حله (٢) . وحث قنصلا الدولتين فى القاهرة حكومتيهما على خلع إسماعيل

---

(١) وزارة الخارجية الانجليزية إلى ليونز بتاريخ ١٥ يونية ١٨٧٩ ولايارد إلى سولسبرى بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٧٩ وليونز إلى سولسبرى بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٧٩ و ٢١ مايو ١٨٧٩ .

(٢) ١٤٦-٢١٢٣ ، رقم ٧٤٦ من سولسبرى إلى ليونز بتاريخ ١١ يونيه ١٨٧٩ ، والمراسلة رقم ٧٤٩ الملحق بها تلغراف من فيفيان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠ يونيه ١٨٧٩ .

وتعيين لجنة للتصفية ، كما حاولا تبديد أوهام الخديو وحكومته حول وجود خلاف بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، ولكن لما كان الباب العالى لا يزال مصراً على مقترحاته السابقة ، فقد اتفقت الحكومتان على أن تنصحاه بالتنازل عن العرش لابنه توفيق ، على أن يخصص له راتب سنوى إذا ما وافق على اقتراحهما ولا يتعرض نظام وراثة العرش لأى خطر ، على أن يكون مفهوماً أنه فى حالة رفضه ستضطر الدولتان إلى الاتصال مباشرة بالسلطان للعمل على خلعه ، وفى هذه الحالة لن يحصل على الراتب السنوى أو يكون باستطاعته ضمان المحافظة على النظام القائم لوراثة العرش لمصلحة ابنه توفيق .

وكان من المتوقع أن يرفض الخديو التنازل عن العرش حتى لو خاطبه السلطان فى ذلك بناء على مساعى انجلترا وفرنسا . وكان من رأى سولسبرى أن احتلال الدولتين معا لأى جزء من أراضى مصر عرضة لكثير من الاعتراضات ، على حين أن التدخل المسلح المنفرد من جانب أى منهما يتعارض مع تفاهمهما على العمل المشترك (١) . لهذا قرر تكليف لاسلز بأن يخطر الخديو بصفة غير رسمية بأن الباب العالى سيخلعه ، وأن من المحتمل جداً أن تطلب الدولتان من الباب العالى أن يقوم بهذا العمل ، وأن خير ما يستطيع عمله هو التنازل عن العرش محافظة على امتيازات مصر وحقوق أسرته(٢). وسعت الدولتان إلى تجنب أى اعتراضات دولية تترتب على

---

(١) ١٤٦-١٢٣-٢ ، الرسالة السابقة رقم ٧٤٦ .

(٢) ١٤١-١٢٣ — الرسالة رقم ٢١ بتاريخ ١٣ يونية ١٨٧٩ من وزارة الخارجية إلى لاسلز .

تجاهلهما للسلطان وخلعهما إسماعيل بالقوة . لهذا أخبرتا ألمانيا ، والنمسا بفحوى التعليمات المشتركة التى صدرت إلى لاسلز وتريكووطلبتا منهما دعم سياسة انجلترا وفرنسا فى مصر . ورأى سولسبرى أن من الحكمة تأجيل الاتصال بايطاليا وروسيا حتى يتبين رأى ألمانيا والنمسا(١). وفى ٢٠ يونيه دعا قنصلا ألمانيا والنمسا إسماعيل إلى التنازل عن العرش ، فقرأ إسماعيل تلغرافاً وصله من الآستانة يحذره من التنازل عن العرش دون استشارة الباب العـالى (٢) .

وما أن وافقت ألمانيا والنمسا حتى اتصل سولسبرى وودنجتون بايطاليا وروسيا (٣) ، وبعثا إليهما بمنشور دورى جاء فيه أن تدخل الباب العـالى من شأنه أن يؤدى إلى نتائج خطيرة تمس وضع مصر القانونى . واعترضت روسيا على انفراد انجلترا وفرنسا بالعمل فى مصر وحاولت فى الآستانة أن تحول دون خلع السلطان لإسماعيل ، وكان هدفها من ذلك أن تفرض نفسها كوسيط بين تركيا من جهة وبين انجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، بحيث يمكنها أن تتمتع بوضع ممتاز فى الدولة العثمانية . ولم يكن اتجاه ايطاليا

---

(١) ١٤٦-٢١٢٤ — الرسالتان رقم ٧٧٣ و ٧٧٤ من وزارة الخارجية إلى ليونز بتاريخ ١٩ يونيه ١٨٧٩ .

(٢) ١٤١-١٢٦٦- التلغراف رقم ٨٠ من لاسلز إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ يونيه ١٨٧٩ .

(٣) الوثائق الفرنسية (روسيا) ، ج ٢٥٨ — مذكرة دورية من وادنجتون إلى سفيرى فرنسا فى بطرسبورج وروما بتاريخ ٢١ يونية ١٨٧٩ .

مخالفاً لاتجاه روسيا — فقد صدرت التعليمات إلى السفير الايطالى فى برلين بأن يدعو الحكومة الألمانيـة إلى الاتحاد مع إيطاليا فى الاعتراض على مساعى انجلترا وفرنسا فى مصر ، وهى المساعى التى رأت الحكومةالإيطالية أنها تتصف بالظلم والقسوة ، طالما أن الخديو أعلن استعداده لإرضاءالدولتين. وعزتها إلى غيرة انجلـترا وفرنسا من الدول الأخرى ، وبخاصة المانيا التى كللت مساعيها بالنجاح ، وايطاليا التى تجاهلت الدولتان مصالحها فى مصر.

لهذا رفضت ايطاليا وروسيا الضغط على اسماعيل لكى يتنازل عن العرش. وحين تقدمت اليه الدول الأربع الأخرى بمساعيها بهذا الخصوص طلب إمهاله بعض الوقت ليتدبر الموقف. وكان يميل إلى كسب الوقت أملا فى الافادة من أى خلاف قد ينشب بين الدول والحصول على تعضيدالآستانة : فقد بعث أحد رجاله المدعو طلعت باشا إلى الآستانة وزوده بالرشى والهدايا إلى الوزراء والديوان . ورغم أن السلطان لم يعده بشيء، فإن إسماعيل كان لايزال متفائلا نتيجة للأنباء التى زوده بها أبراهام باشا (١) مندوبه فى الاستانة ، بل إنه أقنع نفسه بأن انجلترا لا ترغب سواء فى أن يتنازل عن العرش أو أن يخلعه السلطان ، وأنها لم تنصحه بالتنازل عن العرش إلا لأن السلطان يرغب فى خلعه (٢) .

(١) كان ابراهام صهراً لنوبار ، كما كان أرمنيا . ومن ملفاته فى محفوظات عابدين يبدو أن أمانته لم تكن فوق مستوى الشبهات ، ويؤكد تريكو — قنصل فرنسا العام فى مصر — أن ابراهام أثناء هذه الأزمة قد انحاز إلى الأمير حليم (مصر ، ج ٦٣ ، رسالة بتاريخ ٢٢ يونيه ١٨٧٩) .

(٢) وثائق عابدين ، سلف ابراهام ٨-٧٦ — اسماعيل إلى ابراهام بتاريخ ٢٥ يونيه ١٨٧٩ .

والحق أن السلطان كان فى موقف حرج : فلو تم خلع إسماعيل وألغيت الامتيازات التى حصلت عليها مصر منذ عام ١٨٤١ ، أفلا يعد الرأى العام الإسلامى هذا خضوعاً لارادة أوروبا ، مما ينال من هيبة الخليفة باظهاره بمظهر المنقاد للرأى العام المسيحى ؟ أو لا يطبق نفس المبدأ على ولايات أخرى إذا ما حاولت أوروبا أن تخلع ولاتها ؟ من هذه الزاوية كان لابد من سند الخديو فى تحديه لانجلترا وفرنسا . ومن ناحية أخرى أجابت الدولتان على شكوى الحكومة العثمانية من عدم استشارتها قبل مطالبة الخديو بالتنازل عن العرش بأن النصيحة التى بذلت للخديو تتمشى مع الفرمانات السابقة التى أعطتهما الحق فى إقامة علاقات مباشرة مع مصر فيما يتعلق بمصالحهما ونفوذهما فى البلاد . وكلفت الدولتان سفيريهما فى الآستانة بأن يحولا دون انقياد الباب العالى للخديو وتشجيعه إياه على المقاومة (١) . وهكذا بدا أن انجلترا وفرنسا مصممتان على التخلص من إسماعيل ، حتى ولو أدى الأمر إلى عدم إخطار الباب العالى — وفى مثل هذه الحالة كانت هيبة السلطان معرضة لخطر بالغ ، وبدا أن الوضع بحاجة إلى حل سريع . وفى ٢٥ يونيه جمع السلطان وزراءه وظلوا يتشاورون حتى بعد منتصف الليل ، ثم فوض وزير الخارجية العثمانية أن يخطر مصر تلغرافيا بقراره . وفى اليوم التالى أرسل

(١) ابراهام إلى اسماعيل بتاريخ ٢٥ يونيه ١٨٧٩ ، الوثائق الفرنسية (تركيا) حـ ٤٢٧ — وادنجتون إلى فورنييه بتاريخ ٢٢ يونيه ١٨٧٩ . ومن الواضح أن تشجيع السلطان لاسماعيل على المقاومة كان يستهدف ارغام الدولتين — اللتين صممتا على خلعه — على طلب إلغاء فرمان ١٨٧٩ .

تلغرافان إلى سفيرى انجلترا وفرنسا يخبرانهما بأن السلطان قد خلع اسماعيل لسوء حكمه واسرافه . كما أرسل تلغرافان بهذا المعنى إلى « الخديو السابق » اسماعيل وإلى توفيق . ولم تأسف الحكومة الانجليزية على خلع إسماعيل برغم صدور قرار الخلع بصورة فجائية دون أخذ رأيها — إذ أن هذا القرار قد حل الاشكال برمته (١) .

وهكذا استطاعت انجلترا وفرنسا ، بالعمل الدبلوماسى المشترك ، أن تحرزا نفوذاً بارزاً فى مصر : فقد اشتركتا فى خلع حاكم البلاد الذى وقف فى وجههما ، دون أن يقوم السلطان بدور رئيسى أثناء الأزمة، على حين قامت الدول الكبرى الأخرى بدور المتفرج الذى يبذل تعضيده للدولتين كلما احتاج الأمر . لهذا أصبح من المسلم به أن يخضع الحاكم الجديد للدولتين اللتين عينتاه — فطالما أن انجلترا وفرنسا كانتا مسئولتين عن تعيينه ، كان من المفروغ منه أن تتمتعا بحق مقرر فى التدخل فى شئون مصر ، وأن تسندا الحاكم الجديد فى أى نزاع قد ينشب بينه وبين رعاياه . وكان معنى كل هذا إعادة تشكيل القوى السياسية فى البلاد : فإسماعيل ، برغم كل أخطائه ، قد تجاوب فى نهاية الأمر مع الشعور الوطنى وتصدى للتدخل الأجنبى . لهذا يمكن اعتبار ٢٦ يونية ١٨٦٨ بداية فترة محفوفة بالأخطار ليس فقط بالنسبة إلى مصر بل أيضاً بالنسبة إلى العلاقات الإنجليزية — الفرنسية :

---

(١) ٢٤٤-٣٣٢-٢ — وزارة الخارجية الانجليزية إلى وولسهام بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ .

الملحق الاول

معـاهـدة لنـدن

وفاق

مبرم فى ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة ودول بريطانيا العظمى وأوستريا (النمسا) وبروسيا وروسيا من جهة أخرى — متعلقاً باعادة السلم فى الشرق ...

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا (المجر) والبوهام (بوهيميا) وجلالة ملك بروسيـا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى ألمت بالباب العالى بسبب الأعمال العدوانية التى أبداها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبناء على ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون إليه من الرغبة فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، إذ أن فى ذلك ما يوجب استتباب السلام فى أوروبا. وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ . ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذى ربما

تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيراً فى سوريا بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة . لذلك قررت الدول المشار إليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعاً — فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ... الخ . وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها .

المـــادة ١

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد الملصوق بهذا الوفاق — تعهدت الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى إمكان كل منها إجراؤه من الوسائط دون الوصول إلى الغاية المذكورة .

المـــادة ٢

إذا لم يقبل محمد على باشا إجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار إليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير

وما يقررونه من الإجراءات لكى يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن فى هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحراً بين مصر وسوريا ومنع إرساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخر الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وباسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم .

المـــادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الآستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور ، فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم فى الآستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التى سترسلها الدول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى فى تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتنسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعهـا إلى حيث أتت إما فى البحر الأسود وإما فى البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصى أن مساعدة الدول فى العمل المذكور فى البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها فى الظرف المحكى عنه وحده دون سواه . وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن إجراءاتها آنفة الذكر فى الظرف المبحوث فيه لا تنفى أصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول فى مضيق القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الإجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . ومادام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وباتباع الإجراء على مقتضاها .

المادة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرة فى ظرف شهرين

أو فى أقرب من ذلك إن أمكن. وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق وأمهروه بأختامهم .

الإمضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقـــــد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم فى لوندره فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها إليه .

البنـــد الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأنه تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا .... على أن لحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ماعرضه عليه فى بحر عشرة أيام من إعلانها فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمد على فى نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها وجزيرة كندية (كريت)

ومقاطعة أطنة وباقى أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

البند الثانى

وإذا لم يقبل محمد على باشا شروط الصلح المذكور فى أثناء العشرة أيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار إليه باشاوية عكا ، ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثائه من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل بذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى — أعنى فى بحر عشرين يوما تبدأ من يوم إعلانه بشروط الصلح ، وأن يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات اللازمة القاضية على قوادقواته البرية والبحرية بالانجلاء والدخول فى حدود مصر ومرافئها.

البند الثالث

أما الخراج السنـــوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بمناسب الاراضى التى يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

البنـــد الرابع

وزد على ذلك فانة من المقرر حتميا أن على كلتا الحالتين — أعنى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضى مهلتى العشرة أيام والعشرين يوما — يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى بملاحيه وتجهيزاته الكاملة إلى المندوب العثمانى المكلف باستلامه ، ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة

هذا التسليم. ومن المقرر أيضا أنه ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالى قيمة ما أنفقه على الأسطول العثمانى من المصاريف طول مدة إقامته فى الموانى المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب عليه دفعه .

البنـــد الخامس

أن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل لمجرد قيام محمد على باشا تأدية الخراج فى أوقاته أن يحصل هو وورثاؤه من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانية الأموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتها إليهم . ومن المعلوم فضلا على ما ذكر بواسطة ما يحصله محمد على وورثاؤه من بعده من الضرائب والأموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية فى المقاطعات المذكورة.

البنـــد السادس

ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشاويتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية .

البنـــد السابع

نعم إن هذا العقد مفرد ولكنه ذو نفوذ ومفعول كما لو كان مدروجا

بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم. وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه فى لوندره حال مبادل التصديق على الوفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المرخصون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلوندره فى ١٥ يولية سنه ١٨٤٠ .

بالمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب

(مأخوذاً عن قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

الملحق الثانى

صـورة

الخط الشريف الهمايونى المانح محمد على ولاية مصر بطريق التوارث
تحت شروط معلومة .. مؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق
٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٦ ...

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى. فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقدرون فى الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا التى امتزتم بها فى أولادكم – وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ... ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها . متى ماخلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا . وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية المذكورة . على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقبا أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا

الشريف الهايونى الصادرة عن كلخانة وكافة القوانين الإدارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا . وكل مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية. يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وربع الإيرادات الناتج من الرسوم الجماركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا إلى البلاد المقدسة مكه والمدينة . ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من عام ١٥٢٧ أى من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التى ربما تجد عليها. ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية . ولما كان من اللزوم أن

يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من الاهمية بحيث لا يعود يحدث فيها بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها. ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية، بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنـــويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة الآف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل فى ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى فى مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندى من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية فى مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يسلتزم

أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر فلا بأس فى ذلك — فقط يجب ألا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة لملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية إلا بإذننا الخصوصى . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فنى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب إبطال هذا الامتياز وإلغاؤه للحال . وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالى مصر من كل فعل إكراهى وتكلفون امنيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وإخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذاً عن فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

لائحــة

مؤتمر لوندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١

يتشرف الموقعون إمضاءاتهم فيه أدناه بأخذ اللائحة المؤرخة فى ٢٧ ابريل التى طلب بها سعادة شكيب أفندى سفير الباب العالى مشاركة الدول المتحالفة مع الحضرة السلطانية فى إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض البنود المدرجة فى فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر عن قصد حسم المسائل الشرقية نهائيا . أما الأحكام المذكورة وأولها مسألة التوارث وثانيها مسألة تعيين الخراج وثالثها مسألة الترتيب فى الرتب الجهادية ، فقررت الثلاث مسائل المذكورة فى معاهدة ١٥ يولية المبرمة فيما بين الباب العالى واوستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا . وقد استعان الموقعـون إمضاءاتهم فى ذيله على المعاهدة الآنفة الذكر فى اللائحتين ٣٠ يناير و ١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية . . وبناء على ذات هذه المعاهدة تسرع الدول المشار إليها فى إعطاء سعادة سكيب افندى الايضاحات التالية .

عما خص مسألة التوارث

(أولا) أن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرت من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسألة الشرقية فتركت لمحمد على وعائلته إدارة ولاية مصر ماداموا مستحقين هذا الإحسان وقائمين بإتمام الشروط المقترحة عليهم دون ذلك بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالإرث من عضـو إلى

آخر من عائلة محمد على — فتقرر أن يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . وفضلا عما ذكر أعفت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه إلى الآستانة ليتقلد منصبه — وأردف الباب العالى قوله بأن يعفى إبراهيم باشا أيضا من ذلك فيما لو ورث الولاية عن أبيه ، فيرسل فرمان تقليده الولاية إلى مصر . وعرف الباب العالى الدول المتحالفة بالطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد على . وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد إبراهيم باشا وريثا للولاية . هذه قاعدة عمومية ترى الدول المتحالفة أنها أكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنة المملكة وتقاليدها . ولما أجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان كأنة محقق لديها أن أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وأن هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب. وأخيرا إن هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية هى التى يتكون منها الحق الذى بموجبه لكل والى أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية السنية لأنها — أى الولاية المذكورة — جزء من الممالك العثمانية ولاصقة بها .

عما خص تعيين الخراج

ثانيا) أن العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو ما قرر شيئا من قيمة الخراج . بل ذكر فيه مبدأ هو أن الخراج يدفع سنويا إلى الباب العالى وأن

يقدر بمناسبة ما يتولاه محمد على من الأراضى وأنه مشروط على محمد على باشا رفع الخراج المذكور فى أوقاته فيحصل الضرائب والأموال باسم الحضرة السلطانية كمندوب من طرفها فى ذلك وأن الباشا المومى إليه يتكفل بادارة مصر المدنية والعسكرية . وإذا ذكر مرخصو الدول الموقعون إمضاءاتهم على وفاق ١٥ يوليو الأحكام المقررة فيه فلا يبدوا رأيا بشأن قيمة الخراج لأنهم يرون فى ذلك تجاوزا لحدود حقوقهم . ولأن هذه المسألة مالية فتعلقة بادارة المملكة العثمانية ، وهى كما قالوا قبلا فى لائحة ١٣ مارس لم تكن داخلة ضمن دائرة اختصاصهم ولاهم يقدرون على إبداء حكم صحيح فيما يمكن للباب العالى تحصيله خراجا من ايرادات مصر لأنه ليس لديهم احصاءات حقيقية عن الايرادت المذكورة . على أنهم يقومون مع ذلك بقدر استطاعتهم بتلبية ما قد طلبه منهم سعادة شكيب أفندى بالنيابة عن الباب العالى بالخصوص المذكور . فالذى يرونه أن الأوفق لمصلحة الباب العالى استبداله الخراج الواجب على محمد على باشا — وكان مفروضا له جانب نسبى من قائم إيرادات مصر بمبلغ معين نظير الخراج المذكور . وبهذا تكون قد كفلت خزينة الباب العالى لذاتها ايرادا سنويا معينا . وحيث أن الأحوال التى ستتخذ أساسا لتعيين المبلغ المسمى المنوه عنه تحتمل التغيير مع مرور الأزمان عليها فيوافق والحالة هذه جعل هذا القرار المسمى تحت التنقيح كلما نصت عليه مدة معلومة .

عما خص ترقى العسكرية

(ثالثا) قد ورد النص فى الفقرة السادسة من العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو بما مفاده أن جميع القوات البرية والبحرية التى يمكن أن تقتنيها ولاية مصر هى من جملة قوات المملكة العثمانية ، فيجب أن تعتبر معدة لخدمة الحكومة العثمانية فينتج من ذلك أن القوة العسكرية التى تستخدمها ولاية مصر هى قوة السلطنة العثمانية وأن ضباطها لا يترقون إلا بأمر الحضرة السلطانية وحدها التى تخصها الجنود والأساطيل العثمانية . ولما كان هذا المبدأ واجب الاتباع عموما فما عاد الموقعون إمضاءاتهم فيها أدناه يعيرون للمصالح التى نشأت بخصوص الترقيات العسكرية إلا أهمية طفيفة . وعنده أن من اختصاص الحضرة السلطانية إعطاء والى مصر ما تراه مناسبا من التعويضات مع التحفظ على حقوقها تحديد أو تمديد ما تمنحه لواليها من السلطة حسبما تدلها عليه قوة الاختيار وتستلزمه الحاجة .

وقد اقتصر الموقعون امضاءاتهم فى ذيله على الثلاث مسائل المذكورة أعلاه لأنهم أبدوا رأيهم قبل اللوائح الاشتراكية المؤرخة فى ٣٠ يناير و ٥ مارس بشأن باقى الشروط المدروجة . فهم يقفون عندها ويرون من الواجب الرجوع إليها فيما حدث وهم يعتبرون الخضوع الذى أبداه محمد على انما هو خضوع مطلق ويعتبرون بناء على ذلك أن المسألة التركية المصرية انحسمت ولا يتيسر لهم أن يظنوا بأن محمد على باشا وعائلته يخرجون عن حدود الخضوع والطاعة عوضا عن إظهار اقتناعهم وشكرهم بما شملهم من عفو السلطان والإحسان الملوكى الذى منحته إياه

الحضرة السلطانية الفخيمة بتقليدهم ولاية مصر بطريق التوارث — إذا كان خضوعهم وطاعتهم شرطين لازمين لحصولهم على العفو والإحسان البادى ذكرهما .

هذه الملحوظات التى يرى الموقعون إمضاءاتهم فى ذيله وجوب إعلانها سعادة شكيب افندى رجاء عرضها على البلاط الشاهانى لأنها تكملة للائحتهم الاشتراكية رقم ١٨ مارس .

فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء — المجلد الخامس .

صـــورة

رسمية من الفرمان الذى أرسله الباب العالى إلى محمد على باشا

غرة يونيو سنة ١٨٤١

إن خضوعكم الأخير وتأكيدات خلوصكم وأمانتكم التى أبديتموها لأعتابنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية – هذا كله ملأنا سرورا . فبناء على ذلك وما لكم من الاختبار والدراية فى أحوال مصر وأمورها لقيامكم فى ولايتكم مدة طويلة ، كان أملنا وطيدا بأنكم قد استحقيتم إحساننا اليكم وثقتنا بكم . ولا ريب عندنا أنكم تقدرون تعطفاتنا السنية حق قدرها ، وأنكم معرفة لهذه الإحسانات ستثبتون فى أولادكم ما اتصفتم به من تلك الأوصاف الحميدة – هذا وإننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى ولاية مصر بحدودها القديمة .... وقد أضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فافترضنا عليكم فى ذلك الشروط الآتية .

متى خلا منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم من ذكور ، أما تقليده الولاية فيصدر دائماً من الباب العالى . وإذا حدث أن انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالى أن يعين شخصاً آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث . نعم إنه مسموح لولاة مصر حق توارث الولاية إلا أنه فيما خص الرتب والتقدم فى نفس درجة

سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالى كمعاملة وزرائه ، فيحصلون ذات الألقاب المعطاة لسائر ولاية ممالكنا .

إن القواعد الموضوعة لأمنية الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتى هم من المبادئ التى سنتها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهمايونى الصادر عن كلخانة ، وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التى ستبرم بين الباب العالى والدول التجارية تقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها فى ولاية مصر . وكل النظامات التى سنها أو سيسنها الباب العالى تكون أيضاً مرعية الإجراء فى ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية فقط . وتتحصل الأموال والضرائب فى الديار المصرية باسمنا الشاهانى .

وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العــــالى ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل إكراهى ، فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع فى تحصيلها نفس القاعدة العادلة التى تستعملها حكومتنا . فاذا حل دفعها وجب التيقظ فى أمر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجمرك والعشور وباقى الايرادات المعينة قيمتها فى فرماننا الملكى الخصوصى الصادر بذلك . وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنويا غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المنورتين . ولما كانت حكومتنا السنية عقدت على تحسين حال مسكوكاتها التى هى روح المعاملات فتجعلها فى حالة تكفل فى المستقبل بثابت قيمتها المسكوكات الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذناكم بموجب فرماننا هذا الملوكى بأن تكون

نقوداً فى مصر ينقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقانى وتكون جميعها مشابهة فى الهيئة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة فى الآستانة العلية .

وحيث أن ثمانية عشر ألف رجل يكفون لإدارة ولاية مصر فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر لأى سبب كان . ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خصوصى لخدمة الباب العالى ، فلا بأس من ازدياد هذا العدد فى أوقات الحرب بما تراه حكومتنا السنية مناسباً . وبمقتضى أحكام احدى النظامات الجارى العمل بموجبه تستخدم العساكر المجموعة جديداً فى سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات ، فاذا مضت يستبدلون بسواهم . بناء على ذلك صار من اللازم أن يتتبع نفس هذا النظام فى ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقاً بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل فى معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر أربعة آلاف رجل سنوياً إلى الآستانة . على أنهم يقتضوا أن لا يكون فرق بين النشانات والرايات فى كلية مصر وبين ما تستعمل عساكرنا منها فى سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضابطان البحرية المصرية نفس العلامات التى يلبسها ضابطان البحرية الأتراك وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس السفن التركية — ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضابطه البرية والبحرية حتى رتبه أمير ألاى . أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن اللازم ضرورى أن تطلبوا رضاءنا الملوكى وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه . وليس لولاة مصر فى المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالى ورخصة صريحة فى ذلك .

وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بالامتياز الوراثى ، فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يعطل حينئذ الامتياز الوراثى المذكور ويزول للحال .

هكذا اقتضت ارادتنا السامية فى كل ما سبق إيراده — فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا الملوكى فى هذا الخصوص حق قدره فتبذلون قصارى جهدكم فى سبيل تنفيذ الشروط المدروجة فى فرماننا الملوكى بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء كل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤول لسعادة أهالى مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير وكل ما وقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر اطلبوا من بابنا العالى أوامره بشأنها .

عن فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء — المجلد الخامس

الملحق الثالث

الفرمان السلطانى الذى ينص على الموافقة على تنفيذ قناة السويس البحرية

(بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ — ٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٢)

إلى وزيرى الأفخم إسماعيل باشا والى مصر برتبة صدر أعظم ومتقلد وسامى العثمانية والمجيدية المرصع من الدرجة الأولى .

إن تحقيق المشروع العظيم الذى يهدف إلى إيجاد تسهيلات جديدة للتجارة والملاحة عن طريق حفر قناة بين البحرين المتوسط والأحمر من الأمور المستحبة جداً فى هذا القرن الذى يعتبر قرن العلم والتقدم .

وقد عقدت اتفاقيات منذ وقت معين مع الشركة التى تطلب السماح لها بتنفيذ هذا العمل ووصلت إلى نتيجة تتفق — فى الحاضر والمستقبل — مع قوانين الباب العالى السامية ومع قوانين الحكومة المصرية كذلك .

وقد حررت الحكومة المصرية العقد بالاتفاق مع ممثل الشركة .... ووقعته . ثم أرسل إلينا للحصول على موافقتنا السلطانية . وبعد أن قرأناه وافقنا عليه .

مأخوذاً عن :

Noradounghian, Recueil ... etc.

الملحق الرابع

فــرمان سنة ١٨٦٦

مرسل لسمو اسماعيل باشا فعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وكفلت فيه بعض حقوق معاوضة .. مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الموافق ١٢ محرم الحرام سنة ١٢٨٣ ...

حيث أنى قد اطلعت على طلبك المرفوع للأعتاب السنية الذى أوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة فى الفرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٣ ومقدم إلى جدك محمد على باشا حالة تقليده ولاية مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطى الهمايونى وأن انتقال الولاية بطريق الإرث من الأب إلى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أهاليها . وحيث أنى أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذل قصارى جهدك من يوم تقليدك ولاية مصر فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها . وحيث أن مصر هى مقاطعة من من مقاطعات مملكتى الأكثر أهميــة . وحيث أنك ما برحت حتى الآن تبرهن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية . ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك — قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقــل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك. فاذا خلا منصب الولاية من والى ولم يترك الوالى المتوفى ولدا ذكراً ينتقل الإرث حينئذ إلى أكبر إخوته وإن لم يكن له إخوة فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين الذكور :

هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعدا فى مصر . وفضلا على ذلك ما ذكر فان الشروط المبيّنة فى الفرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزل دائما أبدا نافذة المفعول كما فى الماضي . ومن المقتضى مراعاة كل منها لأنه فى مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها . وقد ثبتت ايضا كافة المسموحات الممنوحة أخيرا من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بمأذونيتها فى أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفى أن تستمر نقودها مختلفة فى العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفى أن تمنح رتب حكومتنا الشاهانية حتى الرتبة الثانية . وكذلك تثبت القاعدة الممنوع بموجبها وراثة أولاد بنات ولاة مصر الذكور فتبقى مرعية كما فى الماضى .

أما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفا من الأكياس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألفا من الأكياس فيبدأ بدفعها من شهر محـــرم الحرام ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبعمائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية سنويا .

وحيث أصدرت إرادتى الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة أعلاه فتحرر هذا الفرمان الملوكى متوجا بخطى الشريف الهمايونى وتسلم . وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر فى سبيل الاعتناء بادارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنيها تمام الراحة والأمان مع معرفة قدر إحساناتى الملوكية التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه .

(عن قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس) .

الملحق الخامس

فرمان سنة ١٨٦٧

إلى الخديو الافخم ، وزيرى الجليل إسماعيل باشا ، خديو مصر الحائز على رتبة الصدر الأعظم ...

لدى استلامك الفرمان السلطانى يجب عليك أن تعرف ما يأتى :

فى الفرمان الذى يمنح خديوية مصر ميزة الوراثة (الصلبيـــة) تقرر أن القوانين الأساسية المعمول بها فى ولايات الإمبراطورية الأخرى يسرى مفعولها أيضا فى مصر مع كونها متفقة مع أخلاق الأهالى وطباعهم ومبادئ العدالة والمساواة . واصطلاح « القوانين الأساسية » يعنى ما يحتويه خط شريف كلخانه من مبادئ عامة .

ولكن إدارة مصر وما يتعلق بها من مصالح اقتصادية ومادية وغير ذلك ، لما كانت معهودة إلى الحكومة المصرية ، فانها تستلزم ما تمنحه من حق سن الترتيبات الضرورية لضمان تقدم المصالح هذه ، على شكل ترتيبات خاصة بالإدارة الداخلية .

ويسمح للحكومة المصرية كذلك بأن تعقد مع الممثلين الأجانب مع بقاء معاهدات الباب العالى سارية المفعول فى مصر بصفة مستمرة — اتفاقيات يقتصر مفعولها على الجمارك ومصالح البريد والمرور التجارى والبوليس الخاص بالأجانب .

وبما أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن يكون لها بأى شكل مفعول المعاهدات أو اتفاقيات الدولة مع الدولة أو شكل العقود السياسية ، فإنها تعتبر لاغية إذا لم تتمش مع القواعد المذكورة أعلاه أو مع حقوق السيادة الأساسية للإمبراطورية . لهذه يجب الرجوع إلى الباب العالى بصدد القواعد التى تكون موضع شك فى مصر حول مطابقتها أو عدم مطابقتها للقاعدة التى سبق ذكرها ، وذلك قبل وضع حد لهذه الاتفاقيات بصفة قاطعة .

وحين عقد هذه الاتفاقيات الخاصة بصدد الجمرك بالطريقة الموضحة أعلاه ، يجب إبلاغ الباب العالى بأمرها ..

وأخيرا فيما يتعلق بمباحثات المعاهدات التجارية التى قد يجريها الباب العالى مع الدول ، حين تكون مستجدة بالنسبة إلى ما يوجد منها فى الوقت الحاضر ، سيطلب من الحكومة المصرية أن تبلغه بوجهات نظرها ، وذلك حتى تتسنى مراعاة مصالح مصر .

الآستانة فى ٥ صفر ١٨٢٤ (٨ يونية ١٨٦٧)

مأخوذا عن :

Douin, Ismail, Tome I.

الملحق السادس

فرمان سنة ١٨٦٩

من نافلة القول أن عنايتى كبيرة برخاء ولاية مصر العامة وبزيادة سعادة وأمن سكانها . ومع توجيهى لعناية جدية لكى أحافظ دون مساس على الامتيازات الداخلية الممنوحة للإدارة المصرية ، فمن واجبى فى نفس الوقت أن ألاحظ قيام هذه الإدارة بما تعهدت به سواء إزاء تاجى أو إزاء سكان الولاية .

وبناء على ذلك فقد قبلت التوضيحات التى قدمتها والتعهدات التى اتخذتها بخصوص الأسلحة والسفن الحربية . وكذلك بالنسبة إلى العلاقات الخارجية للولاية وفقاً للرسالة التى كتبتها بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٦ إجابة على رسالة وزيرى التى وجهها إليك بأمرى السامى بتاريخ ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٨٦ .

وتبقى المسألة المالية التى هى ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى كل البلدان . فالبلاد لاشك عرضه للخراب ولأخطار لا حصر لها إذا ما أنفقت كمية الضرائب على نواح لاطائل من ورائها بدل تكريسها لحاجيات البلاد الحقيقة .

لهذا فمن الحقوق المقدسة التى يتمتع بها سيد البلاد أن يعتنى بالانتباه لهذه المسألة حتى لا يكون ثمة أى شك أو لبس بهذا الخصوص — لهذا قررت

ن أقدم لك التوضيحات الآتية التى ستكون فى علم الجميع أيضا .
طبقاً للشـ .. ـط الأساسية التى تصلح كقاعدة للإدارة المالية المصرية يجب أن تجبى وتوزع باسمى كل الضرائب والالتزامات الواجب دفعها فى أوقات معينة . ولن أوافق بأى شكل على إنفاق حصيلة هذه الضرائب فى وجه آخر غير حاجيات البلاد الحقيقة أو أن يكلف سكانها بدفع ضرائب دون أن تدعو لذلك ضرروة شرعية معترف بها . وإن رغبتى المطلقة هى أن توجه عنايتك وهمتك المتواصلتين إلى هذه الموضوعات الهامة . ومن اللازم أن يعامل رعاياى المصريون وفقاً للعدل والمساواة فى كل الأوقات .

كما أننى لن أسمح بالقروض الأجنبية التى ترهن موارد البلاد طيلة سنوات عدة قبل أن ترسل تفاصيل الاسبـ . الداعية إلى ذلك إلى حكومتى الامبراطورية ودون الحصول مقـدما على موافقتى . كما لن أسمح بأخذ كميات من دخل مصر لتخصيصها لخدمة قرض

فرغبتى إذن هى عدم عقد قرض فى أى وقت إلا بعد أن تدعو الضرورة القصوى إلى ذلك ، وبعد الحصول مقدماً على موافقتى .

وعليك من الآن فصاعدا أن تتمشى أعمالك وسلوكك مع هذه الشروط التى يحتويها الفرمان الإمبراطورى الراهن الذى يتفق فى كل نقاطه مع الحقوق والواجبات التى تخص جميع الأطراف والتى تتفق أيضا مع السوابق

صادر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٦ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩)

مأخوذاً عن :

Douin, op. cit., tome II,

الملحق السابع

فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢

إلى وزيرى الافخم اسماعيل باشا

ان الميزات الممنوحه للحكومة المصرية من جانب حكومتنا الإمبراطورية بقصد زيادة رخاء مصر مشروطة بالنسبة إلى الحكومة المذكورة بواجبات وشروط تلزمها قبل أن تلزم حكومتنا الشاهانية ، وهى واجبات وشروط أكدت قيمتها وحددتها أوامرانا الشاهانية المقررة سلفا .

وقد قرر فرماننا الشاهانى الصادر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ (٤ يونية سنة ١٨٦٧) استحقاق الحكومة المصرية للادارة الداخلية لمصر ، وبالتالى قيامها بمصالح البلاد المالية وغير ذلك ، وخلعت عليها تعطفاتنا الشاهانية كل ما يتصل بتقدم إدارتها الداخلية وتقدمها العام .

ولكنك أبلغتنى أن بعض القرارات والاستثناءات التى يحتويها فرمانى الصادر فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٦ تفرض قيوداً شديدة على الاطراد المستمر لرخاء مصر . ومن الواضح أن رخاء البلاد وسعادة رعاياى هما فى نظرى من الأمور ذات الأهمية البالغة التى هى موضع رغباتى القلبية . وبطبيعة الحال يتوقف تحقيق هذه الرغبات على الوسائل والتسهيلات التى تقدم لتوفير الحاجيات التى يقوم عليها .

وقد اقتضت رغبتى الشاهانية أن مما لا يتمشى مع رغباتى فى تقدم

ورخاء مصر أن يعوق هذا التقدم وهذا الرخاء ما يقيد الميزات التى منحتها إرادتى الشاهانية للحكومة المصرية تحقيقا لمصلحتها المادية والمالية .

وقد أمرت أيضا بأن تظل كما هى الميزات التى منحها فرمانى الصادر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٨٤ ، واستصدرت من بابى العالى هذا الأمر العالى الذى أرسله لك .

مأخوذاً عن :

Douin, op. cit., tome II.

الملحق الثامن

فرمان سنة ١٨٧٣

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الأفخم وذلك فى تأكيـــد سائر الفرمانات التى أعطيت سابقا إلى من تولوا الخـديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك فى غـرة جمادى الأول سنة ١٢٩٠ (٢٧ يونية سنة ١٨٧٣) .

. . . . فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جميع الخطــوط الهمايونية والأوامر الشريفة السلطانية التى صدرت من منذ توجيب الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء أكانت تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبها موضع الخديوية وأمزجة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة فى أحكامها والتفصيلات المقتضية فى عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائمقام الفرامانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتى .

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التى صار تعيينها بالفرمان العالى الصادر فى اليوم التالى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهايونى وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية فى أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوى الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم

الذكورى على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحوال أهاليها وسكانها . هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجليلة المصروفة فى استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصوله وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها . وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيراً من قائمقاميتى سواكن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاده من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم . وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور . وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الاكبر . وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى أولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلا .

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة أمور الخديوية فيما إذا خلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً وصبيا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاقه الوراثة .

فنى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية . ولكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ اللاحق الصبي إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم اثنان أيضا من الأمراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد وأجرى الوصاية هكذا . فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال . وبعد ذلك تعرض الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ . وأما إذا خلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره :

وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات فى حق انتخاب وصى منهم فاذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات — أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على

الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره ، وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى . وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم إلى طرف سلطنتنا السنية ، ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف . وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فلذلك فى الصورة الثانية أعنى فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك المدة . وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصريين بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى . وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصريين وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى نصب وصيا . وبمجرد بلوغ الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه . وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملوكية . ولما كان تزايد عمارية الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد المسلتزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية ، فتذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديما

وحديثا من طرف الدولة العليا إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف . وتلك الكيفية هى أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها . ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالى وطبائعها ، فقد أعطينالكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب ، أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لاتستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البوليتقية . وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التام له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية . وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعتنى به زيادة عن كل شىء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك

أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة إلحاءات الزمن والموقع وكذا فى تكثير أو تعديل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حساب الإيجاب واللزوم . وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق إعطاء رتبة ميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكى وأن تكون أعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كأعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زوخ أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان .

ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايونى بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايونى وإعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا ومصرحا للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثة الحكومة أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المدرجه بهذا الفرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على ممر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكيـــــة وأداء شكرها بصرف جل هممكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من الشيم المرغوبة والخبرة والاستقامة

وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى أحوال تلك الحوالى والأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا الفرمان الجديد وأداء المائة وخمسين ألف كيسة التى هى ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

(فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ، المجلد الخامس)

الملحق التاسع

خـــــط

شريف مرسل إلى سمو إسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع مؤرخ
٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ الموافق يوليو سنة ١٨٧٥

ولما كنا مقدرين ما قدمتوه ومالم تزالوا تقدموه فى كل حين من البراهين على خلوصكم وصدق أمانتكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها ، ولما كنا راضين عن التنظيمات التى أجريتموها فى مصر وهى جزء مهم من ممالكنا المحروسة . ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقة على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية ، وحيث أننا راغبون فى ازدياد الإيرادات الناتجة من مرسى زيلع لأنه أهل لالتفاتنا الملوكى — فبناء على ذلك قررت سدتنا الملوكية تكملة للتحسينات المتممة حتى الآن بأن تعهد إليكم حكومة هذا المرسى الواقع على شاطىء إفريقية على بعد من سنجق حديدة الذى كان المرسى المذكور تابعا إليه . ولقاء هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنويا لخزينتنا العامرة السلطانية خمس عشرة ألف ليرة عثمانية . والله مسئول لتكليل مساعيكم بالنجاح :

(فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الخامس)

المراجـــع

١ – المصادر الاصلية

الوثائق

أ – وثائق عابدين العربية

وهى وثائق تركية مترجمة إلى اللغة العربية توضح بعض نواحى علاقات إسماعيل بالباب العالى وبها أوامر إلى وزرائه ومندوبيه المرسلين بين وقت وآخر إلى الآستانة وفرنسا وردود هؤلاء الممثلين.

– دفاتر عابدين

– دفاتر المعية

– ملخصات محافظ المعية .

– محفظة كريت : وبها مراسلات بين إسماعيل وقادة الحملة فى كريت .

– ملف قناة السويس .

ب– وثائق عابدين الافرنجية

– محفوظات القنصلية الأمريكية : حـ١ إلى حـ ١٦ .

وهى مراسلات بين قناصل الولايات المتحدة الامريكية ووزارة الخارجية فى واشنطن .

— ملف أبراهام (بالفرنسية) — الملف ٨/١ إلى الملف ٨/٧٩ :
ويحتوى هذا الملف على المراسلات التى جرت بين إسماعيل ومندوبه الخاص فى الآستانة أبراهام بك (باشا) .

— الوثائق السياسية (Egyptc - Politique) — بالفرنسية — الملف ٣٤/١ إلى الملف ٣٤/٣ .

— ملف قناة السويس — الملف ١٩/١ إلى الملف ١٩ / ١٠ .

حـ — وثائق وزارة الخارجية الانجليزية

ء — وثائق وزارة الخارجية الفرنسية

هـ — الوثائق المنشورة

— Blue Books concerning the Events in Egypt (London, 1879) : Egypt Nos 3 and 4 : Firmans granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt (1841-1873) with correspondence relating thereto.

— Documents Diplomatiques Francais (1871-1914), Premier Série (1871-1900), tome II (Paris, 1930).

— Nahoum, Haïm, Recucil de Firmans Impériaux Ottomans, addressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte. (le Caire, 1934).

— Noradounghian, Gabriel, Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman. Tome III. (Paris, 1902).

— فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء — المجلد الخامس .

٢ — الصحف

— الوقائع المصرية — من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٩

٣ — الكتب المطبوعة

أ — العربيـــة

— أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث . (القاهرة ، ١٩٤٨).

— أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ (القاهرة ١٩٦٦)

— إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . ج٢ (القاهرة ١٣١٤هـ)

— إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى إسماعيل باشا (جزءان) (القاهرة ، ١٩٢٢)

— أنجلو سماركو : الحقيقة فى مسألة قناة السويس (ترجمة طه فوزى) (القاهرة ، ١٩٤٠)

— أندريه موروا : حياة دزرائيلى (ترجمة حسن محمود) . القاهرة ، ١٩٤٣)

— بيير كرابتيس : اسماعيل المفترى عليه (ترجمه فؤاد صروف) (القاهرة ، ١٩٣٣)

— توماس أرنولد : الخلافة (ترجمة جميل معلى) . (دمشق ، ١٩٤٦)

— تيودور روذ شتين : المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩٠٤ (ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران) (القاهرة ١٩٣٦)

— جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٣٧)

— شفيق غربال : محمد على الكبير . (القاهرة ١٩٤٤)

— شفيق غربال : تونس الخضراء . (القاهرة ١٩٤٣)

ـ صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية . (القاهرة ١٩٥٠)

ـ محمد أبو طائلة : مركز مصر الدولى منذ الفتح العثمانى إلى الآن .
(القاهرة ١٩٢٤)

ـ محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية . (القاهرة ١٨٩٦)

ـ محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . (القاهرة ١٩٤٦)

ـ محمد مصطفى صفوت : موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ـ بحث منشور
فى المجلة التاريخية المصرية ـ المجلد الأول (١٩٤٨) .

ـ ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤
(القاهرة ١٩٠٠)

ـ نجيب المعلوف : نوبار باشا وماتم على يديه. (بدون تاريخ)

ـ المجمل فى التاريخ المصرى العام ـ مقال لأحمد عزت عبد الكريم عن
مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر اسماعيل (١٩٤٢)

ـ إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته : (القاهرة ١٩٤٥)

مركز مصر الدولى لمحمد حامد فهمى

موقف مصر السياسى لمحمد مصطفى صفوت

مكانة مصر الدولية لمحمد رفعت

ب ـ الإفرنجيـــة

— Barker, Ed., Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey. (London, 1876).

— Barker, James, Turkey in Europe (London, 1877)

— Bemmelen, Van, L'Egypte et l'Europe. Tome I (Paris, 1880).

— Benoit, A., Etude sur les Capitulations (Paris, 1890).

— Bourgeois, Émile, Manuel Historique de Politique Etrangère. Tome III. (Paris, 1928).

— Bréhier, Louis, l'Egypte de 1798 à 1900. (Paris, 1900).

— Bridier, L., Une Famille Française - les De Lesseps (Paris, 1900).

— Buckle, G., Life of Disraeli, Tomes 5 - 6 (London, 1920).

— Butler, A. J., Court life in Egypt (London, 1887).

— Cahuet, A., la Question d'Orient (1821-1905). (Paris, 1905)

— Cecil, Lady Gwendolen, Life of Robert Marquis of Salisbury. Vol. II (London, 1921).

— Charles - Roux, François, l'Égypte de 1801 à 1882. (Paris, 1936).

Crabitès, Pierre, Americans in the Egyptian Army (London, 1938).

— Darcy, Jean, Cent Années de Rivalité Coloniale. (Paris, 1904).

— De La Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman. (Paris, 1881).

— De Leon, Edwin, The Khedivés Egypt (London, 1877)

— ————————, Egypt under its Khedives (London, 1882).

— De Malortie, Egypt - Native Rulers and Foreign Interference (London, 1883).

— Dicey, Edward, The Story of the Khedivate (London, 1902).

— ————————, England and Egypt (London, 1881).

— ————————, The Egypt of the Future (London, 1907)

— Dodwell, H. H., The Founder of Modern Egypt (Cambridge, 1931)

— Douin, G., Histoire du Règne du Khédive Ismail, Tomes. I - II (Roma, 1933-4).

— Driault, Edouard, La Question d'Orient. (Paris, 1912).

— ————————, et Lhéritier, Histoire Diplomatique de la Grèce. Tome 3. (Paris, 1925).

— Engelhardt, Ed., La Turquie et le Tanzimat. 2 tomes. (Paris. 1882-4)

— Far man, Elbert, Egypt and its Betrayal. (New York, 1908)

— Fitzgerald, P., The Great Canal at Suez. (London, 1876)

— Goriainov, S., Le Bosphore et les Dardanelles. (Paris, 1910).

— Gardey, L., Voyage du Sultan Abdul Aziz de Stamboul au Caire. (Paris, 1865).

— Hallberg, Ch., The Suez Canal. (New York, 1931).

— Headlam-Morley, J., Studies in Diplematic History (London, 1930).

— Holland, T. E., The Eurupean Concert in the Eastern Question. (Oxford, 1885).

— Holynski, A., Nubar Pacha devant l'histoire. (Paris, 1885).

— Hoskins, H. L., British Routes to India. (West Somerville, 1928).

— Husney, Hussein, Le Canal de Suez et la Politique Egyptienne. (Montpellier, 1923)

— Jerrold, Blanchard, Egypt under Ismail Pasha. (London, 1879).

— Léoncavallo, G., L'Ordre de succession au trône en Turquie. (Alexandrie, 1873).

— Lésage, Ch., L'Invasion anglaise en Egypte (Paris, 1906).

— Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey (Oxford, 1961).

— Mac Coan, Carlile, Egypt under Ismail Pasha. (London, 1889).

— ————————, Egypt as it is. (London, 1877).

— ————————, Our New Protectorate, Turkey in Asia. 2 vols. (London, 1879).

— Marriott, J. A. R., The Eastern Question. (Oxford, 1924).

— Maunier, R., Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne (1798-1916) (Le Caire, 1918).

— Millingen, Fr., La Turquie sous le Règne d'Abdul Aziz (1862-1867) (Paris, 1868).

— Mitchell, Pearl B., The Bismarckian Policy of Conciliation with France. (1875-1885) (London, 1936).

— Moberley- Bell, Khedives and Pashas by one who Knows them well. (London, 1884).

— Mustafa, Ahmed Abdel-Rahim, Some Aspects of Egypt's Foreign Relations under Abbas I (Bulletin of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Cairo, 1963).

— Notovich, N., L'Europeet l'Egypte. (Paris, 1898).

— Politis, Athanase, Un Projet d'Alliance entre l'Egypte et la Grèce en 1867. (le Caire, 1931).

— Rifaat Bey. The Awakening of Modern Egypt. (London, 1947).

— Sabry, M., l'Empire Egyptien sous Ismail. (1863-1879) (Paris, 1933).

— ————————, l'Empire Egyptien sous Mohamed Ali (1811-1849). (Paris, 1930).

— ————————, La Genèse de L' Esprit National Egpyptien (1862-1882). (Paris, 1924).

— Safwat, M. M., Tunis and the Great Powers (Alexandria, 1943).

— Sammarco, A., Histoire de l'Egypte Moderne (1801-1882) Tome III (le Caire, 1937)

— ———, Les Règnes de Abbas de Saïd et d'Ismail (Rome, 1935)

— Seifeddean, I. N., England's Opposition to the Suez Canal Project. (Liverpool, 1934)

— Seton - Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. (London, 1935)

— Shukry, M. F., The Khedive Ismail and Slavery in the Soudan. (Cairo, 1937).

— Pears, Edwin, Life of Abdul Hamid II (London, 1917).

— Vélay, A. du, Essai sur l'histoire financière de la Turquie. (Paris, 1905)

— Vélay, E., Les Rivalités franco - anglaises en Egypte. (Nimes, 1904)

— Wilson, A., The Suez Canal. (London, 1943).

— Young, G., Egypt. (London, 1930).

— Ward and Gooch, (editors), The Cambridge History of British Foreign Policy. Vol. 3. (Cambridge, 1923).

— Zananiri, G., Le Khédive Ismail et l'Egypte. (Alexandrie, 1923).

٤ — مقالات معاصرة منشورة

ومعظها لكتاب استكتبهم إما إسماعيل أو الباب العالى

— Bordéano, L' Egypte d'Après les Traités de 1840—1841. (Constantinople, 1869)

— Brunswick, Benoit, L'Egypte et le Congrès. (Paris, 1878).

— De Lesseps, Ferdinand, Egypte et Turquie. (Paris, 1869).

— Gobbetti, Guy, Reflexions sur la succession directe dans la vice-royaume d'Egypte. (Ravigo, 1868).

— Laurri, Le Differend turco-egyptien. (Paris, 186[illegible]).

— Lucovich, A., Le Cas du Pacha de l'Egypte. (Paris, 1867).

— Lussac, Guy, L'Egypte et la Turquie. (Alexandrie, 1869).

— Merruau, L'Egypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha. (Paris, 1876).

— Ravaisse, P., Ismail Pacha, Khédive d'Egypte. (Le Caire, 1896).

— Ronchetti, A., Quelques mots sur l'hérédité à la vice-royaume d'Egypte. (Marseilles, 1866)

— Trevisani, J., L'Egypte et la Turquie. (Florence, 1869)..

— Anonyme, La Politique d'Ismail Pacha. (Paris, 1869)

فهرس الاعلام

ش

ط

ع

ف

ك

ن

فهرس